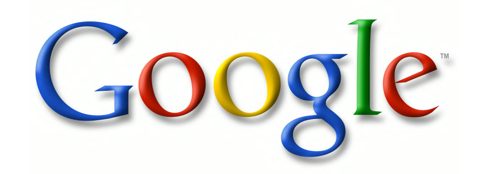
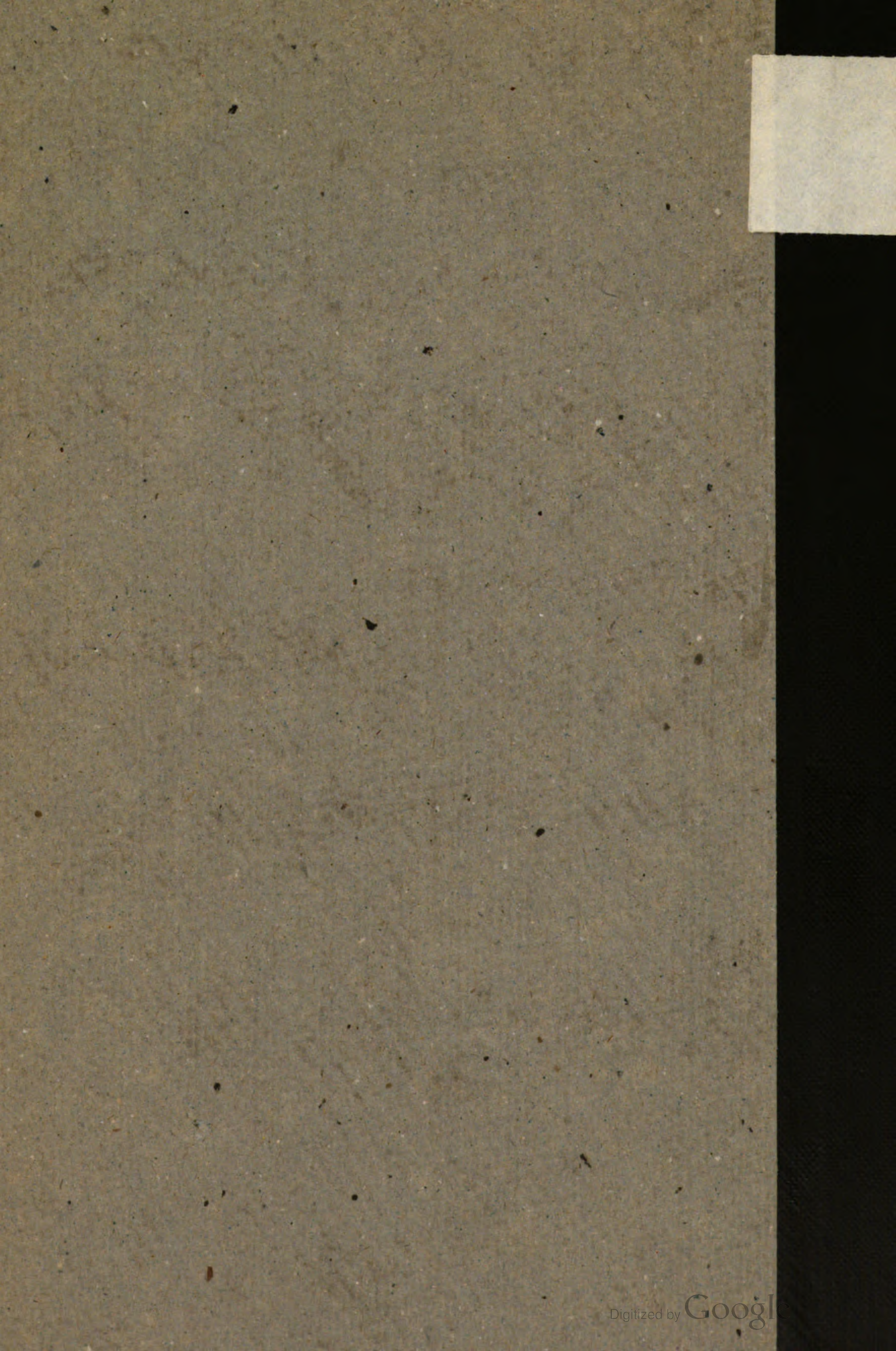

Google




Princeton University Library
32101 077781506

4000

al-Anbabi, Muhammad





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ✽ والصلاة والسلام على سيد المرسلين ✽
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه اجمعين ✽ اما بعد فيقول الفقير محمد
الانبابى ذو التقصير ✽ غفر الله ذنوبه وجبر خاطره الكسير ✽
هذه تقريرات شريفه ✽ وتحقيقات منيفه ✽ على حاشية السيد
محمد ابى النجا الماهر الماجد ✽ التى الفها على شرح العالم العلامة
خالد ✽ التقطتها من كلام السادة السابقين ✽ وضممت اليها ما فتح
به رب العالمين ✽ وقد شرعت فيما قصدت ✽ بعون من عليه
اعتمدت ✽ **قوله** الجار والمجرور متعلق معنى كون الجار متعلقا
بالعامل انه مرتبط به من حيث انه يوصل معناه على الوجه الذى
يقتضيه ذلك الحرف للمعمول وهو التعدية العامة لجميع حروف
الجر فمن ثم قيل معنى انها حروف جر انها تجر معانى الافعال للاسماء
والانسب بشمول الزوائد ابقاء الجر على ظاهره ومعنى كون المجرور
متعلقا بالعامل انه مرتبط به من حيث وصول معنى العامل على
الوجه السابق اليه وانه فى محل نصب معمول له فعلم ان جعل الجار متعلقا
ايضا ليس مبنيا على خصوص القول بان المحل لمجموع الحرف ومجروره
كما قد يتوهم افاده العلامة الامير ومثل الزائد الشبيه بالزائد **قوله**
بمحذوف انما حذف لكثرة الاستعمال ولفهم المعنى بدون ذكره
ولان المقصود التعلق بالكسر بدليل قول المطول نقلا عن الاكثر

الايجاز

الاعجاز مامن كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات كشيء للشيء او نفيه عنه الا وهو الغرض والمقصود من الكلام اه ولئن ذهب نفس كسامع كل مذهب ممكن في المقام **قوله** اتفاقا اي من اصحاب القولين بعد فرقنا في القول بالزيادة وهو مرجوح لانه يؤدي الى ارتكاب شيء مقصور على السماع مع تأتي غيره مع ما فيه من ايهام الحشو وان كان دخول الزوائد في القرآن والسنة وكلام العرب لتقوية الحكم لا لتوقف اصل المعنى عليها ولذلك سميت زائدة والادب في الكتاب والسنة ان يقال صلة كما عليه المشائخ ومواضع الزيادة قياسا خبر ليس وما ولو تميمية على الصحيح في اضافة الخبر اليهما على القول بانها تميمية ومحل ذلك ما لم ينتقض النفي والا فلا قياسية وخبر كان المنفي نحو لم اكن باعجلهم ونقل الصبان عن دم ان الباء زائدة في التوكيد بالنفس والعين نحو جاء زيد بنفسه او بعينه وسكت عليه والظ خلافه بل الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من زيد اي متلبسا بنفسه ومعنى الحال يظهر في المفهوم كما قيل في قولهم في حق الله قائم بنفسه او متعلق بجاء والامر ما ذكر نعم لو اريد بزيادتها فيه صحة التوكيد بدونها لصح لكن هذا لا يفيد زيادتها لو جيء بها زيادة اصطلاحية كما نبه عليه بعض الفضلاء وظاهر تقديره للمتعلق ابتدائي او ابتدأ ان الباء غير قسمية لان جعلها قسمية والمقسم به الاسم او الذات يؤدي الى تقدير مقسم عليه مراد تحقيقه بالقسم وفي تقديره كلفة وارتكاب خلاف المتص وأما جعل المقسم عليه نحو يقول في كلام شارحنا فيرد عليه التزامهم اللام واحدى النونين في الفعل الواقع بعد القسم اذا كان مضارعا مثبتا نحو لتبيننه للناس على ما افاده السمين **قوله** اي ابتدائي اي مثلا والا فالاسم صادق بنحو كائن لان للاسم صورا لانه اما ان يكون خاصا او عاما مقدما او مؤخرا مبتدأ او خبرا وكذا يقال في قوله اي ابتدائي لان للفعل صورا لانه اما ان يكون خاصا او عاما مقدما او مؤخرا وكان الاولى له ابدال ابتدائي وابتدئ بتاليف

واولف ليكون فيه اشارة الى ان الاولى تقديره خاصا فعند البصريين
لك ان تجعل المتعلق اما المبتدا فيكون الظرف لغوا ومحل المجرور نصب
به على المفعولية والخبر محذوف كالمبتدا واما الخبر فيكون الظرف
مستقرا ومحل المجرور نصب على المفعولية ايضا وبعضهم جعل
لمجموع الجار والمجرور على هذا الاحتمال محل رفع باعتبار وقوعه
موقع الخبر ونيابته عنه ظاهرا والخبر على هذا ايضا محذوف
كالمبتدا ان قلت هل يصح ان يكون لمجموع الجار والمجرور محل رفع
على الاحتمال الاول باعتبار وقوعه موقع المبتدا ونيابته عنه
ظاهرا قياسا على ما قاله ذلك البعض بناء على الاحتمال الثاني قلنا
لا يصح كما افاده العلامة الامير لان الخبر يكون جملة وغيرها
ويكثر وقوع الجار والمجرور والظرف موقعه فساغ ادعا الخبرية
الصورية لمجموع الجار والمجرور وانه في محل رفع بالاعتبار السابق
بخلاف المبتدا لانه انما يكون مفردا عاريا عن العوامل اللفظية واما
نحو بحسبك درهم فالمبتدا فيه هو مدخول الباء الزائدة فحينئذ
لم يسغ ادعا الابتدائية الصورية لمجموع الجار والمجرور وانه في محل
رفع بالاعتبار السابق ثم انه ينبني على الاحتمالين ان حذف المتعلق
واجب على الثاني لعمومه دون الاول هذا ان جرينا على القول بان الخبر هو
المتعلق واما ان جرينا على القول الثاني وهو ان الخبر نفس الجار والمجرور كان
محل مجموعهما رفعا على الخبرية للمصدر وكان المحذوف المبتدا فقط وانما
كان المحل على هذا المجموع الجار والمجرور لانه الواقع موقع المتعلق وقولهم
لا محل للحرف اي وحده وان جرينا على القول الثالث وهو ان الخبر مجموع
المتعلق المحذوف والمتعلق المذكور فمحل المجرور نصب على المفعولية بالمتعلق
ولا محل لمجموع الجار والمجرور لانه جزء الخبر على هذا القول وجزء ماله
محل لا محل له باعتبار محل كله فاستفيد من هذا توضيح ما قاله
الخادمي من ان المحل في الظرف اللغو للمجرور فقط وفي المستقر من جهة
قيامه مقام عامله لمجموع الجار والمجرور ومن جهة تعلقه بعامله
للمجرور فقط **قوله** والكوفيون فعلا قال ابن هشام في المغني

وهو

وهو المشهور في التفاسير والاعاريب ثم ان الاولى تقديره فعلا لأنه الاصل في العمل خاصا لان كل شارع في شئ يضمر ما جعل التسمية مبدأ له موخرا ليفيد الاختصاص والاهتمام لان المشركين كانوا يبدون باسماء الهتهم فيقولون باسم اللات وباسم العزى فقصد الموحد تخصيص اسم الله بالابتدا والاهتمام بالمقدم لان البلغاء يقدمون الذي شانه اهم وهم ببيانه اعنى وللرد عليهم فان **قلت** اذا كان الأولى تقدير الفعل موخرا فما بال قوله تعالى اقرا باسم ربك قدم فيه الفعل والحال ان كلام الله تعالى احق برعاية ما تطلب رعايته **قلت** اجيب عن ذلك بوجوه الاول ان الاهم فيه القراة لأن اول ما انزل اقرا الى قوله ما لم يعلم على ما صرح به الكشاف في اول سورة المدثر رواية عن الزهري فكان الأمر بالقراة اهم من باسم ربك ولا ضير ان تكون القراة بمعونة المقام اهم من ذكر الله الذي هو اهم في نفسه لما اشتهر ان الأهمية العرضية مقدمة على الأهمية الذاتية وهذا الجواب للزمخشري في الكشاف الثاني ان باسم ربك مفعول به لاقرا الثاني واقرا الاول منزل منزلة اللازم فمعناه اوجد القراة كما يقال فلان يعطي اي يوجد الاعطا من غير اعتبار تعلقه بمعطى وح فالباء في بسم ربك زائدة للدلالة على التكرير والدوام كقولك اخذت الخطام واخذت بالخطام وهو بكسر الخاء الزمام وهذا الجواب هو ما فهمه التفتازاني من كلام المفتاح الثالث ان باسم ربك متعلق باقرا الثاني على ان الباء للاستعانة او الملابسة واما اقرا الاول فهو مقطوع فيه النظر عن التعلق بالمقروء به واما المقروء فهو مقطوع النظر عن التعلق به بالنسبة لكل من اقرا الأول واقرا الثاني وذلك لان القراة تتعلق بذاتها بمقروء وبواسطة الباء بامر يستعان به او يتلبس به فكما يمكن قطع النظر عن التعلق بالمقروء يمكن قطع النظر عن التعلق بالمقروء به وهذا الجواب هو ما فهمه السيد الشريف من كلام المفتاح وناقشه عبد الحكيم بان قطع النظر عن التعلق بالمقروء ممنوع لأن

النسبة الى المفعول به بلا واسطة ماخوذة فى مفهوم الفعل المتعدى بخلاف المفعول به بالواسطة فان النسبة اليه ليست داخلة فى مفهومه فلا معنى لقطع النظر عن تعلقه به اللهم الا ان يراد به عدم ذكره الرابع ما اختاره التفتازانى من ان اقرا الاول والثانى كلاهما منزلة اللازم اى افعل القراءة واوجدها او المفعول محذوف فى كليهما اى اقرا القران والباء للاستعانة او للابسة متعلقة باقرا الثانى ومتعلق اقرا الاول محذوف او مذكور هو بسم الله بناء على ما هو الصحيح من كون البسملة من السورة **ثم** انه يرد على ما عدا الجواب الاول امران الاول ان التقديم يفيد التخصيص والتخصيص موقوف على العلم باصل القراءة وليس كذلك لانه اول ما انزل كالثانى ان المخاطب هو النبي عليه الصلاة والسلام ولا يتصور منه تجويز القراءة بغير اسمه تعالى حتى يقصد بالتقديم احد وجوه القصر والجواب عنهما كما افاده عبد الحكيم تبعا للسعد ان التخصيص منظور فيه لاعتقاد المشركين وهم يعملون القراءة ويجوزون البدء بغير اسمه تعالى **ثم** انه يرد ايضا على الثالث والرابع انه اذا كان الفعلان منزلين منزلة اللازم كما فيهما او حذف مفعولاهما كما فى الرابع لزم طلب القراءة بدون المقروء وذا محال فاما ان يقال بوقوع التكليف بالمحال كما هو مذهب بعض الاشعرية او بتاخير البيان لوقت الحاجة لكن الظ انه طلب القراءة فى الحال بدليل جوابه عليه الصلاة والسلام بقوله ما انا بقارئ ثلاث مرات **قوله** قيل ويلزم الخ هذا الايراد وجوابه منهما مبنى على ظ كلامه من انه متعلق بالمبتدا اما اذا علق بكائن فلا يرد سواء جعلنا الخبر هو المحذوف او هو مع المذكور لان اسم الفاعل يعمل محذوفا واما اذا كان الخبر نفس الجار والمجرور فلا يرد ايض لان المصدر الواقع مبتدا له جهتان جهة مصدرية وبها يرفع الفاعل وينصب المفعول وجهة مبتدائية وبها يعمل فى الخبر وما نابه وعدم عمله محذوفا

من

من الجهة الاولى اما من الجهة الثانية فيعمل محذوفا كما يعمل مذكورا
قوله ويجاب بان عمل المصدر الخ توضيحه ان الظرف وعديله
لتساهلهم فيهما يكتفى فيهما باى عامل ولو ضعيفا واما المفعول
والفاعل فلعدم تساهلهم فيهما لا يعمل فيهما الا شيء قوى فى
العمل ولما كان المصدر مشتملا على الحدث من اشتمال الدال على
مدلول اكتفوا بما فيه من الحدث فى عمله فى الظرف وعديله ولما
كان ما فيه من الحدث لا يفيد قوة على العمل فى الفاعل والمفعول
احتاجوا لالحاقه بشئ قوى فى العمل وليس الا الفعل بجامع
الاتحاد فى الحدث والمادة فظهر من هذا ان عمل المصدر فى الظرف
وعديله ليس بطريق الحمل على الفعل بل لامر ذاتى فيه وهو الحدث
فكان عمله فيهما بطريق الاصالة فلذلك عمل المصدر فيهما
محذوفا لان الحذف لا يجوز الا فيما هو اصل فى العمل وان عمل
المصدر فى الفاعل والمفعول انما هو بطريق الحمل على الفعل فكان
عمله فيهما بطريق الفرعية لا الاصالة فلذلك لا يعمل المصدر
فيهما محذوفا لان الفرع لا يتصرف فيه بالحذف وان كان قويا
من حيث العمل فمدار الحذف على الاصالة ومدار العمل فى القوى على
قوة العمل لا الاصالة فمدارهما مختلف لكن يرد على هذا الجواب ان
اسم الفاعل يعمل محذوفا حتى فى المفعول مع كون عمله بطريق الحمل
على الفعل وقد يقال لا ايراد لانه لما اشبه الفعل مشابهة تامة فى
الدلالة على الحدث وفى الاتحاد فى المادة والهيئة والاشتمال على
النسبة وان كانت ناقصة والاشتقاق بخلاف المصدر ولذلك
كانت شروط عمل المصدر اكثر من شروط عمل اسم الفاعل كان كانه
اصل فعمل محذوفا ونكتة التعبير عن الحدث بالرائحة الاشارة
الى ضعفه فى العمل وضعف المعمول فيه كما يقال هذا الشئ يكفيه
رائحة هذا الشئ وبتقرير العبارة بهذا الوجه اندفع ما يرد من
ان ظاهر الجواب ان العمل بما فيه من رائحة الفعل اقوى من عمله
بالحمل واذا كان كذلك فكيف يكون العمل بالطريق الاول انما هو فى

الظرف وعديله وبالطريق الثاني انما هو في الفاعل والمفعول لانه
يلزم عمل الضعيف في القوي والقوي في الضعيف وهو خلاف
المعقول وايضا لا وجه للتعبير عن الحدث بالرائحة ونص بعضهم
على ان عمل المصدر في الفاعل يكفيه رائحة الفعل لشدة اختصاص
المرفوع بالفعل فعلى هذا يكون المحترز عنه بقول المحشي في الظرف وعديله انما هو المفعول
فقط واما الفاعل فهو كالظرف وعديله ويحتمل ان يعني المحشي ان الظرف وعديله
لما اكتفوا في العمل فيهما برائحة الفعل فقد تساهلوا فيهما في ذلك فيتساهل
فيهما ايضا بعمل العامل محذوفا لانفتاح باب التساهل فيهما
بخلاف ما لو كان العمل بطريق الحمل لانه لو كان بذلك فيهما فيكون
هذا الجواب عين الجواب الاخر الذي يذكرونه في مثل هذا المقام
وهو التساهل في الظرف وعديله فكان تشديدا فيهما فليتشدد
فيهما ايضا بعدم عمل المحذوف كذا ظهر والله اعلم بحقيقة الحال
ووجه تساهلهم وتوسعهم فيهما كما في الرضي ان كل شيء من الحدثان
لا بد ان يكون في زمان او مكان فصار الظرف مع كل شيء كقريبه
ولم يكن اجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل غيره كالمحارم
تدخل حيث لا يدخل الاجنبي واجري الجار والمجرور مجراه في ذلك
للمناسبة بينهما اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور والمجرور
محتاج الى الفعل او ما في معناه كاحتياج الظرف واعلم ان ابن مالك
جوز اعمال المصدر محذوفا واطنب في الاستدلال عليه وذكر
جملة من الشواهد عليه كما نقله عنه المحقق في حاشية الاشموني
في باب المفعول معه وعلى هذا فلا ايراد **قوله** والجار له المضاف
هذا مذهب الجمهور وقيل الاضافة وقيل الحرف المنوي **قوله**
بدل اي او عطف بيان **قوله** اذ لا يتقدم البدل اي او عطف
البيان **قوله** على النعت اي نعت المبدل منه او المبين والا فهو
متقدم على النعت على كل حال **قوله** مبنيان في الاسماء شيء اذ
نص شيخ الاسلام على انه يصح كونه نعتا على القول بانه علم نظرا لاصله
قوله علم اي بالغلبة صفة مرادة بهما ما قابل الجامد لا النعت

الاصطلاحي لئلا يلزم بناء الشيء على نفسه واعلم انه يجوز قطع كل من النعت والبدل وعطف البيان فلا تتعين التبعية ولا مانع من كون الرحيم توكيدا للرحمن بناء على ترادفهما ونكتته ترغيب العباد في التخلق بالرحمة وتقوية رجائهم رحمته لكن تركه المحشي لكونه بعيدا **قوله** في غير البدل وهو النعت وعطف البيان والتوكيد **قوله** بعامل المتبوع وهو هنا المضاف او الاضافة او الحرف المنوي **قوله** او بنفس التبعية قيل من حيث المعنى وقيل من حيث الاعراب فتحته قولان ففي العامل هنا اقوال خمسة **قوله** مماثل للعامل في المتبوع قد علمت ان العامل في المتبوع فيه اقوال ثلاثة فيكون المماثل فيه اقوال ثلاثة ايضا **قوله** على الاصح مقابله ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع قيل اصالة وقيل نيابة عن المقدر فهذان قولان مضروبان في الاقوال الثلاثة التي في عامل المتبوع فيكون حاصل الضرب ست صور تضم للثلاثة السابقة فيكون المجموع تسعة قال السيوطي ولو قيل العامل في جميع التوابع هو المتبوع لكان له شواهد **قوله** ولذلك اظهروا الاعراب اي ولاجل عدم استثقال الضمة على الواو الساكن ما قبلها اظهروا الاعراب الخ واعترض بان هذا التعليل وهو عدم استثقال الضمة على الواو الساكن ما قبلها اخص من المدعى وهو اظهار الاعراب الشامل للضمة والفتحة والكسرة على الواو والياء الساكن ما قبلهما وانما يكون مناسبا للمدعى لو قال واعترض بان الحركة لا تستثقل على حرف العلة اذا سكن ما قبله ويجاب بان هذا الاخص منتج لما ذكر من حيث مساواة الكسرة للضمة والياء للواو اذ لا فرق **قوله** واجيب عن ذلك بان حكمة نقل الضمة الخ هذا الجواب غير ظ لان الجواب عن الاعتراض الوارد على الشيء يبقى ذلك الشيء ويزيل ما ورد عليه وهذا الجواب افاد عدم صحة التعليل بالاستثقال لا انه صححه ودفع ما ورد عليه بل هذا الجواب تصريف اخر فيكون اعلال المضارع على هذا ليس اصلا

مستقلا بنفسه بخلافه على التصريف الاول فكان الاولى له ان
يجيب بان هناك فرقا بين يقول وبين دلو وظبي بان كلا منهما اسم
وهو خفيف ويقول فعل وهو ثقيل ولا يلزم من عدم استثقال
الحركة على الواو والياء عند سكون ما قبلهما في الاسم لخفته عدم
استثقالها في الفعل لثقله وايضا الحركة التي على الواو في يقول حركة
بنية وهي ثقيلة لعدم تغيرها والحركة التي على الواو والياء في دلو
وظبي حركة اعراب وهي خفيفة لتغيرها بتغير العامل والتغير موجب
للخفة فقد علمت انه قياس مع الفارق ويمكن الجواب عن المحشي بان
التصريف الاول اشتمل على سبب ومسبب فالمسبب قوله فنقلت
الى ما قبلها والسبب هو قوله استثقلت الضمة على الواو فكانه
قال نقلت الضمة الى ما قبل الواو بسبب استثقالها عليها ومحصل
اعتراضه ان الضمة لا تستثقل على الواو فبطل السبب فلزم ان
النقل لغير سبب وحكمة ومحصل جوابه انه لا يلزم من ذلك لوجود
سبب اخر هو المشاكلة **قوله** فان قلت هي في الماضي الخ ان كان
هذا السائل فهم ان المجيب اراد التشاكل في يقول وقال بحسب
استعمالها لا يصح هذا السؤال لان المناسبة المراد تحصيلها
بين الفعلين انما هي الاستعمالية وان فهم السائل ان المجيب اراد
التشاكل بين الفعلين بالنظر لحال يقول الاستعمالي وحال قال
الاصلي كان كلام السائل صحيحا لكن لا يصح الجواب بقوله
اجيب الخ لانه لا يزيل السؤال ولا يصحح الجواب مع ان حق الجواب
تصحيح الاصل وازالة ما ورد عليه وايضا يقتضي ان تحريك يقول
ليس تدريبا ويمكن اختيار الشق الاول وتصحيح السؤال بان
معناه هلا حركتم يقول وجعلتموه مشاكلا للماضي بالنظر
لاصله لان مراعاة الاصل اقوى فهو الاحق بالتشاكل ومحصل
جوابه ان اصل الماضي وهو التحريك لا يعتبر ولا يعول عليه
لانه اعتبر لاجل التدريب والتعليم فكان ليس احق بالتشاكل
الاحق بالتشاكل هو حالة الاستعمال وحيث ما كان التحريك

في الماضي تدريبا كان في المضارع كذلك اذ لا فرق فهو معلوم
بطريق المقايسة فح يندفع ايهام انه ليس في المضارع تدريبا
ولك جواب اخر غير ما اجاب به المحشي عن هذا السؤال بان تسكين
المضارع في التشاكل لانه يكون مشاكلا للماضي بحسب الاستعمال
فيهما وبحسب الاصل فيهما بخلافه على ما قاله السائل ويمكن
اختيار الشق الثاني ايض ويصح الجواب بان معناه ان فهم السائل
ان المجيب اراد التشاكل بين الفعلين بالنظر لحال يقول الاستعمالي
وحال قال الاصلي غير صحيح بل الذي اراده المجيب هو التشاكل بين
الفعلين بحسب استعمالهما واما حال قال الاصلي لا ينظر اليه ولا
يعول عليه اذ لم تنطق به العرب بل هو تدريب وتعليم للمبتدي
فتدبر لئلا تزل قدمك **قوله** وتعبير المص بالمضارع الخ الانسب
بدل لفظ التي ثم بعد ذلك ينافي هذا الاشعار رظ قوله فيما ياتي
عملته للصغار فانه يشعر بحصول التأليف بالفعل وانقضائه
الا ان يقال المراد ارادت عمله وانما عبر المحشي بيشعر لاحتمال ان تكون
الخطبة متأخرة عن التاليف وعبر عن الماضي بالمضارع لحكاية
الحال الماضية وهي ان تفرض ما وقع في الماضي كأنه واقع الان
استحضارا للصورة العجيبة ويؤيد هذا الاحتمال ظاهر قوله
عملته للصغار **قوله** والمراد به هنا الانسان الخ انما عبر بالمراد
لأن للعبد اطلاقات تمايتبادر منها غير هذا ثم ان كان هذا
المراد معنى حقيقيا كان قوله لانه مملوك لباريه بيانا للوجه
اتصاف كل انسان بالعبد وان كان معنى مجازيا اى ان اطلاقه
على الانسان مجاز مع ان كلا من الحر والرقيق مملوك ولو للخالق كان قوله
لانه مملوك لباريه بيانا لعلاقة المجاز **قوله** وهو صفة في
الاصل الخ معناه ان العبد في الاصل لا يستعمل الا بالموصوف
مذكورا او مقدرا نحو جاء الرجل العبد او جاء العبد مع ملاحظة
الموصوف المحذوف والمعنى جاء الرجل العبد ثم استعمل استعمال
الاسماء الجامدة بان قطع النظر عن موصوفه فيقال جاء العبد

من غير ملاحظة موصوف كما يقال جاء زيد **قوله** فصار من الاسماء التى غلب عليها الاستعمال لعل الاولى فصار من الصفات التى غلب عليها استعمال الاسما الا ان يقال المعنى فصار من الاسماء الغالبة اسميتها فى الاستعمال لا من الاسماء الاصلية اسميتها فى الاستعمال **قوله** والمراد بالعبد هنا المتعبد الخ هذا مراد زائد على المراد السابق فالمقصد من المراد السابق مطلق ذات حيوان ناطق ولو حرا لا خصوص الرقيق والمقصد من هذا المراد بيان ان المراد من العبد من حيث الوصفية انما هو الخضوع والتذلل لا غاية الخضوع والتذلل فافاد بالمراد الاول الذات وافاد بالمراد الثانى الصفة زائدة على الذات **قوله** التى هى التذلل الخ هذا ينافى ظ ما سبق من قوله لانه مملوك لبارئه لانه يفيد ان العبودية هى المملوكية ويمكن الجواب بان للعبودية اطلاقين الاول المملوكية والثانى التذلل ويحتمل ان احدهما معنى حقيقى والآخر معنى مجازى لازم للمعنى الحقيقى فليراجع نحو الصحاح لتعرف حقيقة الحال **قوله** لا من كعبادة الخ اى لان غاية التذلل انما تكون للانبيا والمرسلين والملائكة المقربين لا لغيرهم كالش ولو سلم ان تكون فى غيرهم ينبغى ان لا يحمل العبد فى عبارة الش على هذا المعنى الا بدليل يفيد ان الش متصف بهذا المعنى ولم يوجد ولو فرض انه دل الدليل على ذلك لا ينبغى للش مدح نفسه بهذه كما هو طريقة غير المحدثين قال تعالى لا تزكوا انفسكم **قوله** او كثير الفقر الخ او مانعة خلو تجوز الجمع وارادة الثانى وحده مرجوحة لان الش وغيره دايم الفقر لا كثيره الموهم انه قد لا يحتاج اليه ولا يكون فقيرا فى بعض الحالات كما افاده العلامة العدوى رحمه الله ونفعنا بركته ان **قلت** لم عبر بالفقير دون المفتقر مع انه ابلغ واصرح فى التواضع **قلت** انما لم يعبر به لانه من الافتعال الذى قد يأتى للتكسب اى المتكسب للفقر الذى ليس الفقر ثابتا له بخلاف

الفقير سيما ان جعل صفة مشبهة وايضا تأسيا بقوله تعالى وانتم الفقرا
فانه جمع فقير لا مفتقر كذا قيل واما قول بعضهم تأسيا بقوله تعالى
لقد سمع الله قول الذين قالوا ان الله فقير ففي نفسي منه شئ لانه
في الحقيقة ليس تأسيا بقول الله عز وجل بل تأسيا بقول اليهود لانهم
قالوا ذلك لما نزل قوله تعالى من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا
نعم لو كان معنى الاية لقد سمع الله قول الذين قالوا كلاما مؤداه
ان الله فقير ونحن اغنياء لم يكن من كلام اليهود وربما يؤيد هذا
قول الجلال في هذه الاية قالوا لما نزل من ذا الذي يقرض الله قرضا
حسنا لو كان غنيا ما استقرضنا اه فانت تراه جعل مقولهم لو
كان غنيا وان كان خلاف ظ الاية **قوله** اي سيده وناصره الاحسن
هو التفسير بالسيد ليقابل العبد كما ان الغني مقابل الفقير ففي
كلامه من المحسنات البديعية جناس الطباق وهو الجمع بين
متقابلين او اكثر **قوله** فان نعت المعرفة الخ وجه هذه القاعدة
ان المقصد من نعت المعرفة التوضيح فاذا تقدم النعت كان الخروج
عن هذا المقصد الى التقييد المستفاد من الحالية لو اعرب حالا مخلا
بالغرض ولما كان المقصد من عطف البيان التوضيح والبدل قريب منه
ولذلك يوافقه في غالب الاحكام وان كان المقصد منه الانتقال
الى الحكم لم يكن هناك خروج عن المقصد الاصلي حينئذ اعرب النعت
بحسب العوامل والمنعوت عطف بيان وحمل عليه البدل لموافقته
له في غالب الاحكام وقوله ونعت النكرة الخ وجه هذه القاعدة
انه لما كان المقصد من نعت النكرة التخصيص والتخصيص ملازم
للتقييد او هو عينه كان منصوبا على الحال اذا تقدم لان الحال
للتقييد فلم يكن هناك خروج عن المقصد الاصلي او يقال ان القاعدة
الاولى مبنية على الراجح من عدم جواز كون الحال معرفة والقاعدة
الثانية مبنية على مراعاة الاطراد لانه لو اعرب نعت النكرة
بحسب العوامل لزم وقوعه في بعض التراكيب مبتدأ بلا مسوغ فاعرب
حالا لوجود مسوغ الحالية دائما وهو تقدمه على صاحبه اذا اعرب

حالا من المنعوت بحسب الاصل بخلاف ما لو اعربا بحسب العوامل وجعل
المنعوت بدلا او عطف بيان هذا ما خطر ببالي الان في توجيه كلامهم
ثم انه لابد لتقديم النعت على منعوته من نكتة وهي هنا المبادرة
الى وصفه بالاوصاف المذكورة وفي قول الشاعر * لمية موحشا طلل *
المبادرة الى بيان ما حصل لمنزل محبوبته بعد رحيلها وهو الايحاش
وكن على بصيرة في مثل ذلك تجد النكتة ظاهرة قال بعض الفضلا
والظاهر ان كلا من القاعدتين السابقتين غير متعين لجواز الاعراب بحسب
العوامل في نعت النكرة وجعلها بدلا او عطف بيان والحالية في نعت
المعرفة على القول بمجيء الحال معرفة وان الامر دائر بحسب ما يقصده
المتكلم فان قصد التقييد كان المقام للحالية او الانتقال الى الحكم
او التوضيح كان المقام للبدلية او البيان ثم رايت في حاشية الاشموني
عن التماميني ان قولهم نعت النكرة المتقدم يعرب حالا اغلبي لا
لازم اه فتامل ولعل ما سبق لنا من التوجيه يدفعه والله اعلم
قوله بدلا او عطف بيان من خالد يرد عليه انه سيجعل الازهري
صفة لخالد فيلزم عليه تقدم البدل او عطف البيان على النعت
والقاعدة العكس ويرد ايضا على جعله بدلا البدل من البدل وفيه
خلاف فالاولى جعله صفة لخالد قوله على انه تابع لعبد الله الا
انه بدل الخ يرد عليه انه سيجعل الازهري صفة لعبد الله فيلزم
عليه تقدم البدل او عطف البيان على النعت والقاعدة العكس
قوله والمفاعلة ليست على بابها الخ الثاني ان تقول انها على بابها وان
كلا يعامل الاخر وان اختلفت المعاملة فالعبد يعامل مولاه
بالطاعة والمولى يعامله بالاحسان كذا قيل لكن يبعد هذا
امران الاول قوله بلطفه اذ هو لا يكون الا من جانب الله والمتعلق
يكون منافيا فيهما نحو ضارب زيد عمرا بالحجارة فان الحجارة حصر
الضرب بها من زيد وعمرو الا ان يقال المراد باللطف ما يشمل الطاعة
من جانب العبد او هناك حذف الواو مع ما عطفت او دعوى انه هنا
لا يلزم ذلك الثاني ان اللائق بحال العبد ان يلاحظ ان لا عمل له في

جانب

جانب الله تعالى عز وجل تدبر **قوله** وهذه الجملة المراد منها الانشاء
الخ ويصح على بعد جعلها حالية على تقدير قد الغرض منها التحدث بالنعمة
حيث لطف به واحسن اليه بالتوفيق الى هذا التاليف فيكون المراد
بها الاخبار لا الانشا **قوله** واللطف التوفيق هذا عند جمهور
اهل السنة ويطلق بمعنى الدقة والصغر تقول لطف الشئ اذا دق
وصغر فالفعل لازم ويطلق بمعنى الاحسان تقول لطف به اذا
احسن اليه فيتعدى بالباء فقوله الخفى على الثانى صفة لازمة
واللطف بمعنى الملطوف به وعلى الاول والاخير صفة مخصصة
لان الاحسان والتوفيق وان كان لا يطلع عليهما احد على ما قاله ابن
العربى فيوصفان بالظهور باعتبار المتعلق وهى النعم وبالخفا باعتبار
نفسهما والاولى ان يراد اما افاضات العلوم والادراكات او نفس
العلوم والادراكات ليكون اشارة الى ان المشروع فيه نوع من العلوم
هذا على جعل الخفى بمعنى المستتر وقال الشنبتى ولعل الى بهذا
الوصف ايذانا بان لطفه تعالى بخلقه مستور عنهم ياتيهم من
حيث لا يحتسبون اه وقال بعضهم فضمن الدعا بذلك كاللطف
المستتر صيانة له لنفاسته ان كان الخفى بمعنى المستتر او المظهر
للتشرف به اذ هو من المولى تبارك وتعالى فيحسن طلبه مظهر التظهر
نعم يتعين عليه ان كان بمعنى الظاهر والخفى اما اسم فاعل اى خاف
او اسم مفعول اى مخفى من باب رمى اذ اعلمت انه يصح جعله بمعنى المستتر
ويصح جعله بمعنى الظاهر من اطلاق الشئ على ضده اطلاقا حقيقيا
على ما قاله بعضهم فاقتصار المدابغى وعبد المعطى على تفسيره
بالظاهر وتبعهما المحشى قصور تدبر **قوله** المراد بالاجراء الدوام
المناسب للادامة بدليل قوله اللهم ادم عليه وقوله والاستمرار
المناسب والجعل مستمرا كما عبر به الشنبتى وقوله لا التحرك المخصوص
المناسب للجعل متحركا تحركا مخصوصا وهذه الامور الثلاثة التى
ذكرها انما تناسب الجرى لا الاجراء **قوله** اللهم ادم عليه
حرات الخ اشار بذلك الى ان العبارة مقلوبة ونكتة القلب

حالا من المنعوت بحسب الاصل بخلاف ما لو اعرب بحسب العوامل وجعل المنعوت بدلا او عطف بيان هذا ما خطر ببالي الآن في توجيه كلامهم **ثم** انه لا بد لتقديم النعت على منعوته من نكتة وهي هنا المبادرة الى وصفه بالاوصاف المذكورة وفي قول الشاعر * لمية موحشا طلل * المبادرة الى بيان ما حصل لمنزل محبوبته بعد رحيلها وهو الايحاش وكن على بصيرة في مثل ذلك تجد النكتة ظاهرة قال بعض الفضلا والظاهر ان كلا من القاعدتين السابقتين غير متعين لجواز الاعراب بحسب العوامل في نعت النكرة وجعلها بدلا او عطف بيان والحالية في نعت المعرفة على القول بمجيء الحال معرفة وان الامر دائر بحسب ما يقصده المتكلم فان قصد التقييد كان المقام للحالية او الانتقال الى الحكم او التوضيح كان المقام للبدلية او البيان **ثم** رايت في حشية الشيخ عن التماميني ان قولهم نعت النكرة المتقدم يعرب حالا اغلبي لا لزومي فتامل ولعل ما سبق لنا من التوجيه يدفعه والله اعلم **قوله** بدل او عطف بيان من خالد يرد عليه انه سيجعل الازهر صفة لخالد فيلزم عليه تقدم البدل او عطف البيان على النعت والقاعدة العكس وايضا يرد على جعله بدلا البدل من البدل وفيه خلاف فالاولى جعله صفة لخالد **قوله** على انه تابع لعبد الله الا انه بدل الخ يرد عليه انه سيجعل الازهري صفة لعبد الله فيلزم عليه تقدم البدل او عطف البيان على النعت والقاعدة العكس **قوله** والمفاعلة ليست على بابها الخ ان تقول انها على بابها اذ كلا يعامل الآخر وان اختلف التعامل به فالعبد يعامل مولاه بالطاعة والمولى يعامله بالاحسان كذا قيل لكن يبعد هذا ان الاول قوله بلطفه اذ هو لا يكون الا من جانب الله والمتعلق يكون منافيا فيهما نحو ضارب زيد عمرا بالحجارة فان الحجارة حصل الضرب بها من زيد وعمرو والآن يقال المراد باللطف ما يشمل الطاعة من جانب العبد او هناك حذف كما وعم ما عطفت او دعوى ان هذا لا يلزم لكن الثاني ان اللائق بحال العبد ان يلاحظ ان لا عمل له في

جانب الله تعالى عز وجل تدبر **قوله** وهذه الجملة المراد منها انشاء
الخ ويصح على بعد جعلها حالية على تقدير قد الغرض منها التحدث بالنعمة
حيث لطف به واحسن اليه بالتوفيق الى هذا التاليف فيكون المراد
بها الاخبار لا الانشا **قوله** واللطف التوفيق هذا عند جمهور
اهل السنة ويطلق بمعنى الدقة والصغر تقول لطف الشئ اذا دق
وصغر فالفعل لازم ويطلق بمعنى الاحسان تقول لطف به اذا
احسن اليه فيتعدى بالباء فقوله الخفي على الثاني صفة لازمة
واللطف بمعنى الملطوف به وعلى الاول والاخير صفة مخصصة
لان الاحسان والتوفيق وان كان لا يطلع عليهما احد على ما قيل ان
العربي فيوصفان بالظهور باعتبار المتعلق وهي النعم وبالخفا باعتبار
نفسهما والاولى ان يراد اما افاضات العلوم والادراكات او نفس
العلوم والادراكات ليكون اشارة الى ان المشروع فيه نوع من العلوم
هذا على جعل الخفي بمعنى المستتر وقال النبتيتي ولعل الاتيان بهذا
الوصف ايذانا بان لطفه تعالى بخلقه مستور عنهم يأتيهم من
حيث لا يحتسبون اه وقال بعضهم فصح الدعا بذلك اللطف
المستتر صيانة له لنفاسته ان كان الخفي بمعنى المستتر والمظهر
للتشرف به اذ هو من المولى تبارك وتعالى فيحسن طلبه مظهر التظهر
نعم ينبه عليه ان كان بمعنى الظاهر والخفي لما اسم فاعل اي خاف
او اسم مفعول اي مخفي من باب مجاز اذا علمت انه يصح جعله بمعنى المستتر
ويصح جعله بمعنى الظاهر من اطلاق الشئ على ضده اطلاقا حقيقيا
على ما قاله بعضهم فاقتصار المدابغي وعبد المعطي على تفسيره
بالظاهر وتبعهما المحشي قصور تدبر **قوله** المراد بالاجرا الدوام
المناسب الادامة بدليل قوله اللهم ادم عليه وقوله والاستمرار
المناسب والجعل مستمرا كما عبر به النبتيتي وقوله لا الحركة المخصوصة
المناسب لا الجعل متحركا حركة مخصوصا وهذه الامور الثلاثة التي
ذكرها انما تناسب الجري لا الاجرا **قوله** اللهم ادم عليه
حرات لم اشار بذلك الى ان العبارة مقلوبة ونكتة القلب

حالا من المنعوت بحسب الاصل بخلاف ما لو اعرب بحسب العوامل وجعل
المنعوت بدلا او عطف بيان هذا ما خطر ببالي الآن في توجيه كلامهم
ثم انه لا بد لتقديم النعت على منعوته من نكتة وهي هنا المبادرة
الى وصفه بالاوصاف المذكورة وفي قول الشاعر * لمية موحشا طلل *
المبادرة الى بيان ما حصل لمنزل محبوبته بعد رحيلها وهو الايحاش
وكن على بصيرة في مثل ذلك تجد النكتة ظاهرة قال بعض الفضلا
والظ ان كلا من القاعدتين السابقتين غير متعين لجواز الاعراب بحسب
العوامل في نعت النكرة وجعلها بدلا او عطف بيان والحالية في نعت
المعرفة على القول بمجيء الحال معرفة وان الامر دائر بحسب ما يقصده
المتكلم فان قصد التقييد كان المقام للحالية او الانتقال الى الحكم
او التوضيح كان المقام للبدلية او البيان **ثم** رايت في حش الاشموني
عن الدماميني ان قولهم نعت النكرة المتقدم يعرب حالا اغلبي لا
لازم اه فتامل ولعل ما سبق لنا من التوجيه يدفعه والله اعلم
قوله بدلا او عطف بيان من خالد يرد عليه انه سيجعل الازهري
صفة لخالد فيلزم عليه تقدم البدل او عطف البيان على النعت
والقاعدة العكس وايضا يرد على جعله بدلا البدل من البدل وفيه
خلاف فالاولى جعله صفة لخالد **قوله** على انه تابع لعبد الله على
انه بدل الخ يرد عليه انه سيجعل الازهري صفة لعبد الله فيلزم
عليه تقدم البدل او عطف البيان على النعت والقاعدة العكس
قوله والمفاعلة ليست على بابها الخ ان تقول انها على بابها لان
كلا يعامل الآخر وان اختلف المعامل به فالمقصر يعامل مولاه
بالطاعة والمولى يعامله بالاحسان كذا قيل لكن يبعد هذا
امران الاول قوله بلطفه اذ هو لا يكون الا من جانب الله والمتعلق
يكون منافيا فيهما نحو ضارب زيد عمرا بالحجارة فان الحجارة حصر
الضرب بها من زيد وعمرو والثاني ان يقال المراد باللطف ما يشمل الطاعة
من جانب العبد او هناك حذف الواو مع ما عطفت او يدعى ان هذا
لا يلزم الثاني ان اللائق بحال العبد ان يلاحظ ان لا عمل له في

جانب

جانب الله تعالى عز وجل تدبر **قوله** وهذه الجملة المراد منها الانشاء الخ وصح على بعد جعلها حالية على تقدير قد الغرض منها التحدث بالنعمة حيث لطف به واحسن اليه بالتوفيق الى هذا التأليف فيكون المراد بها الاخبار لا الانشا **قوله** واللطف التوفيق هذا عند جمهور اهل السنة ويطلق بمعنى الدقة والصغر تقول لطف الشئ اذا دق وصغر فالفعل لازم ويطلق بمعنى الاحسان تقول لطف به اذا احسن اليه فيتعدى بالباء فقوله الخفي على الثاني صفة لازمة واللطف بمعنى الملطوف به وعلى الاول والاخير صفة مخصصة لان الاحسان والتوفيق وان كان لا يطلع عليهما احد على ما قاله الغزالي ابن العربي فيوصفان بالظهور باعتبار المتعلق وهي النعم وبالخفا باعتبار نفسهما والاولى ان يراد اما افاضات العلوم والادراكات او نفس العلوم والادراكات ليكون اشارة الى ان المشروع فيه نوع من العلوم هذا على جعل الخفي بمعنى المستتر وقال الكنبتيني وانما اتى بهذا الوصف ايذانا بان لطفه تعالى بخلقه مستور عنهم يأتيهم من حيث لا يحتسبون اه وقال بعضهم فيضمن الدعا بذلك كاللطف المستتر صيانة له لنفاسته ان كان الخفي بمعنى المستتر والمظهر للتشرف به اذ هو من المولى تبارك وتعالى فيحسن طلبه مظهر النظهر نعم ستنبه عليه ان كان بمعنى الظاهر والخفي لما اسم فاعل اي خاف او اسم مفعول اي مخفي من باب مجاز اعلمت انه يصح جعله بمعنى المستتر ويصح جعله بمعنى الظاهر من اطلاق الشئ على ضده اطلاقا حقيقيا على ما قاله بعضهم فاقتصار المدابغي وعبد المعطي على تفسيره بالظاهر وتبعهما المحشي قصور تدبر **قوله** المراد بالاجرا الدوام المناسب لا الادامة بدليل قوله اللهم ادم عليه وقوله والاستمرار المناسب والجعل مستمرا كما عبر به الكنبتيني وقوله لا التحريك المخصوص المناسب لا الجعل متحركا تحركا مخصوصا وهذه الامور الثلاثة التي ذكرها انما تناسب الجري لا الاجرا **قوله** اللهم ادم عليه مرات الخ اشار بذلك الى ان العبارة مقلوبة ونكتة القلب

حالا من المنعوت بحسب الاصل بخلاف ما لو اعرب بحسب العوامل وجعل المنعوت بدلا او عطف بيان هذا ما خطر ببالي الان في توجيه كلامهم **ثم** انه لا بد لتقديم النعت على منعوته من نكتة وهي هنا المبادرة الى وصفه بالاوصاف المذكورة وفي قول الشاعر لمية موحشا طلل المبادرة الى بيان ما حصل لمنزل محبوبته بعد رحيلها وهو الايحاش وكن على بصيرة في مثل ذلك تجد النكتة ظاهرة قال بعض الفضلاء والظ ان كلا من القاعدتين السابقتين غير متعين لجواز الاعراب بحسب العوامل في نعت النكرة وجعلها بدلا او عطف بيان والحالية في نعت المعرفة على القول بمجيء الحال معرفة وان الامر دائر بحسب ما يقصده المتكلم فان قصد التقييد كان المقام للحالية او الانتقال الى الحكم او التوضيح كان المقام للبدلية او البيان **ثم** رايت في حشية الشيخ عن التماميني ان قولهم نعت النكرة المتقدم يعرب حالا اغلبي لا لزومي فتامل ولعل ما سبق لنا من التوجيه يدفعه والله اعلم

قوله بدل او عطف بيان من خالد يرد عليه انه سيجعل الازهري صفة لخالد فيلزم عليه تقدم البدل او عطف البيان على النعت والقاعدة العكس فالعضير رد على جعله بدلا البدل من البدل وفيه خلاف فالاولى جعله صفة لخالد **قوله** على انه تابع لعبد الله على انه بدل الخ يرد عليه انه سيجعل الازهري صفة لعبد الله فيلزم عليه تقدم البدل او عطف البيان على النعت والقاعدة العكس **قوله** والمفاعلة ليست على بابها لك ان تقول انها على بابها وان كلا يعامل الاخر وان اختلف المعامل به فالمقصر يعامل مولاه بالطاعة والمولى يعامله بالاحسان كذا قيل لكن يبعد هذا امران الاول قوله بلطفه اذ هو لا يكون الا من جانب الله والمتعلق يكون منافيا فيهما نحو ضارب زيد عمرا بالحجارة فان الحجارة حصر الضرب بها من زيد وعمرو الا ان يقال المراد باللطف ما يشمل الطاعة من جانب العبد او هناك حذف الواو مع ما عطفت او دعوى ان هذا لا يلزم الثاني ان اللائق بحال العبد ان يلاحظ ان لا عمل له في

جانب الله تعالى عز وجل تدبر **قوله** وهذه الجملة المراد منها النشاء الخ ويصح على بعد جعلها حالية على تقدير قد الغرض منها التحدث بالنعمة حيث لطف به واحسن اليه بالتوفيق الى هذا التاليف فيكون المراد بها الاخبار لا الانشا **قوله** واللطف التوفيق هذا عند جمهور اهل السنة ويطلق بمعنى كالدقة والصغر تقول لطف الشيء اذا دق وصغر فالفعل لازم ويطلق بمعنى الاحسان تقول لطف به اذا احسن اليه فيتعدى بالباء فقوله الخفي على الثاني صفة لازمة واللطف بمعنى الملطوف به وعلى الاول والاخير صفه مخصصة لان الاحسان والتوفيق وان كان لا يطلع عليهما احد على ما قاله الفخر ابن العربي فيوصفان بالظهور باعتبار المتعلق وهي النعم وبالخفا باعتبار نفسهما والاولى ان يراد اما افاضات العلوم والادراكات او نفس العلوم والادراكات ليكون اشارة الى ان المشروع فيه نوع من العلوم هذا على جعل الخفي بمعنى المستتر وقال الكنبتيتي ولعل الاتى بهذا الوصف ايذانا بان لطفه تعالى بخلقه مستور عنهم يأتيهم من حيث لا يحتسبون اه وقال بعضهم قصد الدعا بذلك كاللطف المستتر صيانة له لنفاسته ان كان الخفي بمعنى المستتر او المظهر للتشرف به اذ هو من المولى تبارك وتعالى فيحسن طلبه مظهر النظهر نعم سيتضح عليه ان كان بمعنى الظاهر والخفي اما اسم فاعل اي خاف او اسم مفعول اي مخفي من باب رمى اذا علمت انه يصح جعله بمعنى المستتر ويصح جعله بمعنى الظاهر من اطلاق الشيء على ضده اطلاقا حقيقيا على ما قاله بعضهم فاقتصار الدابغي وعبد المعطي على تفسيره بالظاهر وتبعهما المحشي قصور تدبر **قوله** المراد بالاجلال الدوام المناسب للادامة بدليل قوله اللهم ادم عليه وقوله والاستمرار المناسب للجعل مستمرا كما عبر به النبتيتي وقوله لا الحركة المخصوصة المناسب للجعل متحركا تحركا مخصوصا وهذه الامور الثلاثة التي ذكرها انما تناسب الجري لا الاجرا **قوله** اللهم ادم عليه حرفت الخ اشار بذلك الى ان العبارة مقلوبة ونكتة القلب

المبالغة فى قوة النعم حتى تصلح لاجراء المؤلف عليها وان فى العبارة
مضافا مقدرا فالموصوف فى الحقيقة ليس هو البر بل المضاف
المقدر ليصلح الوصف بالجمع اذ البر مفرد لفظا لا يوصف بالجمع او
الى ان المراد من البر مراتبه ليصح الوصف بالجمع ومثل هذا غير عزيز
فى الكلام وقال شيخنا قوله اللهم ادم عليه مرات الخ فيه عكس فى
الكلام الخ اذ الضمير فيه مفعول الفعل والعوائد مجرور على وقد
عكس فى الحل ذلك كما تراه ولو نبه قبل ذلك على ان عبارة الشرح مقلوبة
لساغ العكس فى الحل لكن لا حاجة اليه اذ يصح ان يقال اللهم
اجره اى ادمه اى اللهم اجعله دائما على عوائد البر اى مصاحبا لها
من غير انقطاع لها وبعد هذا كله فيظهر ان الجرى الوقوع والحصول
من قولهم جرى الامر حصل كما فى قوله

فرح الدمع جفونى وجرى	من عيونى وكفى ما قد جرى

اى حصل والاجراء الجعل جاريا وحاصلا على العوائد ويصح الكلام
لكن يحتاج لتقدير الاستمرار اذ العوائد ما عاد بالفعل ولا معنى
لطلب الوقوع عليها لحصولها ولعل هذا هو مراد العلامة المدابغى
فيندفع اعتراض المحشى عليه بقوله ولا حاجة الخ نعم قد يقال
كما قال بعض الفضلاء ان المراد بها عوائد باعتبار عود نوعها قبل
ذلك او المراد ما من شانها ان تعود فلا حاجة الى تقدير الاستمرار
زيادة **قوله** ويحتمل ان يكون المراد بالعوائد جمع عائدة بمعنى الخ
فعائدة على هذا اسم بمعنى الصلة والمعروف بخلافه على الاول
فانه صفة لا اسم وقوله فالاضافة بيانية او على معنى من
هذا ان اريد بالبر المبرور به اما اذا ابقى على معناه المصدرى
فتكون على معنى اللام **قوله** بالحاء المهملة بينه وبين الخوف
الجناس اللاحق وهو اتفاق الكلمتين لفظا الا فى حرفين متباعدى
المخرج كما فى قوله

صدغ الحبيب وحالى	كلاهما كالليالى
وثغره فى صفاء	وادمعى كاللآلى

فقد اختلف اللیالی واللآلی بالیاء والهمزة وهما بعید المخرج ای لیس مخرجهما واحدا بخلاف فما اذا قرب المخرج فان الجناس یقال له الجناس المضارع كما فی قوله عز وجل ینهون عنه وینأون عنه فان الهاء والهمزة من مخرج واحد وهو اقصى الحلق **قوله** والحمد ای لغة **قوله** الوصف مصدر وضعا ای ذكر الصفة جنس شامل للمعرف وغیره **قوله** بالجمیل متعلق بالوصف وهو صفة مشبهة من الجمال مصدر جمل بالضم وهو فصل مخرج للوصف بقبیح هو ذم لا حمد **قوله** على الفعل الجمیل الاختیاری على للتعلیل على حد ولتكبروا الله على ما هداكم وقید فی جانب المحمود علیه بالاختیاری دون المحمود به لاشتراطهم ذلك فیه دون المحمود به فانه یكون بغیر الاختیاری ایض ولعل وجهه ان المقصود بالحمد الثنا على المحمود ببیان صفاته الكاملة وذلك حاصل حتى بغیر الاختیاری بخلاف المحمود علیه فانه العلة الباعثة على الحمد ولا تبعث الا ما كان اختیاریا اذ هو مناط الحمد والذم فان قلت فعلى هذا لا یسوغ المدح قلنا المدح الحامل علیه مجرد بیان كمال الممدوح لا المجازاة على المعروف ببیان المحاسن وبالجملة ان الحمد مساق مساق المجازاة والمكافاة بخلاف المدح كذا فی بعض الحواشی **قوله** حقیقة او حكما راجع لقوله الفعل الجمیل الاختیاری **قوله** على وجه التعظیم اخرج السخریة وفیه انها خارجة بقوله على الفعل الجمیل الاختیاری اذ السخریة لا یكون الباعث علیها فعلا جمیلا اختیاریا وقد یقال انه احترز عن الوصف بجمیل لاجل فعل جمیل اختیاری مصحوب ذلك الوصف بسخریة **قوله** ظاهرا وباطنا المراد بالتعظیم الباطنی فی الحمد ان یعتقد اتصاف المحمود بالمحمود به لكن هذا خلاف ما علیه المحققون والذی علیه المحققون ان المراد بالتعظیم الباطنی فی الحمد ان یقصد التعظیم وان لم یعتقد ما ذكر والمراد بالتعظیم الظاهری ان لا یصدر من الحامد ما ینافیه ظاهرا كما قاله ع ش

قوله لا صفة اى ولا عطف بيان ايضا لاشتراط التوافق فيه تعريفا وتنكيرا كالنعت **قوله** فان اضافة اسم الفاعل لمعموله معناه ان اسم الفاعل اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال كما هنا وان لم يعتمد تكون اضافته غير مفيدة للتعريف لان اصل ضارب زيد ضارب زيدا فزيدا مفعول ضارب بحسب الاصل لكن بشرط الاعتماد فلما اضيف لم تفد الاضافة الا حذف التنوين ولم يحتج للاعتماد لزوال المفعولية الصريحة فقول المحشى لمعموله اى بالقوة اذ لا يكون معمولا بالفعل الا عند الاعتماد واذا كانت اضافته غير مفيدة للتعريف لم يصح جعله نعتا للمعرفة بل ولا عطف بيان لما علمت فيكون بدلا لانه يجوز ابدال النكرة من المعرفة هذا كلام ولك تصحيح الوصفية وعطف البيان بانه يصح ان يراد به مطلق زمن او الزمن الماضى او يراد منه الاستمرار وينظر للمضى ولما ان نظر للحال او الاستقبال كانت اضافته لفظية كما يستفاد من الصبان على الاشمونى عند قول ابن مالك

وان يشابه المضاف يفعل	وصفا فعن تنكيره لا يعزل	

فراجعه **قوله** لانه اى لفظ رافع ليس فيه ال معناه ان اسم الفاعل اذا كان غير معتمد على نفى او استفهام او حرف ندا او موصوف او مخبر عنه لا يصح ان يعمل النصب فى المفعول الا اذا كان مقرونا بال ورافع لم يعتمد على نفى ولا استفهام ولا حرف ندا ولا مخبرا عنه كما هو ظ ولا موصوف لما علمت انه بدل وكونه بدلا لا يكفى فى الاعتماد كما هو ظ كلامهم ومحصل مسألة عمل اسم الفاعل انه اذا كان مقرونا بال عمل النصب فى المفعول مطلقا سواء كان معتمدا على واحد مما سبق ام لا وسواء كان بمعنى الماضى او لا كما قال فى الخلاصة

وان يكن صلة ال ففى المضى	وغيره اعماله قد ارتضى	

واما اذا كان مجردا من ال فلا يعمل الا بشرطين كونه بمعنى الحال او الاستقبال او الاستمرار وينظر لجانب احدهما وكونه معتمدا على واحد

مما سبق كما قال فى الخلاصة

كفعله اسم فاعل فى العمل	ان كان عن مضيه بمعزل
وولى استفهاما او حرف ندا	او نفيا او جا صفة او مسندا

فقد علمت من هذه القولة وما قبلها ان كون اضافة اسم الفاعل لفظية متوقف على شرط واحد وهو كونه بمعنى الحال او الاستقبال او الاستمرار وينظر لجانب احدهما وان عمله فى المفعول متوقف على شرطين ما تقدم والاعتماد ثم ان كلام المحشى معترض من وجوه الاول ان قوله بدل ربما يوهم تعين البدلية مع انه يصح كونه خبر مبتدا محذوف اى هو رافع فان اجيب عن هذا بان مقصوده تعين البدلية بالنسبة للوصفية اخذا من قوله لا صفة قلنا يرد عليه انه يوهم صحة كونه عطف بيان اذ الغرض ح نفى كونه صفة فقط لا تعيين البدلية مع ان عطف البيان لا يصح كالنعت الثانى ان قوله لا صفة يفيد انه لا وجه لصحة الوصفية اصلا مع انه تقدم لك تصحيحها الثالث ان قوله ولا يصح نصبه الخ يفيد انه لا وجه لصحة النصب اصلا مع انه يمكن ان رافع خبر مبتدا محذوف اى هو رافع ويراد من رافع الحال او الاستقبال او الاستمرار وينظر لجانب احدهما فح يوجد الشرطان معا الاعتماد على المخبر عنه وان كان محذوفا اذ الظاهر لا يشترط ذكره قياسا على الموصوف الذى تعرض له ابن مالك بقوله

وقد يكون نعت محذوف عرف	فيستحق العمل الذى وصف

وكونه بمعنى الحال او الاستقبال او الاستمرار المنظور فيه لجانب احدهما وح لا يصح جزمه بالتغليط على ان هناك طريقة لا تشترط الاعتماد فى العمل نعم ان كان هذا القائل لم يعربه خبر مبتدا محذوف ولم يجر على هذه الطريقة صح تغليطه فحرر الرابع ان قوله ليس فيه ال ربما يوهم ان اسم الفاعل لا يعمل النصب الا اذا اقترن بال وليس كذلك بل قد علمت ما فيه من التفصيل اذا علمت هذا علمت ان قول بعض المحشين لك ان تقول انه للاستمرار الصادق بالحال والاستقبال

في يعمل فيصح نصب سقام مع تنوين رافع لكن يتعين ان يكون رافع ح بدلا لكونه نكرة اه لا يجدي شيئا لعدم وجود شرط الاعتماد وان زعم هذا القائل انه تحقيق حيث قال في اخرها مشتبه هذا تحقيق تمام والله اعلم بالصواب **قوله** اي ايصال الخير سواء كان دينيا او دنيويا والعبيد اعم من كونهم طالبين للنفع اولا بخلاف المستفيد في السجعة بعد فانه خاص بطالب الفائدة **قوله** الاحد عشر المعلومة ونظمها ابن مالك في قوله

عباد عبيد جمع عبد واعبد	اعابد معبوداء معبدة عبيد
كذاك عبدان وعبدان اثبتا	كذاك العبدا وامدد ان شئت ان تمد

قوله فراجعها في الحاشية قال فيها او فيه استعارة مكنية وتخييلية حيث شبههم بالطيور تشبيها مضمرا في النفس فهذه استعارة مكنية واثبات الخفض تخييل والجناح ترشيح ويحتمل الاستعارة التمثيلية حيث شبه الصورة المنتزعة بالصورة المنتزعة بجامع صورة منتزعة فتأمل لكن فيه ان المناسب جعل الخفض ترشيحا واثبات الجناح تخييلا لانه اقوى في الاختصاص واعلم ان الخافضين صفة للمنتصبين وجعله صفة للعبيد يؤدي الى جعل السين والتاء في المستفيد زائدتين بخلافه على الاول فانهما للطلب **قوله** من المصلحة بيان لما اي الفائدة اصطلاحا هي المصلحة التي تترتب على الفعل وقوله من حيث هو كذلك الضمير يعود على ما والحيثية للاطلاق وبينه بقوله سواء الخ يعني ان الفائدة اعم مطلقا من الغرض المسمى بالعلة الغائية وهو ما لاجله الاقدام على الفعل فكل غرض فائدة وليس كل فائدة غرضا مثلا اذا حفر لاجل دفين فوجده كان فائدة وغرضا فان لم يجده بل وجد الماء كان فائدة فقط اه مدابغي بعد نقله ما نقله المحشي عن الشنواني والظاهر ان الحيثية للتقييد وقوله سواء الخ تعميم زائد والمعنى ان الفائدة هي المصلحة الملحوظة من جهة كونها مصلحة لا من جهة كون

الفعل

الفعل لاجلها سواء صاحب هذه الملاحظة ملاحظة ان كفعل لاجلها ام لا فالفائدة مباينة للغرض بحسب الحقيقة اذ الحيثية معتبرة فى المفهوم وتجتمع معه بحسب المحل **قوله** متعلق بالنحو اى لتناوله بالمشتق وهو الطريق المشتق من الطروق والمعنى على ما سلكه المحشى الجازمين بان تسهيل طريق العلوم لمن سلكها من الله تعالى الخ وهذا مبنى على ان اضافة تسهيل للنحو من اضافة المصدر لمفعوله والنحو بمعنى الطريق وللك مسلك اخر وهو انه من اضافة المصدر لفاعله والنحو باق على معناه الاصطلاحى والى بمعنى اللام للتقوية او زائدة فى المفعول والمعنى الجازمين بان كون النحو يسهل بقية العلوم من الله لا من غيره فاقتصار المحشى على المسلك الاول لا ضرورة اليه مع مخالفته للفظ الشائع **قوله** وعلى كل فالترديد بمعنى التردد قال شيخنا الاظهر عندى ان المراد به معناه الحقيقى الذى هو ايقاع الغير فى التردد اى ولا ترديد منهم لغيرهم ويراد بالشك قبله مطلق التردد منهم ليشمل الكلام نفى التوهم والظن من اطلاق الخاص على العام او يبقى على حقيقته ونفى ماذكر مستفاد من الجازمين وذكر الشك وان استفيد ايض ليعطف عليه ولا ترديد ولم يقل الغير المرددين من غير احتياج لذلك للسجع تأمل اه وح فالعطف مغاير **قوله** لانه القائم بهم فيه ان الترديد بالمعنى المصدرى قائم بهم ايضا وقوله وليس المراد الخ قد علمت انه المراد **قوله** امر زائد على ما حصل له فى كل وقت الخ اى فان نعم الله لا تتناهى وقيل المراد طلب استقرار ما حصل واستمراره وقيل انه امر تعبدى لقوله صلوا عليه وسلموا تسليما لانه سبحانه وتعالى لما ابرز الروح المحمدية اوقفها بين يديه وافاض عليها كل كمال وذلك مستقر مستمر له صلى الله عليه وسلم من غير انقطاع فليس هناك كمال غير واصل اليه ولا مساو لكماله بل هو صلى

الله عليه وسلم اكمل الخلق على الاطلاق افاده النبتيتي **قوله** فني العبارة حذف الخ هذا الحذف لا يتوقف عليه التركيب غايته الامر ان المعنى عليه **قوله** بدل من سيدنا او عطف بيان عليه الاولى الاقتصار على عطف البيان لان المقصود الاصلي ههنا ايضاح الصفة السابقة وتقدير النسبة تبع والبدلية تستدعي العكس ويجوز ان تكون فائدة عطف البيان ههنا المدح كما ذكره الزمخشري في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام من ان البيت عطف بيان جيء به للمدح افاده النبتيتي والشنواني **قوله** نعم يصح ان يكون صفة نظرا لاصله الخ يلزم عليه انه حيث نظر الى اصله خرج عن التعريف الى التنكير فتفوت مطابقة النعت والمنعوت تعريفا وتنكيرا او اعتبار الحالين اعني ما قبل العلمية وما بعدها معا فيؤخذ من الاول الوصفية ومن الثاني التعريف اعتبار صحيح له نظائر يندفع به الاشكال **قوله** من اطلاق المحل على الحال فيه ان الكلام سيأتي انه اللفظ اي الصوت وهو قائم بالهواء فالاولى ان يقول من اطلاق اسم آلة الشيء عليه كما قالوا ذلك في قوله تعالى واجعل لي لسان صدق اي ذكرا حسنا **قوله** ويحتمل ان يراد به الجارحة المخصوصة الخ يحتمل ايضا ان يكون المعنى المعرب باللسان اي الجارحة الفصيح كلامها فيكون الكلام على تقدير مضاف **قوله** والعموم مستفاد من المقام اي المنصيص عليه لان ما من صيغ العموم لكنها تحتمل العهد الجنسي **قوله** اي مرتفعان اي او مرفوعات **قوله** وقبر حرب الخ لفظ البيت خبر والمقصود هنا التأسف والتحسر على كون قبره كذلك ولهذا وضع الظاهر موضع المضمر في قوله قرب قبر حرب مع ان مقتضى الظاهر ان يقول قبره دلالة على زيادة التحسر والتوجع حتى اعتنى بذكره وقفر صفة لمكان وضم لاجل الروي ويحتمل انه هو الخبر والباء في بمكان بمعنى مع والمعنى وقبر حرب مع مكانه ومحله قفر فافاد

ان محله فقرايض قوله وما مثله في الناس الخ ما نافية اما حجازية فمثل اسمها او تميمية فهو مبتدا وعلى كل فالخبر في الناس والتقدير وما مثله كائنا او كائن في الناس وقوله الا مملكا استثناء من حي الاتي الواقع بدلا من مثله وقوله ابو امه مبتدا ومضاف الى المضاف للضمير وقوله ابوه خبره ومضاف اليه وقوله يقاربه جملة صفة لحي والضمير المستتر له والبارز للممدوح وجملة ابو امه ابوه في محل نصب صفة لقوله مملكا ففي هذا البيت الفصل بين المبدل منه والبدل وتقديم المستثنى على المستثنى منه والفصل بين المبتدا والخبر وبين الصفة والموصوف فكان ذلك موجبا للتعقيد المخل بالفصاحة والمقصود من هذا البيت مدح ابراهيم بن هشام المخزومي خال هشام بن عبد الملك وفيه مدح هشام ايضا والمعنى وما مثل الممدوح اي ابراهيم في الناس حي يقاربه ويشابهه في الفضائل الا مملكا اي رجلا اعطى الملك وهو هشام ابو ام ذلك المملك ابو الممدوح فالملك ابن اخت الممدوح واوله بعضهم بلا تقديم ولا تاخير فارجع الى التلخيص وحواشيه ففيه زيادات واعلم ان كلا من الغرابة والتنافر والتعقيد يخل بالفصاحة فذكرها بعد قوله الفصيح من ذكر اللازم بعد الملزوم او الداخل في حقيقة الشيء بعد ذكر ذلك الشيء وعلى ما هو معلوم في محله وكان الاولى ان ينبه على اتصاف اشرف الخلق بالبلاغة كما افاد ذلك في الصحابة لان البلاغة فوق الفصاحة لاشتراط الفصاحة فيها وزيادة مطابقة الكلام لمقتضى الحال مثلا اذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يخاطب مشركا في بطلان عبادته وقال له مثلا عبادتك لا تنفع كان هذا الكلام فصيحا لكن حال المشرك الانكار على دعوى بطلان عبادته وعدم نفعها فالذي يناسبه ان يقال ان عبادتك لا تنفع او ان عبادتك لهي ضارة ونحو ذلك فلا يلزم من الفصاحة

البلاغة دون العكس وكان الاولى له ان يذكر التجريد ايضا في
جانبه صلى الله عليه وسلم **قوله** وهو نعت للآل والاصحاب
بجعله نعتا للآل والاصحاب يفيد تخصيص الآل بمن له فصاحة
وبلاغة وتجريد ولا يشمل بقية امة الاجابة مع ان المناسب لمقام
كذا الدعا التعميم فالاولى جعله صفة للاصحاب فقط **قوله**
ويوصف بها الكلمة الخ فيقال كلمة فصيحة اي سالمة من تنافر
الحروف ومن الغرابة ومخالفة القياس وكلام فصيح اي سالم من
ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحة كلماته
وكاتب فصيح وشاعر فصيح اي ذو ملكة الخ ما تقدم في الحاشية
فمن هذا تعلم ان التعريف الذي ذكره انما هو لفصاحة المتكلم
فقوله بعد ويوصف بها اي بالفصاحة من حيث هي ولا اشكال
قوله ويوصف بها الخ فيقال كلام بليغ اي مطابق لمقتضى
الحال ومتكلم بليغ شاعرا او كاتبا اي ذو ملكة الخ ما في الحاشية
فمن هذا تعلم ان المعنى الذي ذكره خاص ببلاغة المتكلم
فقوله بعد ويوصف بها اي بالبلاغة من حيث هي ولا اشكال
ولا يقال كلمة بليغة اي مطابقة لمقتضى الحال وقال بعضهم
يقال ذلك اذ الكلمة المعرفة تطابق مقامها والنكرة تطابق مقامها
قوله اي الذين تجردوا عن النقائص المناسب للفصاحة والبلاغة
ان يراد به ما هو مذكور في البديع وهو ان ينتزع من امر ذي صفة
آخر مثله فيها كما في قوله لهم فيها دار الخلد اي في جهنم فانتزع من دار
الخلد التي هي جهنم دار مثلها وجعلها فيها للمبالغة وكما في قول الشاعر

	تعدو بي الى صارخ	الوغى بمستلئم

اي تجري بي هذا الفرس الى الخائف من الحرب حالة
كوني مع شخص لابس لامة الحرب يريد نفسه لكن انتزع منه
شجاعا للاشارة الى كماله في الشجاعة **قوله** ولا يخفى اشتمال
هذه الخطبة في مواضع عديدة على براعة الاستهلال وهي
ذكر الرفع والنصب والخفض والجزم وكذا ذكر التسهيل فانه

اسم كتاب فى النحو لابن مالك وكذا ذكر النحو والاعراب والضمير فان ذكر هذه الاشياء يشعر بكون غرضه التاليف فى النحو لان براعة الاستهلال هى ان يذكر المتكلم مثلا اول غرضه ما يشعر بمقصوده واما ذكر الفصاحة والغرابة والتنافر والتعقيد والبلاغة والتجريد فليس من براعة الاستهلال هنا انما هو براعة استهلال لمن يريد التصنيف فى المعانى لا فى النحو الا ان يقال لها تعلق ما بالنحو كما يعلم بالوقوف على ابوابها ثم انه قدم الرفع لتعلقه بالله ولكونه عمدة وهى اشرف بخلاف كنصب وما بعده وقدم النصب على غيره لجريانه فى كل من الاسم والفعل بخلاف ما بعده فانه خاص اما بالاسم او الفعل وقدم الخفض على الجزم لان الخفض مختص بالاسم الذى هو اشرف بخلاف الجزم فهو مختص بالفعل الذى هو مفضول **قوله** واصل الكلام مهما يكن من شئ الخ حله يفيد ان بعد من معمولات الشرط وهو خلاف ما اختاره اخرا ويفيد ايضا كما قال الصبان على الاشمونى ان المضاف اليه منوى معناه لا لفظه والا لقال بعد بسم الله الرحمن الرحيم الخ **قوله** والاسمية لازمة لها عبارة الشرقاوى على التحرير والاسمية لازمة للمبتدا وهى اولى مما صنعه المحشى فتغييره عبارة الشرقاوى ليس بالحسن فكان الاولى ان يقول لازمة له ويكون الضمير راجعا للمبتدا **قوله** والفاء لازمة له اى للشرط والمراد انها لازمة للشرط غالبا اى فى غالب مواضعه المحصورة وهى السبعة المذكورة فى قوله

اسمية طلبية وبجامد	وبما ولن وقد وبالتنفيس	

وغير الغالب محصور رايضا وهو الماضى بغير قد وما والمضارع المثبت الخالى من التنفيس او المنفى بلا فالقابلية ليست بالنسبة الى الاوقات والاحوال حتى تنافى اللزوم بل بالنسبة الى المراد **قوله** فحين تضمنت الخ تفريعه على ما قبله غلط لان المفرع يقتضى ان اما نائبة عن مهما ويكن والمفرع عليه وهو قوله واما نائبة

عن مهما يقتضي انها لم تنب عن يكن بل عن مهما فقط ويمكن الجواب
بان ما تقدم فيه حذف والتقدير واما نائبة عن مهما ويكن
بدليل التفريع فهو قرينة على الحذف وكون اما نائبة عن مهما
ويكن هو المأخوذ من كلامهم والذي بحثه بعض المحققين انها
لم تنب الا عن مهما فقط وفي كلام ابن الحاجب ما يصرح بذلك
ونص عبارته والتزموا حذف الفعل بعدها يعني اما والتزموا ان
يقع بينها وبين جوابها ما هو عوض من الفعل المحذوف والصحيح
انه جزء من الجملة الواقعة بعد الفاء قدم عليها لغرض العوضية
الا ثم المراد بالتضمن الاقامة والمراد بالمعنى ما يعني ويقصد
لا ما قابل اللفظ فاضافته لما بعده بيانية والكلام على تقدير
مضاف اي اقيمت مقام لفظ يعني ويقصد وذلك اللفظ الذي
يعني ويقصد هو المبتدا ويحتمل ان يراد بالمعنى المقام وتكون
اضافة معنى لما بعده على معنى اللام اي فحين اقيمت ووضعت
اما في مقام وموضع منسوب للمبتدا وبهذا سقط ما يقال لم
يعهد تضمن الحرف معنى اسم وفعل لانه مبني على ان المراد
بالتضمين الاشراب **قوله** لزمها اما لزمها نص العلماء على
ان لزوم الفاء لاما كلي اي دائم موجود في جميع المواضع ولا
يقال يلزم مزية الفرع على الاصل لانا نقول لما كانت ضعيفة
بالنيابة جبرت باللزوم دائما الايصال في كون لزوم الفاء لاما
كليا نظر لانها قد تحذف فاذا دخلت على قول محذوف بقي معموله
نحو فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اي فيقال لهم اكفرتم
وفي غير ذلك لانا نقول معنى كون لزوم الفاء لاما كليا ان الجمل
بعد اما لا ترتبط الا بالفاء سواء كانت مذكورة او محذوفة
ومعنى غلبة اللزوم في الشرط مع غير اما ان الفاء تربط الجمل
بالشرط في الغالب المشار اليه بقوله اسمية طلبية الخ فالفاء
لا تربطها في الغالب وهذا اذا وجد موضع من السبعة لم تذكر
فيه الفاء حكمنا انها رابطة لكنها محذوفة نحو من يفعل الحسنات

الله يتشكر ها او بانه شاذ وقد لا تربط كما فى غير هذا الغالب المحصور
ايضا وليس معنى كون لزوم الفاء لاما كليا انها لا تحذف اصلا
حتى يتجه هذا السؤال هذا تحقيق المقام فاحتفظ عليه فانه
نفيس قل ان تقف عليه بهذا الوجه **قوله** اقامة للازم الى اخره
مفعول لاجله عامله قوله لزمها والمراد بلزمها الزموها وانما
كان هذا مراد الانه الذى يظهر فيه التعليل وايضا ليتحد المفعول
له والعامل فى الفاعل ثم ان قوله اقامة الخ يقتضى ان القائم
مقام مهما ويكن هو الاسمية والفاء والكلام السابق يقتضى
ان القائم مقام مهما هو اما فكان الاولى ان يقول بدل قوله اقامة
الخ استدلالا على هذا التضمن بوجود اللازم وح لا يحتاج لما
ذكره بعد من قوله فى الجملة على الاحتمال الاول فى كلامه ويمكن
الجواب بانه لا مانع من اقامة اما واللازم معا فقوله اقامة
اى زيادة على الاقامة السابقة **ثم** بعد مدة رايت فى
كتاب احراز السعد بانجاز الوعد بمباحث اما بعد للعالم العلامة
الحبر البحر الفهامة الشيخ اسماعيل بن الشيخ غنيم الجوهرى مانصه
ولا يخفى ما فى المقام من التنافى التام لان ما ذكر يفيد ان المقام
مقام مهما ويكن اللازم المذكور من الاسمية والفاء وما سبق
يفيد ان القائم مقام ما ذكر اما ولك التخلص بجعل الاقامة فيما
بمعنى الحلول فى المحل وفيما ذكر بمعنى الدلالة اذ اللازم له
دلالة على الملزوم اهـ فجزيت من له سوابغ النعم لكن المناسب له
ان يقول الاحلال بدل الحلول **قوله** لكن لما تعذر قيام الاسمية
باما لكونها حرفا الصقوها اى لان ما لا يدرك كله لا يترك
كله واعترض ذلك بقوله تعالى فاما ان كان من المقربين
واجيب بان التقدير فاما المتوفى فالاسم لا صق تقديرا **قوله**
على القول بانه من معمولات الجزا اما على القول بانه من معمولات
الشرط فالفاء فى موضع الشرط حقيقة اذ موضعه ما قبل الجزا
ويصدق عليها اى الفاء انها قبل الجزا بخلافها على الاول فانه

تقدم بعض الجزا وهو بعد فلم تقع الفاء قبل الجزا بل بعد جزء منه
وهذا ليس موضع الشرط حقيقة نقله السيد الذهبي عن شيخه
كدمهوجي نفعنا الله بهما لكن لا يخفاك ان هذا منظور فيه
لموضع الشرط المتسع اما ان نظر لموضعه الجزئي فموضعه هو
موضع بعد على كلا القولين **قوله** والجمل بينهما اى المبتدا والخبر
قوله اثاره اى المبتدا قوله ابقاءها اى علامات الشرط وظ
كلامه انه لم يوجد من علامات الشرط الا الفاء وفيه ان التعليق موجود
لان اما تفيده الا انها غير عاملة وكذا الجزا موجود وهو قوله فهذا
شرح وقد يقال ان التعليق لم يوجد من جهة عدم وجود المعلق
عليه اى لعدم ذكره وكذا الجزا غير موجود لان الجزا في الحقيقة
هو اقول المحذوف ومعنى عدم وجوده عدم ذكره لا عدم ملاحظته
فتأمل **قوله** ولتفصيل المجمل الواقع فى ذهنه ربما يتوهم ان
المجمل هو الشي وليس كذلك بل هو شيء مناسب لما بعد اما كان
يقال هذه الازمان كثيرة اما قبل فلا اقول هذا شرح الخ واما بعد
فاقول هذا شرح الخ **قوله** وفيه تكلف اى تكلف تقدير
المجمل وبعض المفصل **قوله** للانتقال اى يؤتى بها عند الانتقال
وليس المعنى انها موضوعة له اذ هي اما للزمان او المكان **قوله**
والمكان باعتبار الرقم فيه انه بعيد عن القصد بمراحل اذ ليس
القصد مهما يوجد شيء فى المكان الذى بعد مكان البسملة من
كون فى المكتوب فيه اه امير على الازهرية **قوله** والتقدير مهما
يكن من شيء فاقول بعد البسملة الخ اشار بتقدير القول الى الجواب
عن الاشكال بان كون هذا شرح الخ لا يترتب على الشرط وليس
مستقبلا بالنسبة له لكن يلزم على تقدير القول انه لا بد من
اعادة الاخبار بمعموله ثانيا عند وجود المعلق عليه واما الاخبار
الواقع فى حيز التعليق لا يكفى كما يظهر فى قولك ان اعطيتنى درهما
اقول انك عالم فانه لا بد من الاخبار بقولك انك عالم مرة
اخرى عند اعطاء الدرهم وهنا لم يعد على ما هو الظ ويمكن

دفعه بما في حاشية الامير على المغنى بان اما وان كانت للتعليق الا ان التعليق فيها ليس على قوانين التعاليق من وقوع الجزا في حالة دون حالة قبل المقصد منها ان الجزاء واقع لا محالة **قوله** وذلك ام محقق اى تم فى التحقيق والا فالتحقيق حاصل فى كليهما تامل **قوله** اى قصير اخذ من اللطف بمعنى الصغر ويحتمل ان اللطيف بمعنى الذى لا يحجب ما وراءه من المحسوسات استعمل هنا للاشارة الى بيان المعانى ووضوحها **قوله** متعلق بشرح يلزم على هذا نعت المصدر بقوله لطيف قبل استيفاء عمله فانه عامل فى المجرور الا ان يقال اغتفروا فى الظروف ما لم يغتفروه فى غيرها ويصح ان يراد بالشرح المعنى العلمى واللام بمعنى على اى كائن على الفاظ الاجرومية من كينونة المفسر بالكسر على المفسر بالفتح **قوله** وعلى كل يلزم من شرح الخ اى لان شرح الالفاظ يكون ببيان المعانى واحوال التراكيب من الابتدائية والخبرية ونحو ذلك ولعل المراد انه شرح لمجموعها والا فبعض الالفاظ منها لم يتعرض له **قوله** والاجرومية نسبة الخ وعليه فيكون الاجرومية بمد الهمزة وضم الجيم وتشديد الراء المضمومة **قوله** ابن داود هذا ليس ابوه حقيقة وانما هو جده كما فى م دوقوله **قوله** الى صنهاجه بفتح الصاد وكسرها وكان عالما صالحا يحكى انه الف هذه المقدمة تجاه البيت كشريفا اه ف **قوله** اى وفى بيان الفروع ايضا اى كالامثلة التى يذكرها **قوله** حيث شبه الدال والمدلول الخ هذا لا يناسب ما سبق من تقدير المضاف حيث قال اى فى بيان ذلك والمناسب له ان يقال شبه الشىء مع ثمرته بالظرف مع المظروف بجامع عدم الخروج فى كل الا ان يقال كلامه هنا على حذف مضاف اى ومتعلق المدلول تامل **قوله** وفيها احتمالات فى الحاشية فراجعها حاصل احتمالها انها تشبيهية الاستعارة بالكناية كما قال والاستعارة التبعية ان تشبه الحال التى بين الدال

والمدلول بالحال التي بين الظرف والمظروف وهو الظرفية الحسية
ثم استعيرت الثانية للاولى ثم استعيرت في واكتفى عصام بالتشبيه
فلا يحتاج الى استعارة المتعلق والاستعارة التمثيلية ان
شبهت الصورة المنتزعة بالصورة المنتزعة ولا يضر افراد
المستعار الذي هو في اذ قد ذكر السعد انه قد يكون المستعار
في التمثيلية مفردا الا على مركب وهو كذلك هنا او تشبيه
بليغ اى كأنه فيه ثم انه ذكر قبل هذه الاوجه التي اجراها في
التشبيه اوجها اخر راجعها وحاصل التشبيه التي بنى عليه
ما ذكر ان البيان لما كان يمكن بغير هذه الالفاظ كان كأنه ظرف
محيط بها تامل **قوله** لانه لم يخرج عنهما فيه نظر لان المبتدى
هو الذي لم يصل الى حالة يستقل فيها بتصوير المسألة فان
بلغ تلك الحالة فهو المتوسط وان استحضر غالب احكام العلم الذي
تعاطاه وامكنه اقامة الادلة عليه فهو المنتهي ويمكن
الجواب بان المحشي اشار الى ان المراد بالمبتدى من لم يتقن ما اراده
والمنتهي من اتقن ما اراده والمتوسط متقن للبعض وغير متقن
للبعض فبالنظر للاول منتهي وبالنظر للثاني مبتدى هذا
مراده وفي قال ان الحاق المتوسط بالمبتدى اقرب خصوصا
ان جعل عدم احتياج المنتهي اليه من هضم النفس والتواضع
قوله للاية وهي ولا تقولن الخ والاسناد لفعل الغير كالاسناد
لفعل النفس افاده ش ت ووضحه م د ان قلت لم اتى بالمشيئة
في الانتفاع دون نفي الاحتياج قلت لعل ذلك لان الاتي فيه
بالمشيئة شأنه ان يرغب فيه والانتفاع كذلك بخلاف
عدم احتياج المنتهي فلا يرغب فيه بل ربما يرغب في الاحتياج
نظرا الى حصول الثواب له بالانتفاع بتاليفه وايضا المشيئة
لا تاتي الا في المشكوك فيه الغير المتحقق كما في انتفاع المبتدى
به بخلاف عدم احتياج المنتهي فانه قريب من اليقين قاله
بعض الافاضل **قوله** اى الفن المعهود ذهنا وهو النحو هذا

سهو بل هي للعهد الذكري لتقدم مدخولها في قوله علم العربية وان لم يعنون عنه بعنوان الفن اذ لا يلزم ذلك **قوله** اي وشيخ اهل الطريقة الطريقة قصد الله بالعلم والعمل والشريعة هي الاحكام التي جاء بها النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** والعمل بالطريقة الموصلة الى اخره هذا هو معنى السلوك واما التسليك فمعناه ارشاد المريدين للعمل بالطريق الموصلة على وجه مخصوص فاشار الى انه موضع هما **قوله** فالحقيقة بدون الشريعة باطلة مثال ذلك انك اذا قلت لشخص صل الظهر فقال ان كان كتبني الله سعيدا دخلت الجنة وان لم اصل وان كان الله قدر لي ان اصلي صليت فقد نظر لباطن الامر وقوله والشريعة بدون الحقيقة عاطلة مثال ذلك اذا قال الشخص لا اصلي الا لاجل ان ادخل الجنة ولا ادخل الجنة الا بالصلاة مثلا فهذه شريعة عاطلة عندهم ومعنى كونها عاطلة ان وجودها كعدمها عندهم لان دخول الجنة بفضل الله تعالى لا بالعمل وان كانت مجزية في اداء الواجب اه بجيرمي على الخطيب وقد مثلت الطريقة والشريعة والحقيقة بالجوز فالشريعة كالقشر الظاهر والطريقة كاللب الخفي والحقيقة كالدهن الذي بباطن اللب ولا يتوصل الى اللب الا بخرق القشر ولا الى الدهن الا بدق اللب **قوله** مترادفان بمعنى المرتفع قدره ويحتمل ان المراد بالسيد من يفزع اليه عند الشدائد والمراد بالمولى الناصر ولا شك ان النصرة متأخرة عن الفزع **قوله** وهي حصول العلم اي المعلوم وهذا خلاف التحقيق والحق ان العلم والمعرفة مترادفان **قوله** ما كان عن كشف صريح اي بان يعرف ما يجب لله وما يستحيل وما يجوز عن كشف وعيان اي مشاهدة بقلبه لا عن دليل فقط لان الكشف عن الدليل يشاركه فيه غيره ومقصد الشرح مدحه **قوله** بربه الباء اما اصلية على ان العامل مضمن معنى الاعتراف والكلام على حذف مضاف اي بكمال ربه مثلا او الباء زائدة اذ المعرفة

تتعدى بنفسها **قوله** اى المرتفع ان قلت لم وصف كرب هنا بالعلى وفيما سبق بالغنى حيث قال الى مولاه الغنى قلت لان ذكر الغنا فى جانب مولاه يقتضيه ذكر الفقر وصفاذ اتيا له وكذلك هنا المقتضى لذكر العلى هو انه لما وصف الشيخ رضى الله عنه بانه يعرف ربه اوهم الامر فى بادى الراى المعرفة التامة التى تؤدى الى ما لا يليق فدفع ذلك بوصف العلى اى المرتفع عن كل ما لا يليق به الذى من جملته ما يوهم ذكر المعرفة من الاحاطة قاله بعض الافاضل
قوله وليس مراد له فيه انه مراد والمعنى واعاد اى ارجع على وجه التجدد مرة بعد اخرى اذ من المحال عادة استمرار الشيخ على الدعاء له ضرورة انه ينام ويصلى مثلا وهو فى هذا منصرف عن الدعاء له فلا حاجة الى ما قاله **قوله** باوقات حدوثها مثلها بقية الممكنات المتقابلات ولو قال ببعض ما يجوز عليه كما هو المشهور لكان اولى **قوله** بذى الصفات اى بهذه الصفات فذى اسم اشارة **قوله** لما كان الكلام مقصودا بالذات الخ ولك ان تقول قدمه لكثرة الاختلاف فيه بخلافها وبهذا يرد على النكتة التى ذكرها المحشى انه كان ينبغى تقديم الاعراب وما بعده على الكلام والكلمة لانه المقصد بالنسبة اليهما ولك ان تقول ان الكلام والكلمة من قبيل المقدمة كما اشار له المحشى والمقدمة شأنها ان تقدم والنكات لا تتزاحم **قوله** ولم يبوب له الخ يعرب الكلام مبتدا وما بعده خبرا فيكون مرتبطا بما بعده ولك ان تقول لا مانع من قطع قوله الكلام عن ما بعده فيجعل مبتدا والخبر محذوفا او العكس او نحو ذلك مما قالوه فى اسماء التراجم والاصل الكلام هذا اى باب شرح الكلام هذا او هذا الكلام اى هذا باب شرح الكلام وقوله هو اللفظ مبتدا وخبر فسا وى ما ياتى فى التبويب وانما اختصرها دون ما ياتى للمبادرة الى الاشارة الى بناء هذا المؤلف على الاختصار لكن فى الترجمة اكتفاء اى الكلام وما يتالف منه بدليل قوله واقسامه فتكون هذه الترجمة كترجمة الخلاصة بقوله الكلام

ومايتالف منه فافهم هذا النفيس ولا تقلد قاله بعض الافاضل
قوله ويحتمل ان تكون لتعريف العهد الذى عليه السعد ان ال
فى المعرف الحقيقة ويمكن ان يقال لا مانع من كونها للعهد والحقيقة
معا فيما اذا كانت الحقيقة مما اختلف فيها الاصطلاحات فيكون
المعهود هو الحقيقة وان كان كلام الحواشى لا يفيده قاله بعض
الافاضل **قوله** يخرج كلام اللغويين الخ ويخرج ايضا الكلام
عند المتكلمين فانه المعنى القائم بذاته تعالى والكلام عند الفقهاء
فانه ما ابطل الصلاة من حرف مفهم او حرفين وان لم يفهما
وعند المناطقة فانه القضية المتعقلة فى الذهن كان حكمت فى
ذهنك على زيد بانه قائم او غير قائم والكلام فى جميع هذه
الاصطلاحات بفتح الكاف اذ هو بكسرها معناه الجراحات
وبضمها معناه الارض الوعرة ذات الحجارة يقال فلان كلمنى كلاما
بالفتح فاورثنى كلاما بالكسر فوقعت على الكلام بالضم **قوله**
فيجتمعان فى الكلام النحوى لصدقه عليه العل المناسب لصدقهما
عليه يجتمعان فى فرد من افراد الكلام النحوى نحو زيد قائم لصدقهما
عليه اى لصدق الكلام النحوى والكلام اللغوى اللذان هما مفهومان
كليان عليه **قوله** على امر وهو كون هذا الشئ معناه هذا
الشئ وقوله متى اطلق اى الامر لكن بمعنى الشئ الاول وكذا الضمير
فى انصرف وقوله اليه اى الامر بمعنى الشئ الثانى هذا هو الظ
ثم ان هذا التفسير للاصطلاح بحسب الاصل اذ المراد به فى كلام
الش ما اصطلحوا عليه اى الالفاظ المتفق على استعمالها المعان
غير لغوية عندهم اه شن **قوله** حال من كلام اى او صفة
له ويصح انه حال من ضمير منصوب محذوف مع عامله اى يعنيه فى
اصطلاح الخ ويصح جعله متعلقا بالنسبة بين المبتدأ والخبر
من غير اعتبار لفظ اى ثبت اللفظ الخ للكلام فى اصطلاح الخ
افاده شن ووضحه م د **قوله** تقديره تفسير هو بمعنى مفسر
بدليل الخبر **قوله** فحذف ذلك المضاف الخ اى لدلالة المقام

عليه اذ هو بصدد التفسير والبيان وهذا التقدير ينتفع به في مثل قولهم
الاعراب في اللغة كذا الاسم في الاصطلاح كذا اذ ليس ثم ما يتعلق به
الجار والمجرور وبهذا التوضيح صح التركيب ونبه بالتقييد باصطلاح
النحويين على اختلاف الاصطلاح فيه وعلى الاحتراز عن معناه لغة
كما اشار له المحش في القولة قبل هذه فان قيل لا حاجة الى الاحتراز
اذ كل ذي فن انما يتكلم باصطلاح فنه قلت كثيرا ما يتعرض اهل
الفنون للمعاني اللغوية فكان الاطلاق مظنة التوهم فحسن الاحتراز
لدفعه ففي التقييد به فائدتان دفع التوهم والتنبيه على اختلاف
الاصطلاح فيه وعلى الاحتراز عن معناه لغة فالعجب من الاعتراض
بعدم الحاجة افاده ش د بزيادة وتغيير **قوله** اي مسماه اللفظ
الخ هذا توضيح فقط لا تقدير مضاف في الكلام لانه لا حاجة للتقدير
اذ الحكم انما يرد على المسمى كما في زيد قائم على انه لو كان اشارة لتقدير
مضاف لورد عليه ان ظاهر صنيعه تقدير المضاف بعد لفظ الكلام
وقبل الضمير وح يفيد ان هو ضمير منفصل وهو خلاف ما ياتي له من
انه ضمير فصل **قوله** والاتيان بضمير الفصل هو جار على تحقيقهم
ويلزم فيه موافقة ما قبله افرادا وغيره ويؤتى به دفعا لتوهم
النعتية ولعل ذكر النعتية للغالب والا فقد يؤتى به مع
براءة ما بعده من صلاحية النعتية فيكون دافعا لتوهم
البدلية او البيانية ويشترط في دخوله ان يكون الجزءان معرفتين
او الثاني افعل من **قوله** والعكس اي كما في اية ان الله هو الرزاق
اي لا رزاق الا الله وبعد ذلك ففي صحة العكس هنا نظر ولو روعي
تمام التعريف لان اللفظ المركب الخ يطلق عليه جملة ايض وان
انفردت هي في المركب من كلمتين الغير المفيد وقد يطلق عليه ايض
كلم اذا تركب من ثلاث كلمات وان انفرد الكلم ايض في غير المفيد نعم
لو كان القصر اضافيا بالنسبة للكلمة لصح وهذا مبني على ان
المقص قصر هذا المسمى على هذا الاسم كما هو المتبادر من قوله اي
مسماه اللفظ الخ والا فلا يرد بناء على ما تقدم لنا من انه توضيح

فقط اذ المعنى ح انهذا التعريف مقصور على ماهية الكلام بحيث
لا يكون تعريفا لغيرها اذ تعريف غيرها اما مباين لتعريفها او
اعم وبعد ذلك فنى الذهن تخيل ان مسألة القصر بتمامها لاتأتى
فيما قصد به بيان الحقيقة كما هنا بل فى الاخبار الحقيقى وهذا
اخبارى صورى كما افاده بعض المحققين قاله بعض الافاضل
قوله الا انهم صرحوا بان الجملة المعرفة الطرفين انما تفيد الحكم
فيه ان ضمير الفصل يفيد حصر الخبر فى المبتدا كما تفيده عبارة السعد
فى ش المفتاح ونصه اهـ متن المفتاح واما الحالة التى تقتضى الفصل
اى تعقيب المسند اليه المعرف بصيغة مرفوع منفصل مطابق له
يسمى ضمير الفصل فهى اذا كان مراد المتكلم تخصيصه اى تخصيص
المتكلم للمسند بالمسند اليه اى قصر المسند على المسند اليه لان
معنى قولك زيد هو المنطلق ان الانطلاق مقصور عليه لا يتجاوزه
الى غيره وكون ضمير الفصل لقصر المسند على المسند اليه دون
العكس مما يشهد به النقل والاستعمال وافادته التاكيد وكون
المسند خبرا لا نعتا لا ينافى ذلك **قوله** فلهم فيه تصرفان
اى فللنحاة فيه تصرفان احدهما النقل الى اسم المفعول ثانيهما
تخصيصه بما يطرحه اللسان من الصوت المشتمل على بعض الحروف
والحركات ثم ان المحشى تبع فى هذه العبارة الش رحمه الله فى شرحه
على الازهرية وكتب عليها الامير اعلم ان هذا المقام فيه تقاريس
كثيرة منها ما ذكره الش وهو غير التحقيق والتحقيق الذى يظهر
لى حسنه ان اللفظ فى اللغة مصدر لفظ من باب ضرب اذا رمى
قال فى الاساس وحقيقته الرمى من الفم ولما لفظت الرحى الدقيق
ولفظ البحر العنبر فمجاز لغوى ثم هو يطلق فى اللغة بمعنى الملفوظ
اطلاقا شائعا كالخلق بمعنى المخلوق وضرب الامير اى مضروبه
فهذا الاطلاق ليس تصرف اللغويين كما ذكر الش نعم النحويون
تصرفوا فيه بالتخصيص فقط لان الملفوظ من الفم اعم من الصوت
وغيره فخصوه بالصوت اه ببعض تغيير **قوله** فلا يرد انه مجاز على

انه لو سلم البقاء على المجازية فلا ضرر لوجود القرينة المعينة اما المانعة فلا يتحقق الا بها فليست مرادة من قول الكتاب ولا يجوز ابلا قرينة بها غرر كما في مواده ثم انه اشتهر ان اطلاق المصدر على اسم المفعول مجاز مرسل علاقته التعلق والذي حققه العلامة الامير انه ان اريد بالمصدر المعنى المضاف للفاعل اى فعله وتاثيره كان مجازا مرسلا علاقته السببية لان ايجاد الضرب سبب لوجود الذات متصفة بالمضروبية فهو سبب لتحقق المضروب من حيث انه مضروب وان اريد المعنى المضاف للمفعول اى تاثره وكونه مضروبا الذى هو مصدر المبنى للمفعول كان مجازا مرسلا علاقته الجزئية لانه جزء معنى اسم المفعول وهو ذات اتصفت بكونها مضروبة ولك ان تقول العلاقة الحالية لان هذا المعنى حال بالذات اى قائم بها او المجاورة التوهمية كما يتوهم مجاورة الدال للمدلول فيطلق عليه وبالعكس تامل واشكر فضل الله ولما قولهم علاقته التعلق بالاطلاق فلا يكفى **قوله** ولم يبدل اللفظ بالقول الخ محصل هذا الاشكال وجوابه كما يؤخذ من العطار على الازهرية ان اخذ القول فى تعريف الكلام اولى لان القول خاص بالمستعمل بخلاف اللفظ فانه يشمل المهمل والمستعمل فيكون القول جنسا قريبا للكلام واللفظ جنسا بعيدا واخذ الجنس القريب فى التعريف اولى واجيب بان القول يطلق كثيرا على الرأى والاعتقاد حتى صار كالحقيقة العرفية فيلحق بالمشترك والمشترك لا يدخل التعريف فما ذكر معارض بهذا المانع نعم لولا ذلك المانع كان اخذه فى التعريف اولى من اخذ اللفظ فيه قال العطار بعد ذلك هذا ملخص ما قالوه هنا وقد يناقش بان القول وان اطلق على غير اللفظ لكن هنا ما يدل على ان المراد به اللفظ واستعمال الالفاظ المشتركة فى الحد انما يكون نقصا فيه اذا لم تقم قرينة تعين المقصود واما اذا قامت قرينة فانه لا يكون نقصا بخلاف وضع الجنس البعيد موضع الجنس القريب فانه

نقص

نقص في التعريف على كل حال فما ذكر في موضع المعارضة لا يصلح
للمعارضة اه وهو في الامير على الازهرية ايضا والذي يظهر لي في فهم
الاشكال الذي اشار له المحشي انه هلا ابدل اللفظ بالقول لان اللفظ
يشمل المهمل وهو غير مقصود بخلاف القول فلا يشمله بل هو خاص بالمقصود
وهو المستعمل وان كان هنا ما يفيد تخصيص اللفظ بالمستعمل لكن
ما لا يحتاج لذلك اولى فكان القول اولى بالذكر والذي يظهر لي في
فهم الجواب الذي اشار اليه ان القول يشمل غير المقصود ايضا وهو الراي
والاعتقاد وان كان هناك قرينة تخصيصه بغير الراي والاعتقاد
فلم يكن اولى من اللفظ كما ادعاه المستشكل وهذا لا غبار عليه فتدبر
قوله وعرفه اهل السنة الخ واما الفلاسفة فقد عرفته بانه
الكيفية المعلولة للقلع او القرع على قاعدتهم من القول بالتعليل
ومحل تلك الكيفية الهوى يصل بها الى صماخ الاذن فيسمع الصوت
فقول المحشي بانه كيفية تحدث اي في الهوى وقد يقال مقتضى قيام
الكيفية بالهوا ان يقال للهوا لافظ لان من قام به وصف
يشتق له منه اسم وقد يقال انما لم يشتق منه لان اللفظ في
الظاهر من اوصاف الشخص لا من اوصاف الهوا وان كان في التحقيق
من اوصاف الهوا واهل اللغة انما يلتفتون للظاهر والتعريف الذي
ذكر معترض من وجه وهو انا نجد الصوت يحصل بلا قرع ولا قلع
كما اذا هز قرطاس وورق مفرد وكصوت الالف اللينة كما ان
قول المصري الصوت لغة هواء منضغط اي محبوس بين قالع
او مقارع بشرط المماسة معترض من وجهين الاول ما سمعته الثاني
ان الهوا جسم لطيف والصوت عرض فمن ثم الالفاظ اعراض تنقضي
بمجرد النطق كذا يؤخذ من الامير على الازهرية وقد يقال كما في بعض
حواشيها ان هذا تعريف لغوي فلا يناقش بقول الحكما الصوت
عرض واما هز القرطاس وصوت الالف اللينة ففيه القرع تقديرا
بجعل الهوا والنفس صاكا **قوله** لتموج الهوا تموج الهوا هو ان
يدفع الهواء المتكيف بالصوت ما بعده وهكذا الى ان يصل للصماخ

قوله اى مخرج من مخارج الحروف هذا بيان للواقع لا دخل له فى
التعريف فلا يقال يلزم الدور لاخذ الحرف فى تعريف نفسه
وقال الشنوانى الحروف جمع حرف وهى الفاظ فيلزم ذكر اللفظ
فى تعريف اللفظ وهو باطل ودفعه ان تقول المراد بالحروف ا ب
ت ث الخ وهى بديهية من غير احتياج الى معرفة معنى اللفظ
قوله نسبة الى الهجا يقال هجيت الحروف وهجوتها وتهجيتها
عددتها باسمائها ومن المجاز تهجى فلانا يعدد معايبه **قوله**
الالف هو اسم مشترك بين مدة نحوجاء وهمزته بدليل ان الالف
ساكنة ومتحركة والف الوصل تسقط درجا فالتحرك لها اسمان
الف وهمزة والثانى مستحدث تمييز للمتحرك من الساكن وكذلك
لم تذكر الهمزة فى التهجى بل اقتصر على الاليف وذكرت فى موضعين
منه تنبيها على معنييها افاده ش ن **قوله** هو على حذف
مضاف لا حاجة الى الحذف اذا الحكم وارد على المسمى او بركما فى
زيد قائم فيكون اولها خبرا مقدما والالف مبتدأ مؤخرا او العكس
قوله اى شرعا اى لحديث ورد بذلك كما نقله بعض الافاضل
وقال بعضهم فى النزول على ادم الام د **قوله** نعت للمركب ولم
يجعل الخ رده الصبان بان النعت لا يمتنع مع وجود المنعوت
الاصلى وما ذكره المحشى من التعليل لا يفيد عدم جعله صفة
ثانية **قوله** ولم يقيده المتن بذلك القيد الخ فيه نظر
اذ مقتضى قوله واصطلاحا المفيد الخ ان الاسناد ليس
قيدا زائدا على معنى المفيد فى الاصطلاح فيكون قول الشارح بالاسناد
فائدة يحسن الخ بيانا للمعنى المفيد لا قيد زائد عليه والاظهر
من تعريف المحشى ان يقال المفيد هو الدال بالفعل على نسبة ايجابية
او سلبية والظاهر ان يراد بالاسناد فى كلام الشارح ضم كلمة ولو حكما
الى اخرى كذلك وقول بعضهم ان الاسناد هو النسبة لا يصح
هنا لان الفائدة التى فى الشارح هى عين النسبة فيلزم كون
الشئ سببا او آلة فى افادة غيره له لان الباء فى بالاسناد لما

للسببية او للالة **قوله** لعله اشكال لا الخ في الشنوان انه
ان كان هذا القيد غير مراد المص فتعريفه فاسد وان كان
مرادا له فلا بد من قرينة عليه قلت نختار الاول ولا فساد
بناء على جواز التعريف بالاعم او الثاني واتكل في القرينة على
وضوح المعنى المراد وانه معلوم عندهم وايض فالمفيد الفائدة
التامة لا يكون الا مع الاسناد اه وهذا كله ان فسر الوضع
فيما يأتي بالقصد والا فما خرج بقوله بالاسناد خارج بقوله
بالوضع **قوله** فالحيثية للتقييد الظ انها لتصوير عد السكوت
سكوت المتكلم حسنا ثم الظ ان المراد بالحسن الصحة من حيث اجزاء
التركيب لا الحسن في باب البلاغة اذ هو قد يتوقف على الفضلات
وقد عد السكوت عنها حسنا هنا **قوله** اي انتظارا تاما لعل
مراده به الانتظار من حيث اجزاء الجملة وهو المعتبر في تسمية
المركب كلاما فلا ينافي انتظاره الفضلات بل ربما يكون انتظارها
هو الغرض الاصلي **قوله** متعلق بالمفيد اي والباء سببية لكن
يلزم ح على الاحتمال الاول في باء بالاسناد تعلق حرفي جر بمعنى
واحد بعامل واحد اشتهر الجواب عن مثل ذلك بالاختلاف بالاطلاق
والتقييد **قوله** والحاصل انه يشترط الخ يعلم ما فيه مما تقدم
قوله بخلاف المفردات اي غير المشتقات ونحوها كالمثنى والمجموع
لان وضعها نوعي كما يعلم من رسالة الوضع **قوله** والا
فتعريفه اعم اي الا نقيد بقولنا من حيث اعتبار الالفاظ
بان قلنا المراد الوضع مطلقا اعتبر فيه الالفاظ اولا فلا
يصح لان تعريف الوضع بهذا المعنى وضع شيء بازاء شيء الخ
ما في المحش لا ما قاله الش لانه اخص من المعرف ح كما لا يخفى
وتعريف الشيء بما هو اخص منه كقولك الحيوان جسم ناطق باطل
لكونه غير جامع هذا مراد المحش فافهم لكن الاولى ابدال وضع
بتعيين **قوله** لقائل ان يقول لا نسلم ابتناء الخ بنى هذا
الكلام على ان الالتفات معناه الابتناء ونحن نمنع ذلك بل

الميل
معناه فقول الشارح له التفات اى ميل لابتناء اى فمن قال دلالة الكلام وضعية يناسب ان يفسر الوضع بالوضع العربى وان امكن ان يفسره بالقصد ومن قال عقلية يناسبه التفسير بالقصد بل يلزمه اذ لا يمكنه التفسير بالوضع العربى وح فلا يصح قوله ولقائل الخ على انا لو سلمنا ان المراد بالالتفات الابتناء لا يرد ايضا قوله ولقائل الخ لان معنى كلام الشارح ان التفسير الاول مبنى على القول بان دلالة الكلام وضعية وتفسير الوضع بالمعنى الثانى مبنى على القول الثانى وهو ان دلالة الكلام عقلية وبناء الاول على الاول ظ واما بناء الثانى على الثانى فذلك لانه حيث فسر الوضع بالقصد لزم انه سكت عن ذكر الوضع العربى فى التعريف فلو كان قائلا بوضعية الكلام ولم يتعرض لذكر الوضع العربى فى التعريف وكان ابتناؤه على ذلك ظاهرا والا فيمكن ان الذى فسر بالتفسير الثانى يقول ان الدلالة وضعية وان لم يتعرض لذلك فى التعريف لكن المحشى رحمه الله تبع فى [illegible] الاشكال الذى قد علمت دفعه بهذين الجوابين العلامة [illegible] التابع فيه للعلامة الشنوانى افاد الجواب الاول شيخنا الشفا والثانى العلامة الشبيبينى **قوله** هل هنا بمعنى الهمزة اى او ام منقطعة **قوله** بانه هل لا يؤتى لها بمعادل وقال العلامة الشبيبينى هل هنا بمعنى الهمزة لان هل الحقيقية لو قوبلت لم تقابل الا باو كما فى قوله تعالى هل تحس منهم من احد او تسمع لهم ركزا **قوله** اما على انه موضوع بالوضع الشخصى فهى عقلية جزما فيه انه لا قائل بان الكلام موضوع بالوضع الشخصى ولو فرض وكان هناك قائل بذلك كانت الدلالة وضعية لا عقلية نعم ان فهمت ان معنى كلامه ان الكلام موضوع بالوضع الشخصى اى بالنظر للمفردات التى تركب منها لا بالنظر لذاته وانه بالنظر لذاته غير موضوع اصلا صح ما قاله الا انه يكون هذا القول هو القول الذى اختاره الشارح وان اوهم كلام المحشى انه قول ثالث لكن كون اجزائه موضوعة بالوضع

الشخصي بناء على ما جرى عليه سابقا من ان المفردات الحقيقيات
وضعها شخصي لكن تقدم لك تقييده بما عدا المشتقات ونحوها
ثم رايت عن ابن كمال باشا ما حاصله التحقيق ان في كل مركب ثلاثة
اوضاع بثلاث اعتبارات احدها وضع نوعي باعتبار هيئة
لفظه الحاصلة له من تركيب كلماته وترتيبها وبهذا الوضع يدل
على الاخبار او الانشا ثانيها وضع شخصي باعتبار كل مفرد من
مفرداته وبهذا الوضع يدل كل مفرد على معناه فنسبة هذه الدلالة
الى المركب مجاز ثالثها وضع شخصي باعتبار مجموع الكلمات من
حيث هو مجموع مع قطع النظر عن المفردات وهيئة اللفظ المذكور
وبهذا الوضع يدل على الهيئة المعنوية الحاصلة من اجتماع
معاني مفرداته في الذهن وهذا هو الوضع الشخصي للمركب الاونافتشر
الكصبا ان بان كون الوضع الثاني شخصيا ليس على اطلاقه اذ قد
يكون وضع بعض مفردات المركب او كلها نوعيا كالمشتق والمثنى
والمجموع والمجاز المفرد وكون الوضع الثالث شخصيا بعيد وكقريب
كونه نوعيا قاله الشيبيني بقي ان يقال اذا اريد بالوضع القصد
شمل التعريف التراكيب الاعجمية المفيدة بالقصد معنى لم يكن
عند السامع فلعل المراد باللفظ في قوله اللفظ خصوص العربي
لا يقال على ان الدلالة عقلية اي ليس للوضع فيها مدخل يشمل
التعريف المركب الدال على حياة المتكلم فمقتضاه ان يقال له كلام
لانا نقول لا يرد ذلك مع قول الشارح المفيد بالاسناد حيث اعتبر في
الافادة الاسناد اذ الدلالة على الحياة لا دخل للاسناد فيها
قول الشارح وهذا الحد فيه رد على الفخر القائل بان امثال هذه
التعاريف رسوم وقوله لجماعة يفيد انه ليس لجميع النحاة وقوله
اولا في اصطلاح النحويين يفيد انه لجميعهم فقد تضارب كلامه
وتنافى ويدفع بامور منها ان في السابق حذفا والاصل الكلام
عند النحاة جميعا هو مفاد اللفظ المركب الخ باي عبارة فلا ينافي
اختصاص بعضهم بهذا اللفظ وقوله الرازي الخ لم يتعرض الشوين

فى زيد وفى قائم وللضمير فى قائم اعتبارا بالملفوظ المكتوب وقوله
الى اخرها المعيا بالى داخل على خلاف القاعدة لوجود القرينة وهى
بيان جميعها وقوله فيخرج بقوله اللفظ قد يقال هو جنس فى
التعريف لا يخرج به بل يخرج منه بغيره ولكن اشتهر انه اذا كان بينه
وبين فصله عموم وخصوص من وجه صح بكل اخراج ما دخل فى
الاخر وقوله النصب جمع نصبة كغرف وغرفة وهى العلامات
الموضوعة للدلالة على المقصد كالمحراب الدال على القبلة وقوله والعقد
جمع عقدة وهى كيفيات بينهم فى العقود لبيان قدر الثمن مثلا
فعندهم قبض ما عدا السبابة والابهام من الاصابع الثلاثة ثم ضم
الابهام بجانب السبابة مرسلا لهما موضوع للدلالة على ثلاثة وخمسين
بحسبان الاصابع المقبوضة بثلاثة كل واحد بواحد وكل انملة من
انامل الابهام والسبابة بعشرة فالجملة ما ذكر وقوله وقيل لا حاجة
الخ حكاه بقيل لان القاعدة انه لا يستغنى بالمتأخر عن متقدم بل
العكس على انه لا يكتفى فى التعاريف بدلالة الالتزام وقوله كلام
النائم ونحوه تسميته كلاما لعله باعتبار اللغة فلا ينافى فى ما
هو بصدده من اخراجه من الكلام وقوله ما لا يقصد لم الاولى
التعبير بلم لانها للنفى فى المضى الذى كلامنا فيه **قوله** من اجزاء
مجرور بالكسرة مع التنوين كابناء واسماء لانه بزنة افعال كشيخ
واشياخ وبيت وابيات لا فعلاء كاشياء ممنوع من الصرف لالف
التأنيث الممدودة لان اصل اشياء عند س والخليل وهو الراجح
من الاقوال فيها شيآء وزان حمرآء فاستثقل وجود همزتين فى
تقدير الاجتماع فنقلت الاولى الى اول الكلمة فصارت لفعاء ولا
يصح ان يقال مثل ذلك فى اجزاء لسماعه مصروفا كابناء واسماء
وقوله احتياج الخ لا يخفى انه لا يظهر ترتب احتياج المص لذكر الاجزاء
على كون المركب متوقفا على اجزائه فى الواقع الا ان يقال هناك
ضميمة محذوفة والتقدير ولما كان كل مركب لا بد له من اجزاء وقد
ذكر المص التركيب فى الحد احتاج الخ ليحصل للنفس راحة من تطلعها

لما تشوقت اليه عند ذكر التركيب وقوله الى ذكر اجزاء الكلام فيه
اشارة الى ما اختاره المحققون من ان النسبة ليست جزأ من الكلام
بل هي شرط لتحقق كونه كلاما وقوله كما فعل الزجاجي اشار الى ان
المص تابع في صنيعه لا مخترع وقوله لا رابع لها لعله اخذه من
المقام والا فلا طريق هنا من طرق الحصر المشهورة الا ان تكون
الاضافة للمعرفة تفيده **قوله** بما ذكره المتن اى فلا ينافي ان
مفاده للجميع كما اشرنا اليه في تقرير الش فلعله قصد به دفع
الاشكال **قوله** لاخراج صلة الموصول الخ الاولى لاخراج
نحو صلة الموصول الخ ومن النحو الجملة الحالية والنعتية **قوله**
لا يفيد في حال اعتباره مضموما لغيره اي لا يستقل بالافادة في
صورة اعتباره مضموما لغيره وفي بعض نسخ المحش وهو في كذا ينبغي
ايض لا يفيد الا في حال اعتباره مضموما لغيره وكل من النسختين
صحيح عند التأمل **قوله** اى الخالية عن الاسناد اى لم يعتبر المتكلم
اسنادها لشئ اخر لا لفظا ولا تقديرا كما هو فرض كلامهم وقوله
بخلاف الاعداد المركبة مثل هذا واحد الخ اى بان صرح بلفظ هذا
او ازاءه فان الكلام لا يتوقف على التصريح بالجزئين ولعله بهذا يندفع
ما قاله الشيبيني من قوله بعد ما ذكره المحش هكذا قال الحواشي
ووافقهم المحقق في حاشية الاشموني ولست معهم في نفي كونها كلاما
اذا لم يصرح بنحو هذا بل هي كلام لان مراد العاد بقوله واحد هذا واحد
وقوله اثنان هذا مع ما حصل اثنان وهكذا غير انه حذف للاختصار
والسرعة وكون اللفظ محذوفا لا يضر في تسمية المركب منه ومن
الملفوظ كلاما كما صرح به هؤلاء السادة فاعرف ذلك اه وقد
عرفته **قوله** لا طائل تحته فالاولى حذفه اى لان جميع ما
دخل به كالمركب من حرف واسم كالرجل داخل بالكاف وقال شيخنا
بل تحته طائل اه ولعل وجهه اعتبار الافراد الذهنية باحد
حرفي التمثيل والخارجية بالاخر تدبر **قوله** او المراد وافادة
المفيد بالفعل كافادة الخ اعترض الشيبيني هذا التقديرات

الكلام في الاخراج عن الكلام نفسه ولا يخرج عن الكلام افادة بل
مفيد **قوله** اي منه فسر على بمن لان اللسان آلة في الكلام لا
محل لان محله الهوا كما تقدم فنقول جرى القطع من السكين اي نشا
منها ولا نقول جرى القطع عليها فكذلك ما هنا تامل **قوله**
اي محاكاة بعض الطيور اي حكاية بعض الطيور الخ **قوله** وانما
نطق به الطائر على عادته خرج بهذا ما يقع من بعض الطيور المعلمة
من الالفاظ التي يفيدون بها نحو ملاكهم ما وقع في غيبتهم مثلا فان
الظاهر ان تلك الالفاظ تسمى كلاما لان نطق بعض الطيور بتلك
الالفاظ ليس جريا على العادة بل لاجل افادة ما وقع في غيبة ملاكهم
قال الشبشيري ولم اره منصوصا اه لكن هو معلوم من كلام المحشي
كما علمت **قوله** اي محاكات بعض الطيور بالفاظ بصوت مخصوص
فنطقت انت بذلك محاكاة وتشبها بما وقع من ذلك الطائر فان
ذلك اي ما نطقت به ليس كلاما لانك لم تقصد به الافادة بل المحاكاة
والتشبيه **قوله** كجملة الصلة تقدم للمحشي انها خارجة بالمفيد
كجملة الشرط فلو قال ككلام مرقد او بهيمة معلمة لكان ظاهرا اه
شيخنا **قوله** اي لا قرار اي لا غنى **قوله** حال من فاعل
احتاج لم يرتضه العلامة الشبشيري بل قال اما ان يكون حالا
من الضمير المحذوف من ذكر والاصل ذكره او حالا من الاجزا
والاصل معبرا هو عنها ولم يبرز لامن اللبس او حالا من فاعل فعل
محذوف والاصل فذكرها معبرا هذا على قراءة معبرا باسم الفاعل
واما على قراءته بصيغة اسم المفعول فهو حال من الاجزا وقول
الشارح معبرا لا دخل له في الاحتياج وانما هو لبيان ما وقع من
المص **قوله** حال من الاقسام اي او من فاعل معبرا او صفة
مصدر محذوف اي تعبيرا مجازا او حال من فاعل احتاج بناء على ما
للمحشي **قوله** عطف على معبرا او على احتاج او على المحذوف المتقدم
قوله اي جملتها اي الصادقة بالكل وبالبعض **قوله** ويراد
باللفظ الكلمة دفع بهذا ما اورده قال من انه يلزم صح ان تكون

القسمة

القسمة غير حاصرة لشمول اللفظ المهمل كديز وجسق فرجع الضمير للفظ غير مستقيم اه وافاد ق ل ايض ان رجوع الضمير للكلام بمعنى الكلمة غير مستقيم قال شيخنا ولعل وجهه ان النحاة ليس في اصطلاحهم كلام بمعنى كلمة **قوله** على ان مدلول اسم الفعل لفظ الفعل اى من حيث دلالته على الطلب مثلا لا من حيث انه لفظ **قوله** والمختار عند المحققين الخ قال العلامة الشيشيني ليس هذا هو المختار عندهم بل المختار هو الاول الذى افاده الش كما في الاشمونى وحواشيه واشتهر ايض فكلام الش لا غبار عليه **قوله** ثم استعمل في معنى الفعل مجازا مراده بمعنى الفعل طلب الحدث في زمن الحال في خصوصه **قوله** وليس المبهم غير اسم الاشارة والموصول ومعنى كون اسم الاشارة مبهما احتياجه لاشارة حسية ومثله الموصول لاحتياجه الى الصلة **قوله** اى وضع هذا تفسير بالمآل **قوله** وفى ذلك وصف للشئ الخ محصل ما يقال في هذه العبارة ان جاء لمعنى معناه بحسب الاصل تحرك الى الحرف الواضع تحركا مخصوصا ولا يخفى ان الواضع لم يحصل منه التحرك المخصوص الى الحرف فلا بد من مجاز لغوى في جاء بان يراد بجاء وضع فمعنى جاء لمعنى وضعه الواضع لمعنى ثم بعد ذلك نسب المص المجيء بالمعنى المجازى للحرف مع ان حقه ان ينسب للواضع فهو مجاز عقلى من نسبة ما للفاعل على المفعول بعد المجاز اللغوى تامل **قوله** قلبت الفا اى وحذفت لالتقاء الساكنين **قوله** لانه علم على الكلمة الخ فيه كما قال الشيخ فش انه لو كان علما لما صح دخول الالف واللام عليه على ان هذا المعنى لا تصح ارادته في كلام المص لانه يكون قوله جاء لمعنى لا حاجة اليه ولا يصح ما قاله الش من انه احترز به عن حروف التهجي اذ هي لم تدخل في الحرف فح فالمناسب لصنيع الش ان يراد بالحرف في عبارة المص لفظ ليس اسما ولا فعلا فيشمل حروف التهجي اذ يصدق عليها انها لفظ ليس اسما ولا فعلا مع

ان الكلام لا يتركب منها مباشرة اذ الكلام لا يتركب مباشرة الا من
الكلمة وهذه ليست كلمة فاخرجها عن ذلك بقوله جاء لمعنى
وح المعنى هو المعنى الذى يتوقف على الغير فتم كلام الشارح **قوله**
ومحل كونها مشتركة المناسب اذ يقول ومحل دخولها على الاسم
قوله ان نحو هل زيد الخ فيه تسامح والمراد ان الاسم فى نحو
هل زيد الخ **قوله** سواء كانت اجزاء كلمة اى بالفعل **قوله**
ويجاب عن الشارح الخ هذا الجواب عن الاعتراض الثانى المذكور
بقوله وايضا الخ ولم يجب عن الاعتراض الاول وقد يجاب عنه
بان معنى قول الشارح اذا كانت اجزاء كلمة اذا صلحت ان تكون اجزاء
كلمة اعم من ان تكون اجزاء بالفعل كمثال الشارح اولا كب ت ث
قوله فالتقييد بقوله اذا كانت الخ اى ان منطوق القيد وهى
حروف التهجى التى هى اجزاء كلمة حروف تهجى حقيقية ومفهوم
القيد وهى حروف التهجى التى هى اسماء حروف تهجى مجازية ومحصله
ان حروف التهجى اعم من الحقيقية والمجازية لكن الكلام على التوزيع
فمنطوق القيد من قبيل الحقيقية ومفهومه من قبيل المجازية
قال الشيبينى ولك مسلك اخر غير ما سلكه الشارح والحواشى وهو
ان القيد اعنى قوله اذا كانت الخ احترز به عن بعض حروف
التهجى اذا كانت مفردة منقطعة كواو العطف فانها حرف من
حروف التهجى اذ لا فرق بينها وبين واو وهبنى الله نعمة عظيمة
الا جزئية الكلمة فى الثانية وعدم جزئيتها فى الاولى وكذا
لام الابتداء فانها حرف تهجى الا انها ليست جزء كلمة فهى داخلة
فى قوله وحرف جاء لمعنى فاحفظ هذا المسلك فانه شريف
انعم الله به فلله الحمد اه وفيه ان الذى يظهر ان واو العطف
ونحوها كلام الابتداء لا يطلق عليها حروف تهجى حقيقة اذ حروف
التهجى الحقيقية هى الحروف الخالية عن المعانى فليست الا حروف
المبانى كما يعلم من قول المحشى والحاصل الخ ومن قوله اول القولة
وان حروف التهجى المذكورة لا معنى لها مطلقا وهذه هى كيف

اطلق عليها التي حروف تهجي اي مجازا **قوله** فلا يصح الاحتراز عنها
اي بقوله جاء لمعنى لانها لم تدخل في الحروف وانما الاحتراز عنها
بقوله كلتي اذا كانت اجزاء كلمة **قوله** اي المسميات الخ تقدم
لك ان كل حكم ورد على الدال ظاهرا فهو وارد على المدلول باطنا
فلا حاجة للتاويل اه شيخنا **قوله** لصدقها بفرد اي مع انه
ليس المقصد تمييز فرد واحد بتلك العلامات والاظهر في التعليل
ان يقول لان الحقيقة والماهية لا تقبل تلك العلامات بل
القابل لها الافراد **قوله** لان النكرة الخ يفيد ان اسم الساتبق
في التقسيم نكرة مع انه تقدم له ما يفيد انه علم حيث قال فيما
سبق وجملة قوله جاء لمعنى في محل نصب حال من حرف لانه علم الخ
فيفيد ان اسم وفعل علمان ايضا اذ لا فرق فتامل **قوله** وبذلك
ظهر الخ محصله انه اتى بال هنا لتقدم الذكر ولم يات بال فيما سبق
لعدم تقدم الذكر **قوله** لان كل مجرور الخ اشارة الى قياس
من الشكل الاول تقريره كل مجرور مخبر عنه وكل مخبر عنه اسم
ينتج كل مجرور اسم فالجر ملزوم والاسمية لازمة ولا شك ان
الملزوم علامة على وجود لازمه **قوله** التعريف بمطلق الاخبار
اي التمييز عن اخويه وليس المراد بالتعريف ما يشرح الماهية
كما هو ظ **قوله** ولم تقترن بزمن وضعا يرد عليه نحو امس
وبكرة وقبل وبعد فانها وضعت للزمن مع انها اسماء ويجاب
بان المراد بقوله ولم تقترن بزمن وضعا ان الزمن ليس جزء
مدلولها او ان المراد انها لم تدل على الزمن بهيئتها فقط وضعا
بخلاف امس ونحوه فانه دال على الزمن بهيئته ومادته وضعا
او يقال ان الدال على الزمن في امس ونحوه المادة فقط ولا دلالة
للهيئة على شيء بل هي شرط لدلالة المادة على الزمن اذ لو غيرت
الحركات او السكنات او الترتيب لم تدل المادة على الزمن بخلاف
ضرب ويضرب واضرب فان الدلالة على الزمن بالهيئة لكن
بشرط دلالة المادة على الحدث والا فقد توجد هذه الهيئة

ولا تدل على الزمن وانما كان الزمن مدلولا للهيئة دون المادة لان
اختلاف الزمن انما نشأ من اختلاف الهيئة مع اتحاد المادة فهذا
الاختلاف دليل على ان الهيئة هي الدالة على الزمن لا المادة والا لما
اختلف باختلاف الهيئة والدال على الحدث هو المادة لكن بشرط
الهيئة والا فقد توجد المادة ولا تدل على الحدث كما اذا قلت رضب
او ربض بدل ضرب وهذا اظهر من قول من قال ان الدال على الحدث
المادة مع بعض الهيئة وعلى هذا اعني قولنا او يقال الخ لا يحتاج
لقولنا فقط **قوله** لانه بمنزلة الجنس لعل هذا مبني على ان تعاريف
الامور الاصطلاحية رسوم والحق انها حدود حقيقية وما
ذكر في التعاريف ذاتيات المعرف وليس هناك شيء غير ما اعتبره
اهل الاصطلاح وعليه فالكلمة جنس لا بمنزلة الجنس **قوله**
في نفسها اي بنفسها وقد فسره بقوله اي بلا واسطة اي واسطة
نحو العامل والمتعلق كما في حروف الجر **قوله** واسم الفعل فانه
دال اما على اللفظ او على نفس المصدر والزمان انما جاء بالعرض
كما قدمه المحشي بقوله ثم استعمل في معنى الفعل مجازا والله اعلم
قوله اي لفظه اي المراد من الخفض لفظه وليس اشارة لتقدير
مضاف والا كان المراد من الخفض معناه فلا يصح قوله بعد
وليست ال للعهد **قوله** لانه لم يرد مفهومه اي معناه بل
المراد لفظه والخفض السابق مراد منه مفهومه وشرط العهد
الذكري اتحاد المراد من اللفظين كما هو ظاهر **قوله** ويجاب بانه
اقتصر على الكسرة لانها الاصل ان كان معناه ان التعريف لمطلق
الخفض الشامل للياء والفتحة وانه اقتصر في التعريف على خصوص
الكسرة لانها الاصل ورد عليه ان التعاريف لا ينظر فيها لمثل
ذلك بل يشترط فيها ان تكون جامعة مانعة وان كان معناه ان
هذا التعريف للخفض الاصلي لا لمطلق الخفض كان جوابا صحيحا
لكنه خلاف المتبادر من لفظ المحشي **قوله** وعن الثاني بانه
تعريف للفظي الخ ابطل العلامة الصبان والعلامة الامير الجواب

بانه

بانه تعريف لفظي بان التعريف اللفظي يخاطب به من يعلم المعرف والتعريف
ويجهل وضع لفظ المعرف للتعريف كقولك البر القمح لمن يعلم ان القمح هو
الحب المخصوص ويجهل تسميته بالبر وليس هنا كذلك اذ لو كان
المخاطب عالما بهذا التعريف لكان عالما بالخفض لانه مذكور فيه
فلا يكون جاهلا بوضع اللفظ له فالحق في الجواب كما قاله العلامة
الصبان انه ذكر الخفض لتقييد العامل وليس جزأ من التعريف ثم
انك ان اردت بيان معنى التعريف اللفظي وغيره والفرق بينهما
فعليك بكتب المنطق وبمواد التلخيص عند قوله في مبحث الانشا
قبل فيطلب بما شرح الاسم كقولنا ما العنقا وماهية المسمى كقولنا
ما الحركة اه واعترض بعضهم على المحشي بانه حيث كان الخفض المعرف
مرادا منه اللفظ اخذا من القولة السابقة والخفض في التعريف
مرادا منه المعنى كما هو ظ اذ المراد به الكسرة والكسرة اخذت في
التعريف لان المعرف حتى يتوقف عليه لم يكن هناك دور اه
ويظهر لي ان الدور باق ولا ينفك بارادة اللفظ في الاول والمعنى
في الثاني اذ مآل الاول الى المعنى **قوله** كما يرشد اليه تقدير مضاف
كما تقدم فيه ان ما تقدم ليس من باب تقدير المضاف والا لم يصح قوله
فيما سبق وليست ال للعهد بل المراد من الخفض لفظه **قوله**
والتعاريف ليست للالفاظ اي وكلام الشارح يفيد انه تعريف
للفظ فقوله عبارة جنس في التعريف يشمل كل لفظ معبر به وقوله
عن الكسرة الخ فصل اخرج بقية الالفاظ المعبر بها عما عدا لفظ
الخفض وفيه انه ليس المقصود تعريف اللفظ من حيث كونه لفظا بل
مقصد الشارح بيان اللفظ من حيث معناه فالموضوع له هو المقصود من
التعريف ولذلك كتب شيخنا على قوله ثم ان تعريف الخفض الى قوله
فكان الاولى ليس لهذه الزيادة التي زادها على المدابغي معنى ظ عند
المتأمل والمحشي المدابغي فرع قوله فكان الاولى على ما قبل هذه
الزيادة **قوله** التي تمنع الخلو الخ فيه ان الاسم يخلو عنهما كالمحكي
بال في نحو الرجل جاءني وجواب بعضهم عن المحشي بان منع الخلو باعتبار

الصلاحية صحيح لا يرد عليه نحو نزال ودراك لما تقدم من ان المراد بقوله فالاسم بعض افراده لا كلها **قوله** مجاز اى بحسب الاصل والا فهو الان حقيقة والذى فى حواشى الاشمونى انه فى الاصل ادخال النون او التصويت ثم نقل الى النون المدخلة مطلقا ثم غلب على هذه النون تأمل **قوله** وقد يقال الجهة منفكة فيه ان معنى انفكاك الجهة وجود توقف كل على الاخر لكن من جهتين وفيما ذكره توقف التنوين وعدم توقف الاسم فلم يظهر التعبير بانفكاك الجهة **قوله** وباضافة اخر الى الاسم خرج الخ اى واما قوله اخر فخرج به نون نحو منكسر كما انه خرج بقوله وتفارقه فى الخط نون التوكيد الخفيفة التى فى اسم الفاعل والنون ———— *

العصابن فى قوله * اقلى اللوم عاذل والعتابن * **قوله** اى فى غالب الاحوال لا حاجة اليه لان المراد انها لا تكتب بنفسها فى الخط وان كتب بدلها **قوله** والتنوين يسقط فيه جرا ورفعا بل ونصبا بالنظر لنفسه كما تقدم وقد يقال انما اقتصر على ذلك لان كلامه فى عدم رسم البدل **قوله** اشار بتعداد الامثلة الخ كان الاولى للمحشى ان يذكر بعد قوله ومسلمات وح او يقول الخ ليظهر قوله اشار الخ لان رجل وزيد من واد واحد فهما مثال واحد **قوله** وقيل ان تنوين رجل تنوين تنكير جمع بعضهم بين القولين بان من جعل تنوين المنكر للتمكين نظر لكونه منصرفا ومن جعله للتنكير نظر لكونه موضوعا لشئ لا بعينه **قوله** بال العهدية اى الحديث المعهود اهـ تصريح قال الصبان المناسب اى الزيادة المعهودة اى التى هى من حديث معين **قوله** وهو الصحيح تقدم ان المختار خلافه **قوله** اى علم شخصى الخ فيه ان كون اسم الفعل علما شخصيا على هذا القول جار فى المنون وغيره لانه على كلا الحالين اسم للفظ المخصوص فكيف جعل المنون نكرة على القول بانه اسم للفظ الفعل وتخلص العلامة الصبان من ذلك بان المنون اسم للفظ المراد به اى فرد من افراد حدثه فايه مثلا غير منون اسم للفظ زد المراد به طلب

الزيادة من اى حديث كان وان معنى كون الثانى نكرة انه فى حكم
كنكرة ومشبه لها وانما لم يعتبروا التعريف والتنكير فى كفعل
بالطريق الذى اعتبروا به التعريف والتنكير فى اسم الفعل لانه
لا ضرورة تدعو الى مثل ذلك فى كفعل بخلاف اسم الفعل فانه من
الأسماء فأجروه مجراها ومثل ذلك يقال فى اسم كصوت فغاق بلا
تنوين لحكاية صوت مخصوص لغراب مخصوص وبالتنوين لحكاية
صوت الغراب من غير ملاحظة خصوص **قوله** والتعدد بتعدده
تدقيق فلسفى الخ فيه ان هذا ليس من باب التدقيق الفلسفى
وان اشتهر انه منه بدليل تعدد اللفظ فى آن واحد بخلاف زيد فى
كدار غيره فى السوق فانه لا يجتمع مع نفسه فى السوق فى آن
واحد فتعدده تدقيق فلسفى الا انها امثال وكونها امثالا لا يوجب
انها شئ واحد اختلف محله فقط فالتدقيق الفلسفى لا يكون
الا فيما اذا لم يختلف الشخص هذا هو الظ لكن فى الصبان على مختصر
السعد ما يفيد انه تدقيق فلسفى ولو اختلف الشخص كما هنا
وعبارته وهو اى القران علم شخص ان قلنا بعدم اختلاف الكلام
باختلاف المتكلم وان لم يكن ذلك الاختلاف اختلاف علم فقط
كما هو عرف اهل العربية بل اختلاف بالشخص عند التحقيق وعلم
جنس ان لم نقل ذلك كما هو تدقيق الفلاسفة وكذا الكلام فى
سائر الكتب والتراجم وكذا اسماء العلوم لان اختلافها باختلاف
التعقل كاختلاف الالفاظ باختلاف التلفظ **قوله** قال فى
الحاشية الخ مقابل لقوله علم شخصى انه هو على هذا علم جنسى كما
قاله فتدبر **قوله** وغرضه الخ ما نقلناه عن الصبان اولى
فى تحصيل هذا الغرض **قوله** لدفع توهم الخ علة للزائدة
قوله لذلك اى للمقابلة **قوله** والفرع هو جمع المذكر
كسالم الخ اعتبر الفرعية والاصالة من حيث الاعراب وبعضهم
اعتبرها من حيث الذات فجعل الفرع هو جمع المؤنث والاصل هو
جمع المذكر فقال فى التعليل لئلا يلزم مزية الفرع وهو جمع المؤنث

لو جعل من غير تنوين على اصله وهو جمع المذكر السالم لان زيادة
تنوين نقص فيه **قوله** من اضافة الاعم اى ان اعتبر تقييد انما
تضاف اليه وان لم يعتبر كان من اضافة احد المترادفين الى الاخر
لكن هذا ظ ان اريد باليوم مطلق الوقت كما هو احد معانيه مع
اطلاق اذ عن تقييدها بالزمن الماضى او كان المراد منه ما بين طلوع
الفجر وغروب الشمس مع كون الوقت المستعمل فيه اذ كذلك فان
كان المراد من اليوم مطلق الوقت وكانت اذ باقية على تقييدها
بالزمن الماضى فالاضافة للبيان مطلقا لعموم المضاف وخصوص
المضاف اليه مطلقا وان كان المراد منه ما بين طلوع الفجر وغروب
الشمس وكان الوقت المستعمل فيه اذ اقصر من هذا القدر فمن اضافة
الكل الى الجزء واماح فاضافته كاضافة يومئذ اذا اريد باليوم مطلق
الوقت فافهم اه صبان **قوله** الثانى عوض عن كلمة الخ التحقيق ان
تنوين كل وبعض تنوين تمكين كما شمله تعريفه السابق وقال بعضهم
ولا مخالفة بين القولين فتنوينهما عوض عن المضاف اليه بلا شك
وللتمكين لان مدخوله معرب منصرف **قوله** فى حالتى الرفع
والجر اما فى حالة النصب فلا تنوين اصلا لظهور الفتحة على الياء
مع عدم التنوين **قوله** الاقصى لا حاجة اليه بعد منتهى **قوله**
كما تشهد به لغة من اثبت الياء الخ وجه هذه الشهادة انه لو كان
الاعلال مقدما على منع الصرف لم تتأت هذه اللغة لان اصل جوار
فى حال الجر جوارى بكسر الياء والتنوين ولا شك فى استثقال
الكسرة على الياء وحذفها لذلك ثم حذف الياء لالتقاء الساكنين
ثم حذف التنوين لوجود صيغة منتهى الجموع تقديرا ولم يتأت
اثبات الياء مفتوحة حال الجر على هذا القول بخلافه على القول
بتقديم منع الصرف على الاعلال فان اصل جوار فى حال الجر
جوارى بفتح الياء من غير تنوين والفتحة لا تستثقل على الياء
نظرا لخفتها مع قطع النظر عن نيابتها عن ثقيل وهو الكسر ولذلك
ابقيت الفتحة ولم تحذف على هذه اللغة فعلم ان هذه اللغة لا تتأتى

الا على القول بتقديم منع الصرف فهى شاهدة له **قوله** وبذلك صرح
المبرد الخ اى بكونه عوضا عن حركة الخ والحاصل ان مذهب الجمهور
وس انه عوض عن حرف وهل كلام الجمهور وس مبنى على ان الاعلال
مقدم على منع الصرف او بالعكس قولان واما مذهب المبرد والزجاج
فهو انه عوض حركة ولا ينبغى الا على ان منع الصرف مقدم على الاعلال
قوله مزيد ثقل اى زيادة ثقل على الثقل الحاصل من صيغة
منتهى الجموع فانها ثقيلة بدليل انها تمنع الصرف **قوله** لكونه
ياء مكسورا ما قبلها الخ تعليل للزيادة ومحصل هذا التعليل ان
صيغة منتهى الجموع ثقيلة وزاد ثقلها هنا بكون اخرها ياء
والياء ثقيلة وكون ما قبل الاخر كسرة والكسرة ثقيلة فى ذاتها
ولذا كانت مناسبة للياء الثقيلة والحال انهم قد حذفوا من هذه
الصيغة الياء اذا كان فيها ال او كانت مضافة فى حال الرفع او الجر
واما فى حال النصب فلا تحذف الياء ويظهر الاعراب ح عليها مثال
حذف الياء مع ال الحذف فى قوله تعالى ومن اياته الجوار فى البحر
كالاعلام ومثال حذفها مع الاضافة حذفها فى قولك جا فى جوارك
بلا ياء والاعراب ح مقدر على الياء المحذوفة لكن الظ ان حذف
الياء ح جائز لا واجب اذ يجوز لك اثباتها ولذلك قرئ قوله
تعالى ومن اياته الجوارى فى البحر كالاعلام باثبات الياء وحذفها
فاذا لم تكن فى هذه الصيغة ال ولا الاضافة وجب حذف الياء
وتعويض التنوين عن الياء بخلافه مع ال والاضافة فانه لا يمكن
تعويض التنوين فقوله وقد اعل اى بحذف الياء وقوله مع ال اى
او الاضافة بدليل قوله فاذا خلا من ال والاضافة وقوله بتقدير
اعرابه استثقالا الباء للملابسة او بمعنى مع ويحتمل ان الباء لتصوير
الاعلال والمعنى على هذا الاحتمال الاخير والحال انه قد اعل مع ال
والاضافة فى حال الرفع والجر اعلالا مصورا بتقدير اعرابه استثقالا
فليس المراد بالاعلال حذف الياء بخلافه على ما قبل هذا الاحتمال لكن
هذا الاحتمال الاخير غير مناسب كما تعلم بالتأمل وقوله نظرا اليه

التغيير اى وجوبا كما ان قوله وقدا على اى جواز ابناء على ما قبل الاحتمال الاخير ويحتمل ايضا انه قول وقدا على معناه انه اتى فيه بحرف العلة ولم يحذف والباء فى قوله بتقدير للملابسة او بمعنى مع وهذا هو الظ من كلام المحشى هذا ما ظهر لى فى فهم هذا التعليل **قوله** الاولى ودخول ال الخ هذا ظ ان قلنا ان ال ثنائية وضعا مقيدا بجملتها للتعريف وتكون همزتها همزة قطع لكن لما كثر استعمالها حذفت او قلنا ان المفيد للتعريف الجملة ايضا لكن الهمزة همزة وصل تحذف فى الدرج لكن معتدا بها فى الوضع بحيث تعد بها الكلمة ثنائية واما ان قلنا ان المفيد للتعريف هو اللام فقط والهمزة للوصل غير معتد بها فى الوضع فالتعبير بما ذكره المص ظ اذ الهمزة واللام ليسا كلمة واحدة حتى ترد تلك القاعدة اه شيبينى لكن المنقول اننا ان جرينا على انها زائدة معتد بها فى الوضع فلك فيها الامران التعبير بال نظرا للاعتداد وهو الاقيس والتعبير بالالف واللام نظرا لزيادتها وقد استعمل المص العبارتين كما افاده المرادى تأمل **قوله** وظاهره الخ وجه الظهور ان معنى قول المص فالاسم يعرف بالخفض والتنوين ودخول الالف واللام ان كل اسم يعرف بذلك فان المتبادر ان اللام فى الاسم للاستغراق او العهد على ما قاله المحشى فيما سبق وكون القضية كلية على الاول ظ واما على الثانى فلان المتبادر ان المعهود الاسم السابق من حيث وجوده فى جميع الافراد واذا كان كل اسم يعرف بدخول الالف واللام افاد ان كل اسم تدخل عليه الالف واللام مع انه ليس كذلك ومحصل الجواب الاول انا لا نسلم ان المراد كل اسم على الاطلاق حتى يكون الاستغراق حقيقيا بل المراد ان كل اسم صالح للالف واللام تعرف اسميته بتلك الصلاحية فالاستغراق عرفى اى لافراد نوع مخصوص وهو الاسم الصالح ومحصل الجواب الثانى انا سلمنا كون الاستغراق حقيقيا وان المراد كل اسم سواء كان صالحا ام لا لكن نقول دخول الالف واللام علامة على الاسمية والعلامة قد

يوجد المعلم بدونها فوجود بعض الاسماء بلا تلك العلامة لا يضر في كونها علامة على اسمية كل الاسماء كما ان هذا الخلق علامة على وجود الله سبحانه وتعالى مع ان هذا الخلق منفك عن الله لوجود الله في الازل بلا عالم لكن في هذا الجواب الثاني شئ اذ لا معنى لكونها علامة على ما لا يصلح لها راسا **قوله** مقول فيه نام صاحبه لا حاجة لتقدير القول لان نام صاحبه خبر وانما يقدر القول في الانشاء نحو والله ما هي بنعم الولد ونعم السير على بئس العير **قوله** لان عادتهم تقديم ما يقل الكلام عليه اي وتاخير ما يطول الكلام عليه لكن لا يخفى ان هذا انما ينتج عدم تقديم الحروف واما عدم تقديم ال فلا فلعل النكتة في تأخيرها مناسبتها للحروف وقد وجد مقتضى تاخير الحروف فكأنها قد وجد لها مقتضى اه شيبيني **قوله** ويكون المراد بالطبيعي الخ على انه يمكن هنا الترتيب الطبيعي بان يكون الشئ نظر للعلامات من حيث محالها ولا شك ان الخفض والتنوين من حيث محلهما متوقفان على حروف الخفض والالف واللام من حيث محلهما لان وجود اخر كلمة متوقف على وجود اولها **قوله** هو ان يكون الخ فيه ان هذا ليس معنى الترتيب الطبيعي الذي هو التقدم بالطبع بل هو تفسير للتقدم بالعلة ولو سلمنا جدلا انه تفسير له لا يصح تمثيله بقوله كتوقف الابن الخ والحاصل ان التقدم بالطبع هو ان يتوقف وجود المتاخر على وجود المتقدم لكن من غير تاثير من المتقدم في المتاخر نحو تقدم الواحد على الاثنين فان اثر المتقدم في المتاخر فالتقدم تقدم علة كما في تقدم حركة الاصبع على حركة الخاتم واما تقدم الاب على الابن فهو تقدم بالزمن هكذا نص اهل المنطق وما في المحشي تبعا للمدابغي فهو تخليط اه شيبيني **قوله** نعم هو صادق بذلك اي لان الواو لمطلق الجمع الصادق بالمعية وغيرها وقال العلامة الشيبيني الاشعار يحقق من حيث اختيارها على او التي هي المناسبة في مقام التفصيل والاشعار الدلالة

الخفية **قوله** هذا يغني عنه قوله في الجملة اي لانه صادق بعدم اجتماع هذا البعض الذي ثبت له الاجتماع في حال وصادق بعدم الاجتماع اصلا كالبعض الاخر وقال العلامة الشيبيني انه اتى بقوله في الجملة ليصدق الكلام بحالة نصب المنون كرايت زيدا ورفعه كجاء زيد فانه وجد التنوين من غير خفض واجتماع التنوين مع الخفض انما يكون في حالة جر المنون وليصدق بحالة نصب المحلى باللام ورفعه فانه وجد دخول الالف واللام من غير خفض وانما يجتمعان في حالة الجر واتى بقوله وقد لا يجامع لمقابلة قوله وقد يجامع والضمير في لا يجامع عائد على بعض اخر فان المراد هنا بعض لا يجامع ابدا كاللام مع التنوين والمراد بالبعض السابق بعض يجتمع تارة ولا يجتمع اخرى كما هو قضية قوله في الجملة فليس هذا مقابلا لقوله في الجملة هذا مراد الشيخ وعليه فلا اعتراض **قوله** ولا يجتمعان في مادة ما احسن قول بعضهم

لي عند كم دين ولكن هل له	من طالب وفؤادي المرهون
فكأنني الف ولام في الهوى	وكأن موعد وصلكم التنوين

قوله وفي كون ذلك استطرادا وقفة الخ لا وقفة والتعليل الذي ذكره هو عين دعوى المناسبة التي يتوقف عليها مفهوم الاستطراد فهذا التعليل لا يفيد وقفة اه شيبيني **قوله** فسقط ما يقال انه اخبر بالمفرد الخ ثم ان العلامة الدابغي استشعر اشكالا على هذا التركيب ودفعه ومحصل الاشكال ان هي مرجعه حروف الخفض وهو جمع مضاف لمعرفة ودلالته كدلالة العام اي محكوم فيها على كل فرد فيصير المعنى كل حرف من حروف الجر جميع ما ياتي اعني من وما عطف عليه وليس كذلك ومثل هذا قول الفقهاء فروض الوضوء ستة واركان الصلاة ثلاثة عشر ومحصل الدفع ان هذه القاعدة اغلبية وقد يراد المجموع على غير الغالب كما في هذا التركيب ونحو رجال البلد يحملون الصخرة العظيمة وقال العلامة الشيبيني رحمه الله هذا اخذ من الكلام بحسب الظ وعند

لا يرد اشكال بالكلية فان القاعدة مفروضة فيما اذا كان هنالك
حكم حقيقي كقولك حروف الجر تميز الاسم الصالح اذ لاشك في ان
المعنى ان كل حرف من حروف الجر يميز واما قولهم فروض الوضوء ستة
واركان الصلاة ثلاثة عشر وحروف الجر من والى الخ لا حكم فيه
حقيقي لان الخبر عين المبتدا الا بمزيد شيء فالكلام في الحقيقة على
حذف اى التفسيرية كانه قيل فروض الوضوء اى الستة المجملة النية
وغسل الوجه الخ واركان الصلاة اى الثلاثة عشر كذا وكذا
وحروف الخفض اى التي هي من والى الخ ولذلك لو قلت فروض الوضوء
تتوقف عليها صحة الصلاة لصح وكان حكما على كل فرد لان التوقف
خارج عن ذات الفروض فاحفظه فانه نفيس جدا يجب الشكر عليه
فلله مزيد الحمد على جميع نعمه وقد يقال لا نسلم انه ليس فيما ذكر
حكم حقيقي بل فيه حكم حقيقي وهو اثبات هذا العدد المخصوص
للفروض او الاركان او حروف الخفض وليس على حذف اى
التفسيرية انما ذلك في المعرف مع التعريف لان المراد من المعرف
الماهية وهي عين التعريف تامل **قوله** زمانا الخ اى وقد يكون
غيرهما كانه من سليمان وقد يقال هو مكان اعتباري وتقابل
من بالى كما هو ظ وبما يفيد معناها كالباء في نحو اعوذ بالله من
الشيطان فان المعنى التجئ الى الله من الشيطان **قوله** من اطلاق
الجزء وارادة الكل اى اسم الجزء اى مجازا لكنه مبني على مجاز
اخر ان قلنا ان غاية الشيء الجزء المللاصق له الخارج عنه ثم
اطلق على اخر الشيء للمجاورة **قوله** اى انتهاء الغاية وتاتي بمعنى
مع كما في قوله عز وجل الى الكعبين اى معهما فان غسلهما واجب
ويحتمل ان الى في الاية للانتهاء وانما دخل ما بعدها في حكم ما قبلها
للقرينة التي هي فعل النبي عليه افضل الصلاة واتم السلام
وان كانت القاعدة ان ما بعد الى خارج عن الحكم لا داخل بخلاف
حتى ففيها العكس لان محل ذلك لم توجد قرينة وقال بعضهم ان
المراد بالرجل ما يشمل الركبة والى داخلة في حيز الترك المقدر والاصل

وانزكوا من الركبة الى الكعبين فالمغيا بالى داخل فى الغسل فصح المقصد
ولما فيه بحث وجيه يدركه الفقيه النبيه اه شيبيني ووجه البحث
ان الامر بالترك اما للوجوب او الندب فيفيد ان غسل ما فوق الكعبين
الى الركبة منهى عنه نهى تحريم او نهى كراهة خفيفة مع ان المقرر
فى الفقه طلب غسل ذلك لانه سنة لانه ورد انتم الغر المحجلون يوم
القيمة من اثار الوضوء فكيف يصح الامر بالترك ويمكن دفع البحث
بانه يحمل الامر بالترك على ما اذا تحقق الضرر بذلك او نوجهه على ان هذه
المسئلة خلافية تقول المالكية بكراهة ما زاد على الفرض فتأمله
قوله بواسطة ايجاد مصدر اى بواسطة التأثير **قوله** وتكون
حقيقة فى الاجسام اى ان المجاوزة الاصطلاحية المفسرة بالتفسير
السابق تكون حقيقة فى الاجسام اى بأن كان كل من الشيئين من
قبيل الاجسام وقوله كرميت السهم عن القوس اى فان السهم
والقوس من قبيل الاجسام وقوله مجازا فى المعانى اى مجازا ان كان كل
من الشيئين او احدهما من قبيل المعانى وظ كلامه ان عن موضوعة
للمجاوزة الاصطلاحية المنقسمة الى القسمين فاستعمال عن فى
القسم الثانى على سبيل الحقيقة لا على سبيل المجاز انما المجاز فى اطلاق
لفظ مجاوزة على القسم الثانى بان يقال شبه مباعدة المعنى عن الجسم
او مباعدة الجسم عن المعنى او مباعدة المعنى عن المعنى بواسطة
ايجاد مصدر الفعل بمباعدة الجسم عن الجسم بواسطة ايجاد
مصدر الفعل بجامع مطلق المباعدة فى كل واستعير اللفظ الدال
على المشبه به وهو مجاوزة للمشبه لكن ظاهره ان المجاوزة الشاملة
للقسمين لابد فيها من الانفصال وكذا يقال فى نظائره فى موضوعة
للظرفية الشاملة للحقيقة والمجازية فهى حقيقة فى القسمين
انما المجاز فى اطلاق لفظ ظرفية على القسم الثانى **قوله** كاخذت
العلم عن زيد وكقولك فى عالم سلب الله الجهل عن فلان **قوله**
لان المعنى اى المجازى **قوله** وهذا لا يصح اى لعدم انفصال
العلم عن زيد الذى يفيده لفظ البعد **قوله** وانما المعنى اى على

سبيل المجاز فى عن لعدم وجود الامر الكلى المنقسم الى قسمين الموصوله عن فيقال شبه مطلق
حصول شئ فى مكان لا على وجه الانفصال عن مكان اخر بمطلق حصول شئ فى
مكان على وجه الانفصال عن مكان اخر ففى التشبيه من الكليين الى الجزئيات
فتستعار عن من جزئى من المشبه به لجزئى من المشبه **قوله** والمعنى فى رضى الله
عنهم الخ محصله على طبق ما سبق ان المجاوزة هنا مجازية لكونها فى المعانى
وعن ايضا مجاز لعدم وجود الانفصال الذى هو شرط فى الامر الكلى المنقسم
الى القسمين لعدم انفصال الرضى عنهم والشئ الاول هو الرضى لكن
بمعنى الاثر والشئ الثانى هو المؤمنون المرضى عنهم والواسطة هى
ايجاد الرضى اعنى التأثير وانما احتيج لهذا التأويل لاجل ان يوجد
ضابط المجاوزة السابق لكن لما لم يوجد الانفصال الذى هو شرط فى
مطلق المجاوزة الاصطلاحية التى وضع لها عن احتيج الى المجاز فى
عن بان يقال شبه مطلق حصول شئ فى مكان على وجه العموم
والفيضان بحصول شئ فى مكان على وجه التجاوز والانفصال
واستعير عن من جزئى من جزئيات المشبه به لجزئى من جزئيات
المشبه ثم انه يحتمل ان مراده ان عن موضوعة للقسم الاول وهو
القسم الحقيقى من قسمى المجاوزة ويقال نظيره فى الظرفية ويؤيد
هذا الاحتمال قول الصبان فان قلت الظرفية فى قوله تعالى ان
المتقين فى جنات وعيون حقيقية بالنسبة الى الجنات مجازية
بالنسبة للعيون فيلزم استعمال كلمة فى حقيقة ومجاز اما واجهه
عند مانع ذلك اجيب بانه من عموم المجاز بان تستعمل فى مطلق
الملابسة اه فانه صريح فى ان فى انما تكون حقيقة فى الظرفية الحقيقية
وعلى الاحتمال الاول لا يرد سؤال الصبان وعلى هذا الاحتمال الاخير
يكون فى عن فى اخذت العلم عن زيد ورضى الله عنهم مجازان المجاز
الاول من حيث كون احد الشيئين معنى من المعانى وهذا ما افاده
المحشى فى القولة الاولى المجاز الثانى من حيث عدم الانفصال وهذا
ما افاده المحشى فى القولة الثانية ثم انه يرد على المحشى على الاحتمال
الاول امور الاول ان العلامة ابن قاسم وتبعه صب لم يشترط

فى المجاورة الحقيقية ان تكون فى الاجسام بل قد تكون فى المعانى الامر
الثانى على تسليم انها خاصة بالاجسام لانسلم ان فى عن فى اخذت
العلم عن زيد مجازا لعدم الانفصال بل عن حقيقة وانما المجاز فى اطلاق
لفظ مجاورة على ما لا انفصال فيه كما ان اطلاق لفظ مجاورة على ما
كان فى غير الاجسام مجاز فلا وجه لتخصيص المجاورة المجازية بما
كانت فى المعانى مع حصول الانفصال كما هو ظ كلامه بل المجازية
ما كانت فى المعانى وجد انفصال ام لا وانما تكون عن مجازا فيما
اذا خرجت عن المجاورة بجميع صورها واستعملت فى معنى اخر كالسببية
والاستعلاء الامر الثالث انا لانسلم ان المجاورة فى رضى الله
عنهم مجازية ولا نسلم ان عن مجاز اما الاول فلما علمت من ان المجاورة
الحقيقية لا تختص بالاجسام واما الثانى فلان احد الشيئين الذى
هو الرضى حتى يجئ عدم الانفصال فيحتاج للمجاز فى عن بل احد
الشيئين غير مصرح به وهو المؤاخذة والاصل باعد الله عنهم
المؤاخذة بواسطة الرضى على ان الاتصال غير معتبر فى المجاورة كما علمت
وممن نص على ان هذا المثال من قبيل الحقيقة العلامة سم وتبعه صب
ويرد على المحشى على الاحتمال الثانى الامر الاول والامر الثالث فقط
والذى ارتضيه هو الاحتمال الاول وان خالف ما يفيده الصبان
وان ما فى الصبان مخالف لظ ش الاشمونى كما يعلم بالتامل فى الكلام
والله الموفق وعبارة العلامة الشبينى قوله المجاورة هى بعد
شئ عن شئ لغة واصطلاحا بعد شئ مصرح به او غير مصرح به
عن مدخولها بواسطة حدث العامل فيها والاول نحو رميت السهم
عن القوس فالسهم بعد عن مدخولها وهو القوس بواسطة الرمى
والثانى نحو رضى الله عن الائمة والمعنى جاوزت المؤاخذة الائمة
بسبب الرضى وهذه المجاورة حقيقة فيهما ومن المجازية نحو اخذت
العلم عن زيد فان العلم لم يجاوز زيدا ولكن لما تعلمت منه كانه فارقه
هكذا قال المحقق فى حش الاشمونى واقول ما المانع من تقدير
فى الكلام كرضى الله عن الائمة والاصل هنا جاوزه عدم التعليم

زيدا

زيدا بسبب اخذى العلم عنه ولعل الامر لكون ذلك غير مقصود وفيما
فيه فالظاهر حمل الحقيقى على خصوص نحو رميت عن كالقوس **قوله**
بكسر العين قيل او بفتحها لكن لم يذكر فى المصباح والقاموس الفتح
قوله او مجازا نحو عليه دين جعله بعضهم من الاستعلاء المعنوى
نحو فضلنا بعض النبيين على بعض وجعل المعنوى من الحقيقى
وخص المجازى بما اذا كان الاستعلاء فيه على قريب مجرورها نحو
او اجد على النار هدى اى اجد هاديا قرب النار فان الهادى قريب
منها لا عليها **قوله** اى على قلة والتكثير على كثرة وقيل بعكس
هذا ايضا **قوله** وقيل لم توضع لواحد منهما الخ ان كان المعنى
انها لم توضع لشئ منهما بل وضعت لمعنى اخر غيرهما كان الامر
ظاهرا الا انه ينظر ما هو وان كان المعنى انها لم توضع لشئ منهما
ولا لغيرهما من المعانى كانت حرف جر زائد الا شبيها بالزائد لان
الشبيه بالزائد لابد له من معنى الا ان يقال هى شبيه بالزائد
وتدل على معنى بالقرينة ولا يلزم فى الشبيه بالزائد ان يكون
المعنى موضوعا له اللفظ **قوله** وتصديرها شرط المراد بتصديرها
ان لا يتقدم عليها شئ من اجزاء الجملة بعدها وهذا لا ينافى تقدم
شئ من غير جملتها نحو انى رب رجل كريم لقيت كما فى شرح المغنى
قوله وتاخير عامل اى العامل فى مجرورها ان كان هناك عامل
لفظى وفيه انه ان كان المراد تاخير العامل عن رب بمعنى ان لا يتقدم
عليها لم يكن لهذا الشرط فائدة للاستغناء عنه بالتصدير وان
كان المراد بتاخير العامل ان لا يتقدم على المجرور بها بحيث يفصل
بينها وبين المجرور بها كرب لقيت رجل كريم كان هذا الشرط غير
خاص بها اذ بقية حروف الجر كذلك **قوله** وتنكير مجرورها اى بان
يكون اسما ظاهرا نكرة فخرج بالاسم الظاهر الضمير وخرج بكونه
نكرة بقية المعارف لكن هذا الشرط للغالب والا فقد تجر الضمير
قليلا كما سيأتى وعبارة المغنى وتنكير مجرورها ان كان اسما
ظاهرا وعليه فالشرطية لزومية لا غالبية نعم يغتفر فى التابع

الذى يؤول الى التنكير ان يكون معرفة نحو رب رجل واخيه اذ الاصل واخ له بخلاف رب رجل وزيد ولا يلزم وصف مجرورها وما وقع فى المغنى من اشتراط ذلك مبنى على ضعيف **قوله** ان يكون عاملها فعلا ماضيا اى عامل مجرورها لكن هذا باعتبار الغالب او يقال مراده انه اذا كان عاملها فعلا يشترط ان يكون ماضيا والا فقد لا يقع بعدها فعل اصلا كمثال المحشى الاتى وهو رب رجل عندى وبعضهم لم يعد شرطا نظرا لانفكاكه ولذلك قال الاشمونى وغيره والاغلب ان يقع بعدها فعل ماض والحاصل ان رب اذا لم تكن مكفوفة بما كان الغالب ان يقع بعدها فعل ماض لا على وجه مباشرتها لها وقد لا يقع بعدها نحو قوله عليه الصلاة والسلام يارب كاسية فى الدنيا عارية يوم القيمة واذا كانت مكفوفة بما كان الغالب ايضا ان يقع بعدها الفعل الماضى لكن مباشرة كقوله ربما اوفيت فى علم اى نزلت على جبل وتدخل على المضارع لتنزيله منزلة الماضى لتحقق وقوعه نحو ربما يود الذين كفروا وندر دخولها على الجملة الاسمية كقوله

ربما الجامل المؤبل فيهم		وعناجيج بينهن المهار	

والجامل القطيع من الابل والمؤبل المتخذ للقنية والعناجيج جمع عنجوج جياد الخيل والمهار صغار الخيل **قوله** وحذفت رب فجرت بعد بل الخ اى الى اخر البيت وتمامه والفا وبعد الواو شاع ذا العمل ومثال حذفها بعد بل قوله

بل بلد ملء الفجاج قتمه		لا يشترى كتانه وجهرمه	

والفجاج بكسر الفاء جمع فج وهو الطريق الواسع والقتم بفتحتين وبفتح فسكون والقتام كسحاب الغبار وقوله وجهرمه اى جهرميه بحذف ياء النسب للضرورة والمراد به البسط المنسوبة الى جهرم بفتح الجيم قرية بفارس ومثاله بعد الفاء فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع وخص الحبلى والمرضع لانهما ازهد النساء فى الرجال والطروق الاتيان ليلا ومثاله بعد الواو وليل كموج البحر

ارخى سدوله والتشبيه فى الكثافة والظلمة والسدول الستور **قوله** وهى المعاقبة للهمزة الخ هذا تفسير للتعدية الخاصة **قوله** والا ولى حمل الخ اى والقرينة على هذا ان المقصود بيان المعنى المختص بها فلم لكن يعكر عليه المثال الخ اى لانه محتمل للخاصة وغيرها وفيه ان المثال لا يضر فيه الاحتمال وكانه فهم ان المثال قرينة على تخصيص التعدية فى كلام الشارح بالخاصة فاعترض بان المثال لا يصلح قرينة لاحتماله وقد علمت ان القرينة شى آخر فلا يضر الاحتمال ولكن تكون للتعدية الخاصة الخ اذا تاملت بعين معتبر لم تجد من قبيل التعدية الخاصة مثل ذهبت بزيد اذ الوادى لم يكن فاعلا بان يقال مر الوادى فتصيره مفعولا بواسطة الباء وتقول مررت بالوادى اى جعلت الوادى مارا فقول المحشى اى صيرت الوادى ممرورا به لا يناسب التعدية الخاصة نعم ان جعل الوادى فاعلا على الاسناد المجازى وحمل تفسير المحشى على المعنى المراد اندفع الايراد ويجاب ايضا عن الشارح بانه تمثيل للباء الجارة بقطع النظر عن معنى التعدية المتقدمة **قوله** التصق به داء ان كان المراد بالداء العلة المحسوسة نحو سلعة مثلا كان كل من الملصق والملصق به حسيا وان كان المراد بالداء امرا معنويا قائما بالبدن كان الملصق معنويا فيفيد ان الالصاق المعنوى من الحقيقى فيؤيد ما سبق من جعل الاستعلاء المعنوى من الحقيقى لا من المجازى خلافا لما صنعه هو فيما سبق **قوله** وفى الاصطلاح الحاق ناقص الخ اغرب بعضهم وادعى ان تزيد الكاف للمبادرة كقوله سلم كما تدخل اى بمجرد دخولك وصل كما يدخل الوقت اى بمجرد دخوله واجيب عنه بان الكاف زائدة وما زمانية والاصل سلم وقت دخولك وصل وقت دخول الوقت **قوله** وضابطها ان تقع بين ذاتين الخ فى ق ل انها الداخلة على من يملك ولم يقيد بكون ما قبلها ذاتا وبرتب عليه صحة كون لام لله فى الحمد لله للملك لكن ما فى المحشى هو ما فى الاشمونى وغيره **قوله** ويكون من ذكر الخاص بعد العام راجع للاحتمال

الثاني فقط وهو العطف على الالف واللام لان حروف القسم داخلة في قوله وحروف الخفض المعطوف ايض على الالف واللام **قوله** في قسم السؤال اي الطلب **قوله** وقد جمع بعضهم هو الشيخ محمد ابغي خلافا لما يوهمه كلامه كذا قيل **قوله** اي تبدل كتابة على قلة هاء كلام المحشي والشيخ يفيد ان الهاء واللام بدل عن التاء ولعل السبب في ذلك اختصاصهما بلفظ الجلالة كالتاء وكلام ش ن في شرحه يفيد انهما بدل عن الواو التي هي اصل التاء فكل من الهاء واللام والتاء بدل عن الواو مختص بلفظ الجلالة ولما كان كل فرعا عن الواو ضعف فقصر على لفظ واحد وجبر ضعفها بكون اللفظ الواحد لفظ الجلالة **قوله** ونقل فتحها مع جميع المظهرات ليس المراد ان اللام المعوضة عن حرف القسم نقل فتحها مع كل اسم ظاهر لما تقدم من ان اللام المعوضة عن حرف القسم لا تدخل الا على لفظ الجلالة بل هذا النقل انما هو في اللام الجارة من حيث هي فكان المناسب كتابة هذا فيما سبق والحاصل ان اللام الجارة مكسورة حتى مع الضمير كما هو لغة خزاعة او الا مع الضمير فتفتح معه كما الفرهم وربما فتحت قبل ان المضمر نحو لتعلم ونقل فتحها مع جميع المظهرات وحق الكلمات التي على حرف واحد الفتح لثقل الكسرة والضمة على الكلمة الخفيفة غاية الخفة بكونها على حرف واحد كالواو والفاء ولام الابتداء وكسرت باء الجر ولامه لموافقة معمولها ولم تكسر ولم تكسر كاف التشبيه لانها تكون اسما فجرها غير اصلي بل لعملها مقام الحرف وابقيت اللام الجارة للضمير على اصلها وهو الفتح لعدم الالتباس اذ الضمير المجرور غير المرفوع ولو فتحت في غيره لا التبست بلام الابتدا والفرق بالاعراب لا يتم اذ ربما كان الظ مبنيا او موقوفا عليه افاده ش ن فراجعه فان فيه نفائس وهذه اللام المعوضة عن حرف القسم لا تستعمل الا في الامر العظيم الذي يتعجب منه فهي مفيدة للتعجب فلا يقال به قد قام زيد افاده المحشون قول الشر على ما في بعض النسخ الله اقسم به الظ لي ان هذه الباء

ليست باء قسم لان معنى كونها للقسم ان استفادة القسم منها نحو بالله وبك لا فعلن بخلاف مثال الشاه شيبيني لكن هذا يؤدي الى انه لا يذكر فعل القسم مع حرف من حر وف اصلا وهو خلاف ما تقدم تأمل **قوله** ثم استعملت غالبا في معنى الفعل اي مجازا كما صرح به المحشي فيما سبق **قوله** وعدم التصرف اي بحيث لا يجيء منها مضارع ولا امر ولا يلحقها علامة تثنية ولا جمع **قوله** لانه لم يثبت في عسى الخ نقل الرودانى ان الشيد ذكر في العباب ان عسى زيد ان يخرج معناه الاصلي قارب زيد الخروج ثم صار انشاء للرجا ونقل عنه ايضا انه ذكر فيه ان ليس عند من جعلها فعلا معناها ثبت انتفاؤه اي انتفا وصف ما اسندت اليه وعليه الجمهور وان القول بأنها للنفي قول بحرفيتها لان النفي معنى في الاسناد **قوله** لفعل يفعل اي المتعدي المفتوح العين يقال فعلت الشيء الفلاني لكن احد المصدرين قياسي والاخر سماعي لان فعلا بفتح الفاء وسكون العين يكون مصدرا قياسيا للفعل الثلاثي المتعدي سواء كان مفتوح العين نحو اكل اكلا وضرب ضربا وقتل قتلا او مكسورها كفهم فهما وامن امنا وشرب شربا ولقم لقما ولثم لثما كما قال في الخلاصة

فعل قياس مصدر المعدى	من ذي ثلاثة كرد ردا

وفعلا بكسر الفاء وسكون العين مصدر سماعي سواء كان ماضيه مفتوح العين كما في هذه المادة او مكسورها كعلم علما **قوله** بقبوله دخول قد الحرفية وتختص بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس وهي معه كالجزء فلا تفصل منه بشيء الا بالقسم كقوله

اخالد قد والله اوطأت عشوة	وما قائل المعروف فينا يعنف

وسمع قد لعمري بت ساهرا وقد والله احسنت كذا في المغني واعترض العلامة الشبيبي على التقييد بالمثبت بان الكظم انه

يجوز كل من قولك قد يقوم وقد لا يقوم وقد يقال لعله احترز بالمثبت عن المنفي بغير لا كالمنفي بما او بان **قوله** فلا اعتراض عليه اى بان قد صادقة بالاسمية والحرفية فقد من حيث هي لا تميز الفعل عن غيره بل تدخل على الاسم اذا كانت اسما **قوله** انصراف الاسم وهو قد اى متى اطلقت قد انصرفت لقد الحرفية وهذا كلام فى غاية المتانة وقال شيخنا قوله فلا اعتراض عليه اى بان دخول الباء على قد دليل على اسميتها والتى هي علامة الفعل قد الحرفية لكن قوله انصراف الاسم لو قال انصراف الوصف اى الحرفية لكان اولى اه فتامله فانه لا يسلم **قوله** اى للتحقيق فى غالب الاحوال الخ قال الرضى قد تدخل على الماضى والمضارع فلا بد فيهما من معنى التحقيق ثم انه ينضاف فى بعض المواضع الى هذا المعنى فى الماضى التقريب من الحال مع التوقع اى يكون مصدره متوقعا لمن تخاطبه واقعا عن قريب ومنه قول المقيم قد قامت الصلاة ففيه اذن ثلاث معان التحقيق والتقريب والتوقع وقد يكون مع التحقيق التقريب فقط نحو قد ركب لمن لم يكن متوقعا الركوب اه فيفيد ان التحقيق لازم لا غالب **قوله** ولتقريب الحال نحو قد قامت الصلاة حاصل ما يقال فى هذا المثال انه ان كان معنى قامت الصلاة تحققت ووجدت كما يقال الكل يتقوم باجزائه اى يتحقق ويوجد كانت قد لتقريب المستقبل من الحال لان المشهور فى تقدير الاشياخ وذكره الدماميني ان التقريب الذى هو معنى قد يشتمل تقريب الماضى من الحال وهو تقريب المستقبل من الحال وقال صاحب المغنى ان قد فى هذا المثال للتحقيق على وجه المبالغة لانه لما قرب التحقق جدا نزل منزلة المحقق مبالغة لا للتقريب لان التقريب الذى وضعت له قد انما هو تقريب الماضى من الحال تقول قام زيد فيحتمل الماضى القريب والماضى البعيد فاذا قلت قد قام زيد اختص بالقريب ومن هذا المعنى اعنى التقريب قد

الواجب قرن الجملة الحالية الماضوية بها اه هذا كله اذا كان قامت الصلاة بمعنى تحققت ووجدت كما تقدم اما اذا كان بمعنى قام الناس لاجلها وتهيؤا لها والاسناد الى الصلاة مجاز عقلي فلا شك ان القيام والتهيؤ لها سابق على قول المقيم قد قامت الصلاة فيصح كون قد لتقريب الماضي من الحال لان القيام بهذا المعنى تحقق قريبا ولو اطلع صاحب المغني على هذا المعنى لاثبت التقريب في هذا المثال واما اذا كان قامت الصلاة بمعنى قرب قيامها مجازا لغويا فقد للتحقيق لان قرب قيامها حاصل محقق الآن هذا حاصل ما يؤخذ من الامير على المغني مع زيادة **قوله** ولا يكون الا في غير كلام الله قال العلامة الشبيبدي اقول الظاهر انه لا مانع من وقوعها في كلام الله تعالى بهذا المعنى اذا كان مدخولها غير ماخوذ من صفة دائمة واجبة الثبوت لله والا فلا يجوز بل يتعين التحقيق بالنظر للفعل نحو قد يعلم ما انتم عليه ان ابقى الكلام على ظاهره فان اريد بيعلم ما انتم عليه يجازي على ما انتم عليه صح كونها للتقليل بالنظر للفعل وعدم المجازاة يكون بالعفو فما قاله المحشي غير ظ اه وظاهر كلام المحشي انها لا تكون للتكثير لكن اثبت كونها للتكثير س في قول الهذلي قد اترك القرن مصفرا انامله والزمخشري في قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك فقال ان قد هنا لتكثير الرؤية كما في المغني **قوله** وتستعمل مبنية ويقال ح قدني يدرهم بسكون الدال وقد تكون بالنون حرصا على بقاء السكون لانه الاصل فيما يبنى **قوله** لشبهها بقد الحرفية في لفظها فيه ان هذا لا يوجب البناء الا يرى ان اي بمعنى كلمة مفرد لا لا شبيهة بلفظ اي الجارة ومع ذلك معربة وجواب الشمني بمعنى المشابهة لكون التي بمعنى كلمة منونة ففيه ان التنوين انما جاء للاعراب ولو بنيت لحذف فهذا جواب بما فيه النزاع وهو من المصادرة التي لا تسمع **وقوله** ولكثير من الحروف

وضعها فيه ان الذى اعتمدوه ان لتشبيه الاسم للحرف فى الوضع
اى فى عدة الحروف لا يوجب البناء الا اذا كان ثانى الاسم لينا
كنا الذى هو ضمير المتكلم وحده ومع غيره وكونها بين كعلتين
لجواز البناء لا لوجوبه ينافيه قول المحشى بعد وتستعمل معربة
لاضافتها المانعة من تحتم البنا وقوله وبوصف الاضافة
الخ فان ظاهره ان البناء واجب لولا الاضافة وكون الموجب
مجموع العلتين لا كل واحدة على حدتها فيه ما فيه **قوله**
وتستعمل معربة ويقال الخ قد زيد درهم بالرفع كما يقال حسبه
درهم بالرفع وقدى بغير نون كما يقال حسبى **قوله** وقد
تكون اسم فعل الخ المناسب تأخير هذا عن قوله وبوصف
الاضافة الخ وعلى هذا فهى مبنية وجوبا لنيابتها عن الفعل
بلا تأثر ومتى اتصل بها ياء المتكلم يؤتى بالنون وجوبا فتقول
قدنى درهم كما تقول يكفينى درهم كذا فى المغنى **قوله** وسين
الصيرورة اى السين التى لها دخل فى الصيرورة والا فالدال
على الصيرورة السين والتاء **قوله** علم جنس الظاهر انه علم
شخص نظير ما تقدم فى اسم الفعل **قوله** لعدم تغيير
الصورة هذه العلة انما تنتج جواز البناء لا وجوبه كما تقدم
فلعل مراده مبنى جوازا وكلامه على الاعراب يعين الحكاية **قوله**
اذا سكنا الاولى مطلقا لان الكلام فيهما قبل القيد اعنى
الساكنة **قوله** نحو قالت اخرج الخ عدد الامثلة اشارة
الى انه لا فرق بين المتحرك لعارض بالكسر او بالضم او بالفتح
وهى فى الامثلة على هذا الترتيب لكن على احد وجهين فى الاول
وجعله غيره من المتحرك بالضم على الوجه الآخر والاولى التمثيل
بقالت امرأة العزيز فتدبر **قوله** كفاطمة اى من قولك جاءت
فاطمة لاجل ان تكون التاء دالة على تأنيث المسند اليه لا من
قولك هذه فاطمة لكونها مسند لا مسند اليه **قوله**
دخلت الثلاثة هذا لا يسوغ بعد قوله اى الدالة على تأنيث

المسند اليه اذ التاء فى ربت وثمت ليست كذلك وكذا التاء فى قوة فانها ليست لتانيث المسند اليه الا ان يقال انه مسند اليه بحسب الاصل لان اسم لا اصله المبتدا وهو مسند اليه وعلى هذا لا ينحصر المسند اليه الذى تدل التاء على تانيثه فى الفاعل ونائبه واسم كان **قوله** المثبت تقدم لك ما فيه **قوله** فلا تدخل على الانشاء اى لم يتقدم ما يتفرع عليه نعم لو اتى اولا بالخبرى لظهر ولعله سقط من قلم الناسخ **قوله** قوله مركبة من شيئين خرج بالدلالة على الطلب نحو اتضربين يا هند ولا تضربن يا زيد فانه فعل مضارع وخرج بقوله ياء المخاطبة اسم الفعل كنزال وصه والمراد الدلالة على الطلب بالنفس ليخرج الدال على الطلب بواسطة لام الامر **قوله** لغة الطرف قال تعالى ومن الناس من يعبد الله على حرف اى طرف وجانب **قوله** ذكر المتعلق اراد به المجرور اخذا من كلامه بعد والمشهور انه يشترط فى دلالته على معناه ذكر الطرفين العامل والمجرور **قوله** وبقولنا ولم يكن الخ الحاصل ان بعض الاسما يدل على معنى فى نفسه فقط كزيد وبعضها يدل على معنى فى نفسه ومعنى فى غيره كمن الشرطية والاستفهامية فهى دالة على الشخص العاقل مع الاستفهام والشرط والاستفهام والشرط اى التعليق غير مستقلين لانه لا بد من ذكر متعلقهما ولذا كان حقهما ان لا يؤديا الا بالحروف كالهمزة وان وح يصدق على من انها دالة على معنى فى غيرها فتدخل فى تعريف الحرف لولا زيادة ولم يكن احد جزئى الجملة وبعضهم اخرج ذلك بقيد فقط بدل هذا القيد وبعضهم اخرجه بالحصر حيث قال ما لا يدل على معنى الا فى غيره وبهذا تعلم اندفاع ما يرد على ظاهر عبارته من ان هذه دالة على معنى فى غيرها فلا تدخل فى تعريف الاسم السابق بانه كلمة دلت على معنى فى نفسها اذ هى دلت على معنى فى غيرها فيصير تعريف الاسم غير جامع وحاصل الدفع انها دالة على

معنى فى نفسها كما انها دالة على معنى فى غيرها ودخولها فى الاسم
باعتبار الاول ودخولها هنا باعتبار الثانى فاحتجنا لاخراجها
بما تقدم ولذا ان تقول لا نحتاج الى هذا كله اذ الكلام فى المعنى
الوضعى فالمعنى ان الحرف دل على معنى فى غيره وضعا وهذه
دلت على معنى فى نفسها وضعا وما دلت عليه فى غيرها طارئ
بحسب تضمنها معانى الحروف هذا كله بالنسبة لغير الموصول
افاده شيخنا ويقال فى الموصول انه موضوع للجزئيات المعينة
المستحضرة بامر كلى يعمها فالتعيين جزء من الموضوع له وكتعيين
الذى هو جزء من الموضوع له جزئى غير مستقل حقه ان يؤدى
بالحرف ولا يفهم هذا التعيين الا من الصلة فالموصول داخل
فى تعريف الاسم باعتبار دلالته على الذات ودخل فى تعريف
الحرف باعتبار دلالته على التعيين فنحتاج لما يخرجه من
تعريف الحرف وقول بعضهم كون هذا القيد محتاجا اليه
لاخراج الموصول ونحوه غفلة عن معنى دلالة الحرف بغيره
وهى توقف دلالته على المعنى الموضوع له الحرف على ذكر غيره
فمن مثلا معناها الوضعى على ما قيل ابتداء جزئى خصوص نحو
السير والبصرة وهذا لا يستفاد الا بذكر البصرة واسم
الموصول ونحوه وضع لذات مبهمة ولا شك فى دلالته على
هذه الذات المبهمة واما الصلة فهى لتعيينها وتوقف التعيين
على الصلة لا يمنع من افادة اسم الموصول معناه الوضعى
وكذا يقال فى اسم الاستفهام **قوله** مردود بان الموصول
من المعارف وهى موضوعة للجزئى المعين الا ان التعيين
تارة يكون مستفادا من جوهر اللفظ كما فى العلم وتارة يكون
مستفادا من قرينة خارجية كال فى المعرف بها والصلة فى
الموصول والاشارة فى اسم الاشارة فان قلت ان هذا كله
جهاد فى غير عدو لان معنى دلالة الحرف على معنى فى غيره
ان معناه نسبة جزئية لحظ الواضع انها آلة لتعرف حال

شيئين المنسوب والمنسوب اليه متوقفة على المنسوب
والمنسوب اليه فى تلك النسبة بهذا الوجه لا يدل عليها الا
الحرف واما ان كانت تلك كنسبة الجزئية ملحوظة بذاتها
ولم يلاحظ كونها آلة لتعرف حال شيئين عبر عنها بالاسم
فتقول هذه النسبة كيت وكيت فالاستفهام او الشرط الذى
فى من وان كان نسبة بين شيئين فهو مستقل لانه لم يلاحظ
من حيث كونه آلة لتعرف حال شيئين بخلاف الاستفهام الذى
فى الهمزة والشرط الذى فى ان فانه ملحوظ من حيث كونه آلة لتعرف
حال شيئين فلذلك كان غير مستقل والحاصل ان النسبة
الجزئية ان كانت ملحوظة من حيث كونها آلة ومرآة لتعرف حال
الغير كانت غير مستقلة وادبت بالحروف وان كانت ملحوظة من
حيث ذاتها ولم يلاحظ كونها آلة لتعرف حال الغير كانت مستقلة
وادبت بالاسماء فعلمت من هذا ان النسبة الجزئية ليست
غير مستقلة على الاطلاق وان معنى دلالة الحرف على معنى
فى غيره توقفه على الغير بسبب انه لوحظ كونه آلة لتعرف
حال هذا الغير قلت ان هذا مردود بقولهم بنيت من الاستفهام
مثلا لتضمنها معنى الهمزة فان هذا يقتضى ان الاستفهام الذى
هو مدلول من هو عين الاستفهام الذى هو مدلول الهمزة
قوله وبايقاع ما على كلمة الخ والقرينة عليه كون الحرف
من اقسام الكلمة **قوله** فكان نحو التعبير الخ اى لان
المرجع مؤنث لاجل ان يكون قرينة على ان المراد من ما كلمة
لان تانيث الضمير غاية ما يفيد ان المدلول مؤنث وهل هو
كلمة او جملة فلا يصلح قرينة على ذلك بل القرينة هى
ما تقدم ولان الجواب لا يصح ح وبهذا يندفع ما قيل من ان
قول المحشى فكان نحو التعبير الخ ليس حسنا لانه مع تانيث
الضمير تكون ما محتملة لايقاعها على الجملة كما هى محتملة
لايقاعها على الكلمة فتذكير الضمير وتانيثه على حد سوى

وليس التانيث دافعا لارادة الجملة اه ومحصل دفعه ان الدافع لارادة الجملة انما هو ايقاع ما على كلمة بقرينة ان الحرف من اقسام الكلمة وانما التانيث لاجل ان يطابق المرجع مرجع تامل **قوله** اجيب بان لنا ان نختار الاول الخ هذا هو الذي ارتضاه الشيخ حيث قال اى ما يعرف به الاسم من الخفض الخ وما يعرف به الفعل من قد الخ وارتضاه لما يلزم على الثانى من انه لا يحكم على كلمة بالحرفية حتى يستقصى جميع العلامات وهو متعسر بل متعذر فيفوت المقصود عليه لا يقال يلزم على ما ارتضاه انه يحكم بالحرفية على ما ليس بحرف فهو ممنوع كما قاله لانا نقول الخطا فى الاقل مع معرفة حكم الاكثر اخف من عدم الحكم على الجميع فتامل وقال بعض تعيير ثم ان الحرف له جهتان جهة كونه لفظا معلوما وجهة كونه حرفا ومن الاولى يكون عدمه علامة للحرف فاندفع ما يقال علامات الاسم والفعل حروف فلا يكون عدمها علامة للحرف للزوم الدور والمص لم يعبر فى علامات الاسم والفعل بالحروف الا فى حروف الخفض بل عين الفاظها فيمكن معرفتها ومعرفة ما يقبلها وما لا يقبلها بدون معرفة كونها حرفا وان كانت كذلك فى الواقع فالالف واللام وقد مثلا يعرفان بدون حرفيتهما ويعرف ان ما لا يقبلهما حرف ومن جملة ذلك هما اذ لا يقبلان نفسهما ولا غيرهما من العلامات التى معهما وكذلك غيرهما لا يقبلها ولا غيرهما مما ذكر معهما من العلامات ولا محذور فى قولك قد حرف لانها لا تقبل قد اى هذا اللفظ فافهم افاده شن **قوله** والمراد هنا الدلالة الظنية اى لان الامور الاصطلاحية بل والاحكام الشرعية كلها ظنية لاحتمال انها تخالف ما فى علم الله سبحانه وتعالى **قوله** ليفيد اشتراط المعية الخ محصله ان قولك ما جاءنى زيد وعمرو والمتبادر منه ان الواو لمطلق الجمع فى النفى اى الاشتراك فيه فيكون المعنى ان زيدا وعمرا اشتركا فى

نفى

نفى المجئ ويحتمل على بعد ان الواو للجمع فى المجئ والنفى طارئ على الاثبات فيكون لنفى هذا الجمع والمعنى ان اشتراك زيد وعمرو فى المجئ منفى فيصدق بمجئ زيد وعدم مجئ عمرو مثلا فلما كانت ليست هنا المعية لا اشتراك فى النفى زاد لا فقد علمت من هذا ان المراد بالمعية فى كلام المحشى الجمع فى الحكم الذى وضعت له الواو لا المعية المقابلة للترتيب وان كان المشهور ان الواو موضوعة للجمع المطلق من غير تعرض لمعية او ترتيب الا انها ظاهرة فى المعية المقابلة للترتيب ثم ان فى قوله دون ذا او نظر الا ان او فى النفى او النهى تفيد نفى الامرين او النهى عنهما قال تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا اى لا هذا ولا هذا

باب الاعراب

قوله لان اسم الفعل الخ قال العلامة الشبشيرى قلت لا اسلم هذا ان صح القول بان اسم الفعل نائب عن لفظ الفعل المراد منه مدلوله اذ الفعل يعمل محذوفا واما على القول بانه دال على مصدره فيصح منعه انه يعمل محذوفا لان المصدر لا يعمل محذوفا فكذا لما ناب عنه ودل عليه ولكنهم نظروا الى ضعف اسم الفعل بالنيابة لكن لا يخفى انه ليس كل نائب ضعيفا وفيه انه هنا ضعيف بسبب دلالته على معنى الفعل بالواسطة **قوله** واصطلاحا الفاظ مخصوصة الى ان قال واضافته الى الاعراب الخ مقتضاه ان الترجمة هى لفظ باب فقط والاعراب مدلول للالفاظ التى هى مدلول لفظ باب ومقتضى قوله اولا هذه ترجمة وهى كلمات ان الترجمة مجموع باب والاعراب فيكون مدلول المجموع هو الالفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة وكل واحد منهما ليس له معنى على انفراده لانه جزء علم وجزء العلم لا معنى له باعتبار حال العلمية فيخالف لاحق الكلام سابقه والجواب ان جملة الباب وحده اسما للالفاظ الخ والاعراب مدلوله انما

هو بحسب الاصل فلا ينافي ان الترجمة هو المجموع بحسب الآن والحاصل
ان الباب لغة كل ما يوصل ثم اطلق اصطلاحا على الالفاظ المخصوصة
الدالة على المعاني المخصوصة لان تلك الالفاظ توصل الى معانيها
او الى غيرها مما يتوقف عليها ثم اضيف الباب الى الاعراب اضافة
الدال للمدلول ثم جعل المجموع ترجمة وقوله من اضافة الدال
للمدلول للدال هو الالفاظ التي هي مدلول باب والمدلول هو الاعراب
لان المراد منه المعاني اعني الحقيقة والاقسام فقوله من اضافة
الدال اي اللفظ الدال مسماه ولك ان تقول لا حاجة لهذا المضاف
لان كل حكم ورد على لفظ فهو وارد على مسماه الا لقرينة او المراد
الدال بواسطة اما ان اريد بالاعراب الالفاظ الدالة على الحقيقة
والاقسام كان المراد بالدال هو لفظ باب والمدلول هو الالفاظ
المسماة بالاعراب تأمل **قوله** اي على حقيقته واقسامه زاد
الشبيني ومحله وصفته وغير ذلك قال فذكر المص المحل بقوله
او اخر الكلم وذكر الصفة بقوله لفظا او تقديرا ومراده بغير
ذلك قوله فللاسماء من ذلك الخ وقد يدعى شمول المحل لذلك
اه والمحشي رحمه الله ادرج المحل والصفة في بيان الحقيقة
لانهما من جملة التعريف وتعرض المص في جميع هذا الكتاب
للاعراب دون البناء الا في باب كذا وان ذكر المبنيات كالضمائر
لكن لا من حيث انها مبنية بل من حيث انها ضمائر نعم يؤخذ
من تعريف الاعراب هنا بانه التغيير المذكور مع قوله فيما يأتي
وللماضي مفتوح الآخر ابدا والامر مجزوم ابدا ان البناء هو
لزوم الآخر حالة واحدة ولعل النكتة في الاقتصار على الاعراب
انه اصل في الاسماء التي هي اشرف من غيرها **قوله** لحدوث ما
جيء به لبيان الخ هذا التعريف يقتضي اطراد وجود الثلاثة
اعني المقتضي والاعراب والعامل مع كل معرب وليس كذلك
بل هو اغلبي فقط لعدم تحقق المقتضي في نحو لم يضرب زيد اه
صبان ولو قيل بان المقتضي هو الرفع والنصب والجزم

والخفض

والخفض والاعراب هو خصوص الضمة المبنية للرفع من تبين العام بالخاص والواو المبنية للرفع وهكذا الكلام مطردا **قوله** او سكونا او حذف قال الرود اني كونهما لفظيين انما هو من حيث اشعار اللفظ بهما لان من سمعه بنقص حركة او حرف علم بهما او من حيث ان اللفظ متعلقهما ومحل لهما **قوله** والاضافة اى كالنسبة العامة لما في الحرف **قوله** من شبه الاعراب بكسر فسكون او بفتحتين اى مشابهه في كون كل حركة او سكونا او حرفا او حذفا **قوله** حكاية الخ اى كما في من زيدا حكاية لمن قال رايت زيدا والنقل كما في من اوتى بنقل ضمة الهمزة الى السكون والاتباع كما في الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسر اللام والتخلص من التقاء الساكنين كما في اضرب الرجل فهذه الحركات ليست اعرابا ولا بناء بل الاعراب والبناء مقدر ان منع من ظهورهما هذه الحركات وكان على المحشى ان يقول ولا مناسبة ولا وقفا ولا تخفيفا ولا ادغاما ومثال ما فيه المناسبة جاء غلامى والتخفيف فتوبوا الى بارئكم بسكون الهمزة والادغام وترى الناس سكارى باسكان سين الناس مدغمة في سين سكارى والوقف جاء زيد بسكون الدال ولكن درج على جران التعريف بالاعم **قوله** والحركات دلالتها عليه اى وجودا وعدما وكان الاحسن ان يزيد والحروف اى وجودا وعدما ليدخل الحذف **قوله** لزوم اخر الكلمة كان الاولى اسقاط اخر لان المبنى قد يكون حرفا واحدا كتاء الفعل والمراد باللزوم عدم التغير بعامل فلا يرد ان في لغات حيث لغات الضم والفتح والكسر **قوله** فخرج كغنى ونحوه او يرد عليه ان المراد اللزوم لفظا او تقديرا والغنى غير لازم تقديرا بل هو متغير تقديرا فهو خارج عن قولنا لزوم فلا حاجة لقوله ولا اعتلال لاخراج ما ذكر ويمكن الاعتذار عنه بانه لما كان لازما بحسب اللفظ وقع الخلل بحسبه في اللزوم اى بما

يخرجه صريحا **قوله** على صفة اى حال والجار والمجرور حال من وضع واحترز بقوله على صفة الخ عن الوضع لا على تلك الصفة فلا يسمى بناء لغة كوضع ثوب على ثوب **قوله** الثبوت اى مدة طويلة قال العصام ولم يعبر بالثبات المشهور استعماله فى الدوام لايهامه الدوام الحقيقى فان قلت التعبير بالثبوت يوهم ان المراد به ما قابل الانتفا قلت القرينة الظاهرة مانعة من ذلك وهى لزوم عدم الفائدة فى قوله على صفة الى اخره لانفهام الثبوت بمعنى مقابل الانتفا من قوله وضع شىء على شىء افاده المحقق فى حش الاشمونى **قوله** والقصد تفسير الاعراب الخ اى لان المراد من الاعراب صفة اللفظ لا صفة الشخص بدليل انهم فسروا مقابله وهو البناء بلزوم اخر الكلمة الذى هو وصف للكلمة قطعا فيكون الاعراب كذلك لا بالزام اخر الكلمة حالة واحدة وعلى هذا يكون الاعراب والبناء منقولين فى الاصطلاح من وصف الفاعل الى وصف الكلمة ويكون المعنى الاصطلاحى مباينا للمعنى اللغوى على خلاف الغالب ويكون قولهم معرب ومبنى مشتق من الاعراب والبناء باعتبار ما قبل النقل **قوله** واجيب الخ اجيب ايضا بان التغيير مصدر للمبنى للمفعول اى كون الاواخر مغيرة لان المصدر كما يكون للمبنى للفاعل يكون للمبنى للمفعول كالضرب بمعنى الكون ضاربا وبمعنى الكون مضروبا راجع ش ن **قوله** اعترض هذا المذهب الخ بناء على ان المراد بالاختلاف الوجود من اطلاق الملزوم وارادة اللازم وان ال فى العوامل للجنس وعليه فيندفع هذا الاعتراض **قوله** كما فى المثنى والجمع الخ اى فان الياء فيهما بدل عن الواو والالف الموجودين فى حالة الوقف والرفع فقد تغيرت الذات حقيقة وقوله كما فيهما حالة الرفع اى فان الواو والالف فيهما حالة الرفع هما عين الواو والالف الموجودين فيهما حالة الوقف فلم

تتغير الذات حقيقة بل حكما من حيث هي ان الواو والالف كانا لشيء واحد في حالة الوقف ثم صار الشيئين بعد التركيب مع العامل قال المحقق في حش الاشموني واما حكما كما في الانتقال من النصب الى الجر في المثنى والمجموع وهو ظ لا تعسف فيه بخلاف ما سلكه المحشي كما في زيد حال نصبه وجره اي فان الانتقال فيه من السكون الموجود حالة الوقف او من الرفع الذي جلبه عامله الى النصب والجر او من النصب الى الجر **قوله** كما في غير المنصرف اي وجمع المؤنث السالم في حال الانتقال من نصبه الى جره **قوله** ويمكن ان يجاب الخ هذا الجواب مبني على تسليم ان المتغير هو الاخر المبني على ان اخر المثنى والجمع الالف والواو والياء والنون فيهما كالتنوين في المفرد نحو زيد فكما لا يمنع التنوين في زيد كون الاخر هو الدال كذلك لا تمنع النون في المثنى والجمع كون الاخر هو الواو والياء والالف او الياء ولك ان تجيب بمنع كون المتغير هو الاخر بل المتغير انما هو الحرف اللاحق للاسم الذي هو علامة الاعراب ويكون الاخر هو الدال في نحو الزيدين ويكون المراد بالاحوال علامات الاعراب سواء كانت حركات او حروفا راجع قال وشرد **قوله** وكالافعال الخمسة الخ محصله ان من الاخر الحكمي النون في الافعال الخمسة كيفعلون لانه لقوة اتصال الفاعل وتنزيله منزلة الجزء صح عد النون اخرا وتكون من قبيل ما تغير فيه نفس الاخر لا حال الاخر وفيه ان ما ذكره المحشي بقوله لكن لما كان الفاعل الخ لا ينتج الا ان الفاعل هو الاخر والمتغير غير الاخر فلم يتم المقصود وهو ان المتغير هو الاخر فالظ كما قال شيخنا ان معنى قوله ش او حكما ان يحذف الاخر كيد فان العلامة فيه لحقت الاخر حكما او يكون هناك شيء بعد الاخر كيفعلان فان العلامة وهي كالتنوين لحقت الاخر حكما لانها هنا وقعت بعد زائد على

الاخر الذى هو فى حكم الاخر من حيث انه كالجزء من الكلمة او يكون
اولا بان دخل الكلمة القلب كادى فالعلامة لحقت ثانيا وهى اخر
حكما اذ هى فى التحقيق اول واصله واحد فزحلقت فاؤه الى موضع
لامه فصار بعد نقل الفه اثر عينه لتعذر الابتدا بالساكن حادو
ثم قلبت ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها **قوله** راجع للاخر
باعتبار الكلمة اى ان المراد من الاخر الكلمة بتمامها مجازا من
اطلاق اسم الجزء على الكل ولك ان تقول هو راجع للاخر باعتبار
نفسه الا انه من قبيل وصف الجزء بوصف الكل مجازا عقليا
قال الشيبينى والظاهر انه لا مانع من وصف الاخر نفسه باحد
هذه الثلاثة اذا كان الاعراب بالحركات اذ التغيير قائم به
قوله اقتصر فى البيان على اعراب الاسم اى على الاعراب
الجارى فى الاسم الخاص به اذ الظاهر ان قوله مرفوعا ومنصوبا
شامل للرفع والنصب فى كل من الاسم والفعل ومحصل
الجواب على هذا الوجه انه سكت عن الجزم لاختصاصه بالفعل
به وهو مفصول عن الاسم فاقتصر على الجارى فى كل منهما
وعلى الخاص بالاسم **قوله** وهذا تحكم اى يقال لم جعل
الانتقال من حالة الوقف الى غيرها اعرابا ولم يجعل الانتقال
من الرفع الى النصب مثلا اعرابا **قوله** اى المعرب قال
ابو حيان فى شرح غاية الاحسان الاسم المتمكن هو الذى
ليس فيه علة تقتضى البناء عوز يداه وتفسيره بالمعرب
فيه دور لانه مشتق من الاعراب فلا يعرف الا بعد معرفته
اذ فيه معنى المشتق منه وزيادة ويمكن الجواب بان المراد
بالمعرب ذاته بقطع النظر عن وصف بالاعراب وبان الاعراب
المعرف صفة اللفظ وهو الحاصل بالمصدر والمعتبر فى
المشتق المعنى المصدرى وبانه تعريف لفظى يخاطب به
من عرف تغيير اواخر الكلم الخ وجهل وضع اعراب بازائه
فلا دور اذ لم يقصد شرح معنى الاعراب وتحصيله فى ذهن

كسامع وبان معنى المعرب ما لم يشبه الحرف وتصور هذا المعنى
لا يتوقف على تصور الاعراب افاده الشنوانى لكن تقدم الاعتراض
على الجواب الثالث فى مثل ما نحن فيه **قوله** اى النسوة
الاولى حذف هذا التفسير لان عبارة الشارح تشمل نون من يعقل
كقولك النسوة يقمن وما لا يعقل كقولك الكتب تطالعن ولا ت
يركبن ولو فسرت الاناث بالنسوة خرجت نون ما لا يعقل
والقصد الشمول ويجاب بان المراد ان النون فى الاصل موضوعة
للنسوة وان استعملت فى غيرها كالاناث التى لا تعقل وكالذكور
الاخسا فقول المحشى وان استعملت فى الذكور اى او فى الاناث
التى لا تعقل حتى يكون قوله والمراد الخ فيه اشارة لدفع هذا
ايضا تأمل **قوله** اى لفظا او تقديرا يحتمل انه راجع للنفى
واو مانعة خلو تجوز الجمع وح يصدق النفى بثلاث صور
انتفا المباشرة فى اللفظ وفى التقدير نحو لتبلون انتفاوها
فى التقدير دون اللفظ نحو ولا يصدنك انتفاوها فى اللفظ
دون التقدير نحو لا تهين الفقير ويكون مفهوم النفى ح صورة
واحدة وهى وجود المباشرة فى اللفظ والتقدير نحو ليسجنن
وح يرد عليه ان الصورة الاخيرة من صور المنطوق من صور
البنا لا من صور الاعراب ويحتمل انه راجع للمنفى فيكون
للمنطوق صورة واحدة وللمفهوم ثلاث صور ويرد ح ان احدى
صور المفهوم من صور الاعراب لا من صور البناء وح يجب
على الاول قصر المنطوق على صورتين ليكون المفهوم ايضا
صورتين وعلى الثانى قصر المفهوم على صورتين ليكون المنطوق
ايضا صورتين **قوله** ونحو ولا يصدنك اذ الاصل يصدننك
فالنون انما حذفت بعد الجازم وهو الواو والنون وسبق لك
جعل المحشى النون فى الافعال الخمسة اخرا تنزيلا فلو نزل
هنا لقيل بالبناء مع انه لم يقل به فان باشرت كنون لفظا
وتقديرا او تقديرا فقط فانه يبنى ومن الاخير قوله لا تهين

الفقير بفتح النون واثبات الياء والاصل لاتهينن ولذلك تحركت
النون مع لا الناهية فتبع تحرك النون ثبوت الياء والمحل باق
له مع البناء نصبا وجزما وكذا رفعا على ما ذكره يس تبعا للعلامة
العبادى ونقل الشيخ المدابغى عن قال ان الفعل حال الرفع لا
محل له مع كل من النونين افاده صب فى اعراب الفعل **قوله**
فمتى وجد اختلاف الخ اى لانه يلزم من وجود العلة وجود المعلول
ويلزم من عدمها عدم المعلول **قوله** واجيب عن الاول الخ
يرد على هذا التقدير انه ان اريد بقول المص لاختلاف العوامل
الاختلاف فى العمل كما هو الجواب الاول لخرج التغيير الاول من حالة
الوقف الى وجه من اوجه الاعراب عن تعريف الاعراب وان اريد
بالاختلاف الوجود ولو من العدم اى من حالة الوقف والمراد
بالعوامل الجنس كما هو الجواب الثانى لم يرد الاشكال الاول
وهو ان العوامل اختلفت مع عدم وجود التغيير فى ضربت زيدا
وان زيدا ورايت زيدا لانه وجد العامل فيه وتغير فى الكل بالنسبة
الى الوقف ولا تعتبر الانتقال من ضربت زيدا الى ان زيدا ثم الى
رايت زيدا فالصواب فى تقرير المقام ان يقال ان المراد بالاختلاف
الوجود ولو من العدم ولا شك انه متى وجد العامل تغير المعمول
ولو من الوقف فاندفع الايراد الثانى وهو انا لا نسلم انه متى انعدم
الاختلاف انعدم التغيير لانه قد يوجد التغير ولا يوجد الاختلاف
كما فى المعرب ابتداء المنقول من الوقف الى وجه من اوجه الاعراب
ثم يقال ان المتبادر اذن ان كل عامل يتغير معه الاخر تغيرا غير
التغيير الاول فيرد عليه ضربت زيدا وان زيدا ورايت زيدا
فيجاب بان اختلاف التغيير انما ينشأ من اختلاف العوامل وتعددها
اذا اختلفت فى العمل لا مطلقا وعلى كل ففيها تغير ولو من الوقف
فالعوامل المتحدة فى العمل كالعامل الواحد اه شيخنا فتامل **قوله**
لاحتمال ارتكاب التجوز فى التعاقب الخ يبعده قول الش واحدا
بعد واحد **قوله** لان جمع ما لا يعقل الخ كما قال

قوله والضمير في عليها راجع الى الكلم الظاهر انه راجع الى واحد
لان الغالب عود الضمير على المضاف ودخول العامل عليها بمعنى
طلبه العمل فيها **قوله** مفعول مطلق اى لقوله الداخلة اخذا
مما بعده والظاهر انه مفعول للمتعاقب اى تعاقب واحد بعد واحد
قوله او على الحال اى من الضمير في الداخلة العائد الى العوامل
ولما كان في الحالية شئ اذ لا يقال حال كونه العامل واحدا متأخرا
عن واحد لان العوامل مجموع السابق والمتأخر لا خصوص المتأخر
عن غيره اشار المحشى رحمه الله بقوله اى حال كونها مرتبة في الدخول
الى دفعه فالمراد من قوله واحدا بعد واحد انها مرتبة في الدخول
والمعنى الاصلي ليس بمراد **قوله** لان محل ذلك في غير مسائل
الخ لا حاجة لهذا لان امتناع جمع فاعل على فواعل اذا كان فاعل
صفة لمذكر عاقل كما قاله ابن مالك ونقلوا ان ش نص على اطراد
طوالع في نجم طالع ولك ان تقول انه جمع عاملة وهو مطرد
كما قال فواعل لفوعل وفاعلة اه ش ن **قوله** اى لبيان
الحركات والسكنات اى والحروف والاولى حذف بيان
والمقصود من تفسير الاعراب بالحركات والسكنات والحروف
دفع ما اورد على التعريف من لزوم الدور حيث اخذ العامل
في تعريف الاعراب وقد اخذ هنا الاعراب في تعريف العامل
ومحصل الدفع ان الاعراب المأخوذ فيه العامل هو المعنوى
والاعراب المأخوذ في العامل هو اللفظى فلا دور ثم انه
اعترض تعريف العامل بما ذكر بانه غير مانع وغير جامع اما
الاول فلشموله الاسناد والفاعل والمتكلم لان قولهم
ما به اى شئ بسببه ولا شك ان كلا من ذلك سبب
وحاصل الجواب ان المراد بالسبب الذى افادته الباء والسبب
في عرفهم والمذكور ليس سببا في عرفهم واما الثانى فلانه
لا يشمل نحو لم ولن والابتداء والتجرد فان لم مثلا لم يتقوم

والنون وهو مبني على ان الشيء لا يتعدد بتعدد محله كزيد
في البرية وفي المسجد لكن فيه نظر لان هذا ليس من قبيل
زيد في البرية وفي المسجد بل التعدد في ما نحن فيه حقيقي
بدليل ان ضمة زيد وضمة عمرو وضمة بكر وهكذا توجد في
آن واحد الا ان يقال المراد بالفرد الصنف كالنوع بالنسبة
للانسان لكن تقدم عن الصبان انه وان كان حقيقيا لا
تعتبره ارباب العربية تدبر **قوله** واقول في قولك كتب الخ
يجاب بان قول الش مجاز اتى به بعد بيان ما ظهر لبيان حال
تلك التسمية في الواقع لانه اتى به على انه مما ظهر كما تقدمت
الاشارة اليه تدبر **قوله** لا بخصوص كونه ضمة مثلا لعل
الأولى رفعا مثلا لان هذا هو احد الاقسام قوله وهذه
الاقسام اقسام الخ قال العلامة الشبيني هي وان كانت
في الواقع اقساما للاعراب على كلا القولين لكنه مقصور
هنا على المعنوي فلا حاجة الى ادخال غيره ويقال لهذه
الاربعة القاب الاعراب والمراد القاب انواعه واقسامه اي
الالقاب موزعة على الاقسام فكل قسم له لقب لا انها جميعها
القاب للاعراب اذ الالقاب المتعددة لشيء واحد مدلولها
شيء واحد ومدلول الرفع غير مدلول النصب هكذا افاده كصبان
وبه يعلم ما في المدابغي هنا **قوله** العلو والارتفاع فيه
ان الرفع مصدر كفعل المتعدي فالانسب تفسيره بجعل
الشيء مرتفعا وكذا الانسب تفسير النصب بجعل الشيء
منتصبا وكذا الخفض بجعل الشيء منخفضا لانهما مصدران
للفعل المتعدي ايض **قوله** في سائر هذه التعاريف ينبغي
ان يراد بالتعاريف على القول بان الاعراب لفظي لا مطلقا والا
فلفظ بخصوص الواقع صفة لتغيير تغني عن ذلك كما هو
ظ **قوله** للتعادل معناه ان الاسم الخفيف اذا انضم
اليه الخفض الثقيل كان معادلا وهو انما الفعل الثقيل

المنضم اليه الجزم الخفيف فخفة كل واحد تجبر ثقل الآخر فتحصل
معادلة بين الاسم والفعل وليس المراد التعادل بين الاسم
وبين ما اعطي له وبين الفعل وبين ما اعطي له لان هذا
لا يحصل الا اذا اعطي الاسم الجزم الخفيف والفعل الخفض
الثقيل تدبر **قوله** بدليل اطلاقه الخ لا دلالة في ذلك
بل تقييده الافعال لكون الاصل فيها البناء والاطلاق في الاسماء
لكون الاصل فيها الاعراب فاستغنى عن التقييد اتكالا على
فهمه من كونه الاصل فيها وايضا السياق يعين والتقييد
في الافعال للتنبيه على كونه خلاف الاصل فيها **قوله**
او محلا مبني على ما تقدم من عدم تقييد الاسماء بالمعربة
وانها شاملة للمبنية وقد علمت ما فيه

باب معرفة علامات الاعراب

قوله من اضافة الدال للمدلول اي بناء على استدراك
لفظ معرفة كما نبه عليه بعد بقوله اي هذا دال المعرفة الخ
اي ولفظ معرفة مستدرك **قوله** والمراد بالمعرفة الادراك
اي وان لم يكن عن دليل وهذا دفع لما يقال ان المعرفة هي
الادراك الجازم عن دليل مع انه لا دليل هنا وقد تبقى المعرفة
على حالها والدليل من الموقف كالشواهد الخارجية **قوله**
وان لفظ المعرفة مستدرك قد يقال لا استدراك وتجعل
المعرفة مصدرا بمعنى اسم المفعول واضافتها لما بعدها
من اضافة الصفة للموصوف اي باب علامات الاعراب
المعروفة عندهم **قوله** واجيب الخ وقد يجاب ايضا بان
الكلام على حذف مضاف اي معرفة جزئيات العلامات
الواقعة في التراكيب بادراك كلياتها ولعله آثر المعرفة
على العلم لما اشتهر من استدعائها سبق الجهل وهو مناسب
لحال المبتدي **قوله** ثم ان كلام المص معترض الخ قيل
المراد بالمعرفة التعريف وفيه انه لو ذكر تعريف العلامات

وان تلك الاحوال تسمى انواع الاعراب لكن على سبيل النشر على غير
ترتيب اللف لان قوله واقسامه راجع لقوله تسمى انواع الاعراب
وقوله فلذا سماء من ذلك الخ راجع لقوله ان لاخر كل الخ والمجازية
ليست داخلة فى البيان كما انها ليست داخلة فى التفريع اذ لم
يتعرض لها المص فلا تكن اسير التقليد **قوله** اى ظهر لك الخ فانه
لم يظهر من كلامه فيما سبق الا ان الانتقال من الوقف الى غيره هو
الاعراب كما سبق فى قوله بعد ان كان موقوفا الا ان يقال ان
اطلاق الاعراب على النصب بعد الرفع مثلا مفهوم بالاولى
على ما قاله هناك وقد علمت من هذا ان قول الشارح وان الانتقال
من الوقف الى الرفع اى مثلا واذا مثل الرفع غيره **قوله** فما جيب له
اى فالمراد بالانتقال ما يترتب عليه وهو التغيير المخصوص المسمى
بالرفع وغيره قال العلامة الشبيني اقول لـ ح يتكرر قوله وان
الانتقال الخ مع قوله بعد وان تلك الاحوال الخ الا ان يقال
المقصود من قوله وان تلك الخ التسمية بالانواع وان كان يلزم
من كون تلك الاحوال اعرابا انها انواع اى كل واحد منها نوع اه
وقول الشارح وان تلك الاحوال الخ ظهور هذا ليس بالعبارة بل
باللزوم والاشارة كما علمت **قوله** وان نفس الرفع وما بعده
هو الاعراب اى ان الاعراب موضوع لكل من الرفع والنصب
والخفض والجزم من قبيل المشترك اللفظى وقوله وذلك لانها
لم تندرج اى وبيان كونها مجازا انها لم تندرج الخ وتحصله انه
على القول بان الاعراب لفظى هو نفس الرفع وما بعده فهو موضوع
لكل واحد منها على سبيل الاشتراك اللفظى وتحت الرفع مثلا
امور مختلفة بالحقيقة لان الضمة حقيقتها غير حقيقة
الواو وغير حقيقة النون فى الافعال الخمسة فالرفع مثلا
ليس نوعا حقيقة لان ما فوقه وهو الاعراب ليس كليا يدخل
تحته الرفع مثلا لما علمت من انه من قبيل المشترك اللفظى
لا المعنوى وليس تحت الرفع افراد متفقة الحقيقة بل مختلفة

فلذلك كان الرفع مثلا نوعا مجازيا ثم ان كون الاعراب من قبيل المشترك اللفظي غير ظاهر بل الظاهر انه من قبيل المشترك المعنوي ويدل له ما يأتي في كلام المحشي من ان هذه الاقسام الاربعة جزئيات للاعراب سواء جرين على القول بانه لفظي او معنوي ومحصل ما يقال في المقام كما افاده العلامة الشنشوري ان الاعراب على القول بانه معنوي جنس تحته انواع حقيقية فان الرفع مثلا تغيير اقتضته الفاعلية يصدق على التغيير المدلول عليه بالحركة في قام زيد وقعد بكر وهكذا وعلى التغيير المدلول عليه بالواو او بالالف او بالنون وكذا يقال في اخوات الرفع فان جرينا على ان الاعراب لفظي وهو ما جيء به لبيان مقتضى العامل على ما قالوه كان جنسا لما تحته وتحته اثر جلبته الفاعلية واثر جلبته المفعولية واثر جلبته الاضافة واثر جلبه عامل الجزم والاثر الذي جلبته الفاعلية المسمى بالرفع تحته افراد كالحركة في زيد من قام زيد والواو في ابوك من جاء ابوك والالف في الزيدان من جاء الزيدان والنون في تفعلون فان كانت حقيقة الضمة هي حقيقة الواو مثلا وتميزها عنه بمشخصات خارجة عن الحقيقة كتشخص زيد المتميز به عن عمرو بان عبرت عن الضمة بانها اثر جلبته الفاعلية وعن الواو بانها اثر جلبته الفاعلية لكن لكل مشخصات فتميز به عن الاخر صدق على الرفع واخواته ضابط النوع الحقيقي وان كانت حقيقة الضمة غير حقيقة الواو مثلا بان عبرت عن الضمة بانها حركة مخصوصة جلبتها الفاعلية والواو حرف مخصوص جلبته الفاعلية وهكذا لم يصدق على الرفع واخواته ضابط النوع من حيث كون ما تحتها ليس افرادا متفقة الحقيقة بل مختلفة وان كان فوقها جنس وهو الاعراب هذا هو تحقيق المقام ثم كون الضمة فردا من افراد الرفع يقتضي ان ضمة زيد من جاء زيد هي ضمة عمرو من جاء عمرو وهكذا وكذا يقال في الواو

بها معنى يقتضى الجزم والابتدا هو عين المعنى الطالب للرفع
لا شئ آخر يتقوم به المقتضى وكذا التجرد الا ان يقال هذا التعريف
منظور فيه للغالب ولو فسر العامل بالطالب اصطلاحا لا ثر
مخصوص لسلم من هنا كله **قوله** اصحها هو مذهب البصريين
واختلف قول الكوفيين فقال هشام الناصب له الفاعل
وقال الفرا هما وقال خلف الاحمر معنى المفعولية ولكل حجة
فحجة البصريين ان اصل العمل للافعال وحجة هشام ان نصبه
يدور مع الفاعل وجودا وعدما والدوران يفيد العلية وحجة
الفرا ان الفعل والفاعل كالشئ الواحد ولا يعمل بعض الكلمة
دون بعضها الاخر وحجة خلف ان المفعولية صفة قائمة
بذات المفعول ولفظ الفعل غير قائم به واسناد الحكم
الى العلة القائمة بذات الشئ اولى من غيرها ورد البصريون
بما يطول ذكره اه تصريح **قوله** او في حكم الفاعل اى
كمرفوع النواسخ قول الش ام حذفت لا يظهر في جميع ما تقدم
لان عامل الجر حذفه مع بقاء عمله شاذ الا في مواضع وقوله
ام تأخرت لا يظهر في عامل الجر اذ لا يتأخر عن مجروره وكذا
لا يظهر في العامل في الفاعل اذ لا يتقدم الفاعل خلافا
للكسائي **قوله** بحسب الرتبة لعل الاولى ولو بحسب
الرتبة ليتضح قوله وعلى هذا الخ **قوله** كان الاولى
الخ هذا انما يجئ من ارجاع اسم الاشارة للامثلة ولو ارجع
لقوله تارة يكون في اللفظ الخ ولقوله وتارة يكون على سبيل
الفرض والتقدير الخ لصح واندفع هذا الاعتراض وفي بعض
نسخ الش وهذا هو المراد بقوله وتقديرا وعليه فيكون مرجع
اسم الاشارة قوله وتارة يكون على سبيل الفرض الخ **قوله**
ليس مخصرا الخ اذ منه الاعراب المقدر في المضاف لياء المتكلم
او بدلها كالالف في نحو يا ابتا يا غلاما وفي المحكي نحو من زيد
حكاية لزيد المنصوب في نحو رأيت زيدا وفي المدغم نحو قيل

داود

داود جالوت على قراءة من ادغم الدال فى الجيم الى غير ذلك **قوله** على القواعد النحوية سواء كانت تلك القواعد متعلقة ببيان الاعراب او ببيان البنا او ببيان الفعل المضارع مثلا عن غيره او ببيان العلامات وهكذا وانما قلنا ذلك لاجل ان يتضح جميع ماذكره الشارح فى بيان الكيفية وان اقتصر المحشى على دفع ايراد لمبنيات فقط **قوله** اى الذى تكون يفيد ان الاعراب فى قول الشارح وكيفية الاعراب معناه تغييرا واخر الكلم الخ وهو مخالف لما قدمه فى القولة قبل الاان يجاب بان الكلام على حذف مضافين اى الذى يكون علامة صفة متعلقاته وذلك لان متعلقات الاعراب بمعنى التطبيق المذكور هى الكلمات وصفتها الاعراب او البناء والعلامات لتلك الصفة **قوله** وهو مخالف الخ هو مخالف ايض لقوله تعالى ودخل معه السجن فتيان لان التثنية ترد الاشياء الى اصولها قيل ان فى الحلبى على الازهرية مايقتضى انه واوى ويائى حيث نقل عن القاموس انه يقال فى تثنيته فتيان وفتوان **قوله** لم يظهر منه احوال الفعل المنقوص نحو يدعو ويرمى اى واذا لم يظهر منه ذلك لم يظهر منه الحال الذى تقدر فيه الحركة للاستثقال فى الفعل بل الذى ظهر منه بالنسبة للفعل الحال الذى تقدر فيه الحركة للتعذر نحو يخشى والحال الذى تظهر فيه الحركة نحو يضرب الخ لم يصح ان يراد ما الاحوال الثلاثة ماذكر فالمتعين ان يراد بها الرفع والنصب والجر فى الاسم والاولان مع الجزم فى الفعل ولا نسلم ماقاله المدابغى فى الحاشية من انه يلزم على هذا التكرار مع قول المص فللاسماء من ذلك الخ لانه يقال هذا لا يعد تكرارا بل معنى عبارة الشارح انه استنتج مما سبق ان لاخر كل ثلاثة احوال كما بينها المص بقوله فللاسماء الخ كما بين الانواع التى ظهرت مما سبق بقوله واقسامه الخ فقول الشارح وقد بينها بقوله الخ الضمير المنصوب فيه راجع لجميع ما تقدم من قوله ان لاخر كل من الاسم والفعل المعربين ثلاثة احوال ومن قوله

لقال الضمة حركة تحصل باعمال العضلتين اى الشفتين فى القاموس العضلة بفتح العين والضاد المعجمة كل عصبة معها لحم اه والفتحة حركة تحصل بانتصابهما والكسرة حركة تحصل بكسر الشفة السفلى والسكون عدم الحركة والحذف سقوط حرف العلة او النون **قوله** والجواب الخ محصله ان الترجمة انما هى فى الحقيقة للعلامات وهى مذكورة فقد ترجم لشئ ذكره الا انه اضاف الباب للمعرفة اضافة مسبب للسبب لانها تنشأ عن هذا الباب لان من طالعه وفهم مسائله حصلت له معرفة علامات الاعراب والمراد المعرفة ولو بوجه اجمالى لا بخصوص التعريف المخصوص **قوله** والا لما دلت الضمة الخ اى لا يلزم من حصول الضمة مثلا حصول الاعراب المطلق المتحقق فى نحو الكسرة **قوله** كما يدل الخ اى حيث لم يضف العلامات لمطلق الاعراب بل لخصوص الرفع ولخصوص الجزم وهكذا **قوله** فالاضافة بيانية الخ اى وتسميتها علامات على هذا القول من جهة ان الجزء علامة على حصول الكلى تأمل **قوله** ولا يفيد كونها فيهما لان علاماته خمسة فيه نظر بل لو قال الش بالنسبة للاسم والفعل اى لمجموعهما على وزان ما سبق عند قوله واقسامه اربعة لصح ايض ولا يقتضى انها خمسة والا لما صح قوله سابقا اربعة بل كان عليه ان يقول ستة **قوله** لئلا يلزم الخ فيه انه لا تقسيم هنا فكان المناسب ان يقول لئلا يلزم تعليم الشئ بعلامة غيره والكلام مبنى على ان الاعراب لفظى تامل **قوله** والصفة لبيان الواقع الخ يعنى ان اصل علاماته الضمة وغيرها نوائب عنها وقوله اصلية اى فى العلامات وهذا التعليل تبع فيه الش الخ فيه ان هذا التعليل لا يقتضى ان الواو مثلا لها كبيرة من ضمتين حتى يقال انه جار على مذهب ضعيف وقال شيخنا

قال بعضهم الحرف غير مجتمع من الحركات عند المحققين لان الحرف
له مخرج مخصوص والحركة لا تختص بمخرج ولا معنى لقول من قال
انه مجتمع من حركتين لان الحركة اذا اشبعت نشأ الحرف المجانس
لها لانك ان اشبعت الحركة نشأ منها حرف تام وتبقى الحركة
قبله بحالها فلو كان الحرف بحركتين لم تبق الحركة اه وكانه يرد
على ابن جنى افاده ش ن وبه تعلم ان من قال بيسا ط الحرف
لا ينكر منشأه منها كما في كلامه حيث قال نشأ منها حرف
تام الخ وبذلك استقام تعليل المحشى على قول غير ابن جنى وعلى
فرض انه ليس ناشئا لا يسوغ ما علل به المحشى تثنيته بالواو
من انها فرع في النيابة لكون غير الواو كذلك اه فتدبر **قوله**
عطف عام على خاص قد يقال لا حاجة لذكره لاستلزام الخاص
للعام الا ان يقال الواو في جمع المذكر قد تخرج عن المد بحسب
النظر للخصوص اللين كما في مصطفون المفتوح الفاء فان
الواو لاضمة قبلها في ظ اللفظ وان كان قبلها الضمة
بحسب الاصل فصح التعبير باللين لهذه الاشارة **قوله**
فهو يفيد ان حروف العلة فيه غنة ظاهره وهو كذلك
مع ان الواقع ليس كذلك لان الغنة هي صوت يخرج من
الخيشوم كصوت الرياح في الاشجار الملتفة والغنة
لا تكون الا في التنوين او النون المدغم كل منهما في احد
حروف اربعة وهي الياء والواو والنون والميم فح لا يصح
ان يكون قول الش في الغنة بيانا لوجه الشبه لانه مسلم في
المشبه وهو النون الساكنة فانها تغن اذا ادغمت في احد
الحروف الاربعة غير مسلم في المشبه به لان الالف لا تدغم
فضلا عن كونها تغن والواو والياء يدغمان في غير حماد
غير غنة كما هو معلوم من فنه فاشكل كلام الش خلافا
لظ المحشى من انه مستقيم وقد يجاب عن الش بوجهين
الوجه الاول ان المراد بحروف العلة بعضها وهو الواو

والياء وقوله في الغنة متعلق بشبهها على انه الجامع المحقق
في كل من المشبه والمشبه به كما هو الغالب في مدخول في وقوله
عند سكونها اي عند سكون ما قبل كل من النون وحروف العلة
فالاضافة لادنى ملابسة والمراد بما قبل كل من النون وحرف
العلة هو خصوص التنوين والنون المجاور المدغم كل منهما في
هذه الاحرف والمراد بقوله في الغنة اي في ان كلا يغن عند
الحرف الذي ادغم فيه لا ان كلا هو المغن نفسه والمعنى اخر
النون لضعف مشابهتها للواو والياء في ان كلا يغن اي
يظهر عنده غنة اذا سكن قبلهما نون او تنوين مدغم فيهما
او يراد ان كلا من حروف العلة والنون الساكن ما قبلهما
من النون او التنوين هو المغن نفسه بناء على ان الغنة في
المدغم فيه ولو على سبيل المجاز الوجه الثاني ان في في قوله
في الغنة للسببية وقوله عند سكونها اي النون ووجه
الشبه محذوف والتقدير لضعف شبهها بحروف العلة
في ان كلا يمد بسبب ان النون عند سكونها يحصل لها غنة
والغنة فيها مد وهذا الوجه الثاني ظ خلاف المدابغي وما حل
به الش نقلا عن محاسن وتبعه المحشي لا يظهر الا بما قررناه
به كلام الش في الوجه الاول ثم اعلم ان مشابهة النون
للياء لا يحتاج اليها هنا ويمكن دفعه بان المراد بحروف
العلة خصوص الواو واعلم ايضا انه لا حاجة لقول الش وختم
بالنون الخ اذ لا حاجة لالتماس نكتة لتأخيرها لانها لم يرو
لها مرتبة الا التأخير فتامل **قوله** وهذا شبه ضعيف
اي لان النون لم تشبه حروف العلة الا في صفة خاصة
والشبه لا يكون قويا الا اذا كان في سائر الصفات
قوله وبان المراد الخ هذا الجواب لا يصح مع التصريح
بقوله واحدة اذ هو يفيد ان الحكم على كل فرد فهو كل جميعي
لا مجموعي نعم يظهر على نسخة ولكل من هذه بدون واحدة

لكنه

لكنه صرح بواحد في اول المقولة **قوله** ويمكن الخ وجهه كعدة متا الشنواني ايض بان يراد بالمواضع اواخر الكلمات ولا شك ان اواخر الكلمات مظروفة فيها ظرفية الجزء في الكل وهو نفيس الا انه بعيد بالنظر للمتن وجه لان قوله في الاسم المفرد الخ بالنظر له وجه بدل عن اربعة مواضع فيلزم عليه ح انه بدل كل من بعض على حد * رحم الله اعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات * وهو نادر او ممنوع وان كان يمكن دفعه بان قوله في الاسم المفرد الخ متعلق بمحذوف صفة لمواضع فتدبر **قوله** ولو مركبا اي او جمعا في المعنى كقوم ورهط فهما من قبيل الاسم المفرد **قوله** جمع اسير اي فعيل بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث ان قلت حيث كان مما يستوي فيه المذكر والمؤنث فلا معنى لجعل الش له مثالا للمذكر قلت مراد الش بالمذكر ما ليس لفظه يستعمل للاناث فقط اه شيبيني **قوله** فالمراد بالمفرد فيه ما قابل المركب اي زيادة على كونه ليس مثنى ولا جمعا ولا من الاسماء الخمسة ووجه كون المراد ما قابل المركب ان المركب لا يجمع جمع تكسير **قوله** نحو قاضون اصله قاضيون استثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقا ساكنان حذفت الياء للتقاء الساكنين ثم اتى بضمة المناسبة او نقلت الى ما قبلها لاشتغالها بعد سلب حركتها **قوله** مصطفون اصله مصطفوون تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفا وحذفت للتقاء الساكنين وهذا بناء على ان اصله الواو نظرا لكونه ماخوذا من الصفوة وقيل ان اصله الياء نظرا لقوله تعالى ان اصطفيتك على الناس كسنتون وارضون اي فانهما وان كانا من جموع التكسير لكنهما معربان بالحروف وكلام المص الان في جمع التكسير المعرب بالحركات فلذلك احتيج لهذا القيد لاخراج جمع التكسير المعرب بالحروف ثم انه لا حاجة لما اطال به المحش من هذه القيود الثلاثة لاخراج

ما ذكر بل يغني عنها واحد بان يقال تغير تغير اليس معه علامة جمع فلا يرد جمع المذكر السالم والمؤنث ولا مصطفون وقاضون وسنون وارضون **قوله** اوتقدير كفلك الخ والداعي الى جعلهم فلكا جمعا لاسما يستوي فيه الواحد وغيره تجنب سماعهم من العرب فلكان بالتثنية فدل ذلك على ان فلكا مفرد الا ان قلت الفلك سيرتهم فهو جمع افاده الاشموني والشنواني وفيه نظر اذ لا يلزم من تثنية اللفظ عدم استواء الواحد وغيره فيه الا ترى ان خصما يستوي فيه الواحد وغيره مع انه ثني بدليل خصمان وقيل ان فلكا ليس جمعا بل هو اسم جمع **قوله** والاوهي ثمانية فيه نظر لان عدم التغير بشيء لا بزيادة ولا بنقص ولا تغير شكل لا يصح عده من الامور العقلية لان فرض المسألة التغير فلا تدخل صورة عدم التغير فيه ولذلك قال المحقق في حاشية الاشموني بقي سابع وهو التغير بالزيادة والنقص فقط من غير تغير شكل ولعل عدم التعرض له لعدم وجوده **قوله** فرخ الشجرة وهو واحد من غلاوت على اصل واحد **قوله** ونحو جمع فلس اسم جنس جمعي يفرق بينه وبين واحده بالتاء كشجر وبقر **قوله** ولم يصح قوله الاتي انه منصب بالكسرة اي كما انه لم يصح الاخبار هنا ايضا اذ لا يصح ان يقال هو اي اخي مفرد **قوله** اجيب باختيار الثاني اجاب كما هو باختيار الاول ايضا والمعنى مفرد اتصف بذلك بحيث صار بالفعل جمعا **قوله** اي كان لهما دخل الخ ليس من جملة الجواب بل الجواب تم قبله **قوله** لان ما خرج به وهو قضاة وابيات **قوله** بجرح بجعل التاء المثبتة اي فان الذي تسببت في الجمعية ونشأت الجمعية منه هو الالف فقط في الثاني والتاء فقط في الاول لان مفرد ابيات فيه التاء فلم يزد الجمع الا بالالف والف قضاة هي التاء في المفرد فلم يزد الجمع الا بالتاء على

ان لك ان تقول آخر قضاة هاء لا تاء لاصطلاحهم على ان التا
هى التى لا تقلب فى الوقف هاء وقضاة تاءه ليست كذلك
قوله او معربا كعرفات اى واذرعات مسمى بهما على احد
الاعاريب المشهورة واعلم ان قول المص السالم الاولى فيه
ان يكون صفة للمؤنث اى السالم واله لان الذى يقال فيه
سلم انما هو بناء المفرد وقد يوصف الجمع بالسلامة بمعنى
انه سلم من مخالفة مفرده فقول الشم وتقييد الجمع بالتانيث
والسلامة اى تانيث مفرده وسلامة مفرده فلا يقال لا يظهر
ان المص قيد الجمع بما ذكر الا لو قال الجمع المؤنث السالم **قوله**
لكن هذا الجواب الخ لا يخفى ان هذا من الشم بالنظر لكلام المص
فى حد ذاته لانه لا يصدق على ما ذكره بالنظر للتعريف المذكور
ولك دفعه ايض بان معنى كلام الشم انه جمع للمؤنث السالم وان
كان شاملا لما ذكر على هذا التفسير الا ان التسمية منظور فيها
لغالب افراد المسمى **قوله** نعم الخ قد يقال ان اولات ليس
جمع مؤنث سالم حقيقة حتى يدخل فى التعريف بل هو ملحق به
وعرفات جمع مؤنث سالم بحسب الاصل لانه جمع عرفة
وان كان الآن علما فهو داخل بالنظر لاصله **قوله** بقلب
الف المفرد الخ اى كما تقلب فى التثنية فتقول حبليان وقد
يقال تقدم ان جمع التكسير هو الذى تغير تغيرا ليس معه
علامة جمع فوصف جمع المؤنث بالسلامة بهذا المعنى صحيح
ولو بالنظر لحبليات فلا حاجة لاعتبار الغالب بالنسبة
للتقييد بالسلامة **قوله** على ما ينقل اعرابه اى من الحركات
للحروف **قوله** وهى الموجبة للبناء وكذلك المباشرة تقديرا
لا لفظا نحو قوله لا تهين الفقير علك ان * تركع يوما والدهر
قد رفعه كما تقدم وكان الاولى ذكر هذا القسم ايض لتتم
الاقسام الاربعة وليندفع ما فى كلامه من الايهام **قوله**
نحو لتبلون الخ مثال للمنفصلة لفظا وتقديرا وترك مثال

المباشرة لفظا المنفصلة تقديرا على ما في بعض النسخ ومثالها
نحو ولا يصدّنك بضم الدال واعلم انه قد تقدم ان للفعل محلا
مع نون النسوة والتوكيد ان دخل عليه ناصب او جازم ولا
محل له معهما عند التجرد على ما تقدم عن قال مخالفا ليس الاسماء التي
في الاصل مصدر اي معناه مطلق ضم شئ لشئ **قوله**
ومعناه ضم اسم الخ اي معناه اصطلاحا بالمعنى المصدري
ضم الخ فله في الاصطلاح معنيان احدهما بالمعنى المصدري
وهو هذا والاخر بالمعنى الاسمي **قوله** ضم اسم الى مثليه
اي ضم مدلول اسم الى مدلول مثليه في لفظ واحد **قوله**
بزيادة في اخره اي بسبب زيادة في اخر الاسم **قوله**
صالح للتجريد اي صالح هذا الاسم الذي حصلت له زيادة فيه
لتجريد من تلك الزيادة **قوله** وعطف مثله عليه اي
وصالح لعطف مثله عليه بعد التجريد لان المعطوف هو
المغني عن الجمع والمراد ان المعنى يصح مع العطف وان امتنع
العدول عن الجمع اليه الا لنكتة كقصد التكثير في قتلت
كافرا وكافرا وكافرا وكفصل ظاهر نحو زيد القصير وزيد
الطويل وزيد العالم او مقدر لقرينة كما اذا قلت زيد وزيد
وزيد تعانوا في يوم واحد اي زيد اخي وزيد ابني وزيد
عمي مثلا وقد يتوهم انه احترز بقوله صالح للتجريد وعطف
مثله عليه عن نحو عشرون فانه ليس صالحا للتجريد عن الزيادة
حتى يصح عطف مثله عليه اذ لا يقال عشر لان العشرون
اسم موضوع للعدد المخصوص وفيه ان هذا خارج بقوله
بزيادة في اخره ثم ان هذا التعريف يشمل بعض افراد جمع
التكسير نحو صنوان ويدفع بان المراد زيادة مخصوصة **قوله**
تركيبا اسناديا لا مزجيا خرج المركب الاضافي كعبد الله
علما فيجمع صدره ويضاف لعجزه والكوفيون يجوزون
جمع الجزئين اي ان لم يكن الثاني لفظ الجلالة ونحوه ذكره

موادالازهرية قلت واطلاق المذهبين لا يحسن بل يقال
ان كان المضاف اليه واحدا او المضاف هو المتعدد جمع المضاف
فقط نحو عبيد وا زيد اما اذا كان كل منهما متعددا بان كان
عبدزيد المصري وعبدزيد المكي وعبدزيد كشامي فالوجه
جمعهما نحو عبيدو الزيدين اه امير وقد يقال هذا لا يظهر
الا اذا لوحظ المعنى الاضافي وهو غير مقصود بل المقصود
المعنى العلمي تدبر قوله ولا معربا بحرفين فيه تسامح لان
الاعراب انما هو بحرف واحد وهو الواو او الالف او الياء او
نقول ان اراد بالحرفين الواو والياء او الالف والياء على التوزيع
اندفعت المسامحة المذكورة فان اعرب المثنى او الجمع بعد
العلمية بالحركات جاز جمعه وذلك لما قيل من ان المانع من
جمعه انما هو لزوم اجتماع اعرابين في كلمة واحدة وهو مفقود
فيما اذا اعرب بعد العلمية بالحركات قوله افعل فعلاء
ولا فعلان فعلى بجر افعل وفعلان بالكسرة لاضافتهما
الى مابعدهما واما فعلاء وفعلى بفتح الفاء فيهما فهما مجروران
بالفتحة للالف الممدودة في الاول والمقصورة في الثاني والاضافة
لادنى ملابسة اي افعل الذي مؤنثه فعلاء كاحمر وحمراء
وفعلان الذي مؤنثه فعلى كسكران وسكرى وكتب شيخنا
على قوله ولا فعلان فعلى على ما في بعض النسخ الصواب
فعلى كما يأتي وان كان هكذا بخط المؤلف كما كتب على قوله
كسابق كالمصطفون ضبطه الاصل بضم الفاء وهو سهو
قوله فوجود العلمية شرط للاقدام الخ لا حاجة لهذا
كله لان اشتراط العلمية ليس لذاتها حتى تنافي الجمع بل
لاجل تحصيل الوصفية تأويلا وذلك لانهم قالوا ان دلالة
الواو على الجمعية انما هي بالاصالة في الفعل بدليل اسميتها
فيه فلا يجمع بها الا ما شابه الفعل معنى وصحة واعلالا
وهو الوصف المشتق وحمل عليه العلم لانه وصف تأويلا

كما وله بالمسمى دون باقى الاسما فالعلمية لم تشترط الامن حيث كون العلم وصفا تاويليا والوصفية التاويلية موجودة لم تزل وهى المشروطة فى الحقيقة تامل **قوله** والتثنية فيه اينز لا يشترط ذلك فى المثنى بل يثنى غير العلم والصفة نحو جد **قوله** مثل عدة اصله وعد نقلت كسرة الواو الى العين لثقلها عليها مع اعتلال فعلها وحذفت الواو فقيل عدة على وزن صلة وقيل الاصل وعد حذفت الواو ثم زيدت التاء عوضا عنها قال السعد على تصريف العزى وعلى الثانى فالتعويض ظاهر وعلى الاول يقال قصد التعويض **قوله** وثبة بضم الثاء وهى الجماعة قال تعالى فانفروا ثبات اى جماعات متفرقين واصلها ثبو حذفت الواو وعوض عنها التاء وفى القاموس الثبة وسط الحوض والجماعة كالاثبية والعصبة من الفرسان والجمع ثبات وثبون بضمهما **قوله** بخلاف ما كان مؤنثا غير عاقل اى وبخلاف ما ليس من هذين كما بين اصلا كالعام وما هو منهما ولا مؤنث له كاحمر لكبير كحمرة الذكر وحيان لطويل اللحية **قوله** كالافضل اى فان مؤنثه فضلى بضم الفاء **قوله** وحاصل الجواب الخ فيه ان هذا ليس حاصل الجواب الذى اشار اليه اولا بل هو جواب اخر وحاصل الجواب الذى اشار اليه اولا ان المراد بجمع المذكر السالم مجموع امر من المذكر الذى جمع جمع سلامة وما حمل عليه الا ان يقال معنى قول المحشى والمراد به هنا اسم المفعول الخ المراد المص هذين الامرين الا انه اقتصر فى الذكر على الامر الاول تامل **قوله** ووجه قطع النظر الخ ووجه ايضا من ان كلا من واو الجمع ويائه لما كان معرضا للتغيير بالحذف لم يلتفت اليه وقطع النظر عنه وكذا نون الجمع فانها تزول بالاضافة بخلاف الف صنوان ونونه **قوله** والذى فى حفظى على الاشمونى الخ قصد بنقله الاعتراض على المدابغى من

انه لا يصح اطلاقه لشمول اطلاقه لفم بلا ميم وذى وافادة
انها تجمع جمع مؤنث سالم ايضا لكن العلامة صب والشنشورى
موافقان للدماميني من صحة الجمع حتى فى ذى وفم بلا ميم فتامل
قوله الى اسم جنس المراد به ما وضع لمعنى كلى ولو كان معرفا
بال كما افاده بقوله سواء كان اسم الجنس الخ **قوله** كما علمت
الخ لم يعلم هذا من كلامه سابقا **قوله** عن اسماء الاجناس الاولى
حذف اسما لان ما ذكر كناية عن الاجناس نفسها الا ان يقال ان عن
بمعنى باء البدل **قوله** سواء رجع الى التثنية او الى الاسماء عنه
اى فانه ان رجع الى التثنية افاد حصر كون الالف علامة فى
المثنى والحصر صحيح له مفهوم محقق **قوله** كل اسم اى
معرب بدليل ان الكلام فى المعرب فلا يرد اثنتا **قوله** ناب عن
اثنين اى سواء كانا مفردين كرجلين او جمعين كجمالين او اسمى
جمع كركبين او اسمى جنس كغنمين والمراد ناب عنهما فى الحالة
الراهنة لان زمن كفعل غير معتبر فى التعاريف فلا يرد ان
التعريف غير مانع لدخول المثنى المسمى به والمراد النيابة عنهما
بطريق الوضع فلا يرد ان التعريف غير جامع لخروج نحو
لبيك كرتين كما استعمل فى الكثرة لان نيابته عن اكثر من اثنين
ليست بطريق الوضع على ان منهم من جعله ملحقا بالمثنى لا
مثنى حقيقة **قوله** اغنت الخ اى وان امتنع العدول عن
التثنية الا لنكتة نظير ما تقدم فى الجمع فلا تغفل **قوله**
فخرج بالقيد الاول الخ صريحه ان جعل المجموع قوله اسم
ناب عن اثنين جنسا وهو خلاف المالوف والموافق له
جعل اسم جنسا وناب عن اثنين فصلا اول مخرجا لما دل على
اقل من اثنين ولو كانت صورته كصورة المثنى كالبحرين علم على
مكان فليس مثنى وان اعرب باعرابه ورجلان اى ماش وما
دل على اكثر من اثنين كرجال وصنوان جمع صنو **قوله**
ويدو بالثانى الخ اى وخرج ايضا بالثانى فقط نحو الزيدين

في تثنية زيد وعمرو **قوله** وبالثالث كلا وكلتا اي فانهما وان صدق عليهما انهما اسم ناب عن اثنين اي سمي اثنين كواحد وواحد اتفقا في الوزن والحروف الا انها ليس فيها زيادة على المفرد اذ لم يسمع لهما مفرد من لفظهما **قوله** واما نحو الابوان الخ فيه انه اختلف المعنى ايضا **قوله** فمن باب المجاز عبارة كصبان فمن باب التغليب وقد يقال لا منافاة بناء على ان التغليب مجاز **قوله** قد يثنى المشترك كعينين مرادا بهما الباصرة وعين مرادا بها الذهب مثلا واجازه ابن مالك واكثر في المثنى اذ لم يخف لبس كقولك عندي عينان باصرة ومنقودة **قوله** سواء كانت الالف اسما الخ هذا التعميم لا يناسب له عبارة المص حيث قال ضمير تثنية لانه حيث كانت الالف حرفا لم تكن ضميرا فالظ جريه على الطريقة الجادة ولم يجر على لغة اكلوني البراغيث وكذا يقال فيما بعد لكن عذره تبعه لاصله توسيعا في الكلام وما الطف قول قول بعد ذكر الالف وقد تخرج الى العلامة فلم يجعل الكلام من باب تعميم وكذا افعل فيما بعد **قوله** هذا القيد لبيان الواقع الخ هو قيد للاحتراز عن ضمير الفعل في نحو هند تضرب فهذا الفعل لا شك في اتصال ضمير المؤنثة به ولا يعرب بالحرف لكون الضمير ليس ضمير الخطاب فما قاله المحشي رحمه الله تعالى للعلامة المدابغي غير صحيح اه شبيني **قوله** اي المتحرك لعل مراده بالمتحرك الكون حركة كما هو الظ من قوله فلا يرد ان وصفها بالمتحرك لا تدلا يكون وصفا لها الا ان كان معناه الكون حركة **قوله** اي لضعف المشابهة اي جدا لان مشابهة حذف النون للفتحة انما هو في ان كلا علامة نصب بجلاف ما تقدم فان مشابهة النون للواو في امر خاص وهو الغنة زيادة على الامر العام وهو ان كلا علامة رفع فلذلك عبر هنا بالبعد وفي ما تقدم بالضعف وقال

العلامة

العلامة الشيبيني قال فيما تقدم لضعف وهنا لبعد ولعله لكونها هناك موجودة ثابتة لكونها علامة رفع وهنا محذوفة لكونها علامة نصب وفي ثبوتها قد يدعى قرب المشابهة وان كانت ضعيفة بخلاف الحذف اه وهذا لا يظهر الا لو كانت كمشبه ووجه الشبه هنا وهناك واحد غاية الامر حصل الاختلاف بالذكر والحذف وليس كذلك كما علمت **قوله** ومثله اى مثل هذا البعض **قوله** ويعمم فيه عمل ما تقدم اى ويعمم فيه ايضا بانه لا فرق بين المذكر والمؤنث ليظهر حكمة تعداد الامثلة فانه مثل بالزيود والهنود للاشارة الى انه لا فرق بين المؤنث والمذكر فيما اعرابه ظ وكذلك جمع بين العذارى والاسارى للاشارة الى انه لا فرق بين المذكر والمؤنث فيما اعرابه مقدر تدبر **قوله** وكان متصلا به نون النسوة اى او نون التوكيد تدبر **قوله** قد يقال لا فائدة له مع قوله نحو الخ وقد يقال ان قول المص نحو رايت اباك واخاك اى من كل تركيب فيه ناصب للاب والاخ كضربت اباك واخاك واكرمت اباك واخاك وقوله وما اشبه ذلك اسم الاشارة راجع للمذكور من الاب والاخ والذى اشبههما هو الثلاثة التى ذكرها الش وقول الش من نحو رايت حماك الخ اى من كل تركيب فيه ناصب للثلاثة او احدها كزرت حماك وقبلت فاك وكنت ذا مال وبهذا التوجيه لا يتوجه على المص وكذا اعتراض ولا يحتاج لتكلف فى الجواب اه شيخنا **قوله** او بالعكس هذا لا يناسب بيان الش ما اشبه ذلك بقوله من نحو رايت الخ فانه بينه بالافراد الخارجية لا الذهنية هذا ان اريد بالذهنية الفرضية التى لا وجود لها فى الخارج واما ان اريد بالذهنية ما اعتبر وجودها فى الذهن اعم من ان تكون موجودة فى الخارج ام لا فربما صح كلام المحشى

قوله وقسه فى ذى التا الخ استثنى مما فيه التا خمسة الفاظ فى
لا تجمع بالالف والتاء وهى امرأة وامة وشاة وشفة وقلت زاد الروداني
وامة بالضم والتشديد وملة وقيل تجمع شفة على شفهات او
شفوات وامة على امهات واميات ومما فيه الف التانيث فعلى افعل
وفعلا فعلان غير المنقولين الى العلمية لانه لما لم يجمع مذكرهما
بالواو والنون لم يجمع مؤنثهما بالالف والتاء واختلف فى فعلا
الذى لا افعل له كحجزا وسرتقى فقال ابن مالك يجمع بالف
وتاء لان المنع فى حمرا انما هو لمنع جمع التصحيح وهو مفقود هنا
ومنعه غيره ومن المؤنث الذى لا علامة له باب حذام فى لغة
من بناه قاله الروداني وغيره افاده المحقق قوله اى لاجل
ان المثنى الخ صنيعه يفيد ان الضمير فى انه راجع للمثنى وضمير
اخوه راجع لجمع المذكر السالم والمناسب العكس كما هو ظ قوله
اللام بمعنى على لا حاجة لتاويلها بعلى لان الجار والمجرور متعلق
بمحذوف خبر اى ثلاث علامات ثابتة للمخفض وانما يحتاج
للتاويل فى نحو قوله الاتى فاما الكسرة فتكون علامة للمخفض
فان اللام بمعنى على متعلقة بعلامة لانها تتعدى بعلى قوله
من اطلاق اسم السبب على المسبب فيه ان المسبب عن التحريك
هو التحرك لا بمعنى الكون حركة كما تقول حركت الحرف فتحرك
واما التحرك بمعنى الكون حركة الذى هو المراد هنا كما تقدم
فهو امر ذاتى للفتحة ونحوها الا ان يقال انه من اطلاق اسم
السبب على المسبب ثم بعد ذلك يراد بالتحرك الكون
حركة فيكون مجازا على مجاز تامل قوله بناء على انه باق على
منعه من الصرف اى ان بقى فيه العلتان كافضلكم والا فضل
فان زالت علة فهو مصروف كمررت باحمدكم لزوال العلمية المسوغ
للاضافة وهذا مختار ابن مالك وارتضاه العلامة الصبان
قوله الاولى ان يقول المحوج تنوين الصرف له هذا التعليل
قاصر اذ التنوين الذى فى نحو مسلمات تنوين المقابلة على ما

ذكره

ذكروه لكن تقدم لك انه يقال له تنوين صرف ايضا والمراد بالمحرف ولو بالصلاحية ليدخل ما فيه ال او اضيف من الاسماء المصروفة اه شيخنا قوله فجعل نصبه بالكسرة اى وجره بالكسرة ايضا بل هذا هو المناسب لما نحن فيه لان الكلام فى الخفض قوله انهم يصرفونه اى قطعا لفقد العلة الثانية وهذه كقضية مسلمة قوله واصله فوه بفتح الفاء حذفت الهاء اعتباطا لشبهها بحرف العلة فى الخفاء وقربها منه فى المخرج ثم تارة يعوض عن واوه الميم لانهما من مخرجها واخف من الياء وتارة لا فتنقل حركة الاعراب الى الواو وحركة الفاء بحركة الواو اتباعا لها ثم فى حال الرفع حذفت ضمة الواو للثقل وفى حالة النصب قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها على ما فيه وفى حالة الجر حذفت كسرة الواو للثقل فوقعت الواو متطرفة اثر كسرة فقلبت ياء قوله فرعيتين احترازا عن الاصليتين كالتذكير والموصوفية فى زيد من جاء زيد كما قل قوله وتعقبه ابن قاسم نقلا عن الدنوشرى الخ يمكن دفع هذا التعقب بان العلة اللفظية عند الكوفيين هى شبه تركيب المحقق ذلك الشبه فى المادة والهيئة وانما اعتبر تذكير اللفظ من المادة والهيئة فى الفعل بخلاف نحو زيد فان لفظه لم يعتبر فيه التركيب من ذلك بل عد شيئا واحدا لان للمادة فى الفعل دلالة على معنى هو الحدث وللهيئة فيه دلالة على معنى هو الزمن والنسبة على القول بدلالة الفعل عليها ولا شك ان شبه التركيب فى المادة والهيئة متعلق باللفظ لا بالمعنى فقول الكوفيين فالعلة اللفظية شبه التركيب اى فى المادة والهيئة وقوله لان الفعل يدل على الحدث الخ اى بمادته على الاول وبهيئته على الثانى والثالث وهذا بيان لمنشا شبه التركيب فى المادة والهيئة وليس المقصود بيان شبه التركيب فى المعنى كما فهم العلامة الدنوشرى فتعقب

وتبعه المحشيان رحم الله الجميع رحمة واسعة وقد وجد في صلب المحشي في بعض النسخ ما يفيد هذا الجواب والله اعلم بالصواب **قوله** وما يحتاج فرع ما يحتاج اليه اي المحتاج الى شيء فرع عن ذلك الشيء الذي احتاج الشيء الاول اليه **قوله** فاذا شابهه الخ اذا شرطية جوابها قوله منع منه شيئان **قوله** نحو اجمال الخ تعقب العلامة يس الجماعة في جعل التصغير في اجمال علة لفظية وكذا في جعلهم لزوم التانيث علة معنوية في نحو حايض وكذا في جعلهم الدلالة على الجمعية امرا راجعا الى المعنى وكونه اقصى امرا راجعا الى اللفظ بان النحويين تتبعوا الممنوع من الصرف في كلام العرب فوجدوا علته الراجعة الى المعنى هي العلمية او الوصفية والراجعة الى اللفظ بقية التسعة المنظومة في قوله

اجمع وزن عادلا انث بمعرفة	ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا

فلو وجد في الاسم علتان غيرما ذكر لم يمنع الصرف وكذا لو وجد فيه اثنان من جهة اللفظ كتركيب وزيادة الالف والنون ولا ياتي اجتماعهما من جهة المعنى لانحصار المعنوية عندهم في العلمية والوصفية وهما متنافيان وكذا لا منع لو وجد فيه علة واحدة من العلل المذكورة ولذلك صرف نحو زيد وان كان فيه العلمية الا انه يستثنى من ذلك الجمعية الخارجة عن صيغ الاحاد والف التانيث فانهما مستقلان بالمنع وان لم يوجد معهما غيرهما من العلل المتقدمة ولا يحتاج الى ارجاع كل واحدة منهما الى علتين كما فعل الجماعة الا ان يقال ان كلامهم توسعة في الدائرة على غرض ان التصغير ونحوه من علل المنع وان احتياج ارجاع كل منهما الى علتين لتتم المشابهة بالفعل حتى يمنع من الصرف فتامل **قوله** نحو حائض وطامث الخ كما قاله حف تبعا لزكريا لكن فيه ان التانيث من العلل الراجعة الى اللفظ والاحسن ان

يقال لزوم التانيث يدل التانيث على ما فيه وصرح حفن عند
قول المص كذا مؤنث بها مطلقا الخ بان التانيث مطلقا من العلل
اللفظية ووجهه ان المؤنث تانيثا معنويا فيه تلك التانيث مقدرة
لا يقال اذا كان التانيث من العلل الراجعة الى اللفظ فهلا منع
صرف حائض ونحوه للعلتين الفرعيتين اللفظية والمعنوية
لانا نقول لا عبرة بالتانيث بالتاء مع الوصفية لصحة تجرد
الوصف عنها بخلاف العلم افاده صب ويكون التانيث المعنوي
بتاء مقدرة علة لفظية سقط استشكال شيخنا العطار
في حواشي الازهرية منع صرف نحو زينب بانه لم يوجد فيه علة
لفظية ثم اجاب عنه واطال فراجعها ان شئت اه شيخنا

قوله ويجعل ذى الاضافة واللام غير المنصرف
الخ معناه ان الاضافة واللام اذا طرا احدهما على الاسم
الممنوع من الصرف صيره في حكم المنصرف فكيف يقال ان
وجد احدهما مع علة اخرى منع الاسم من الصرف ثم انه يحتمل ان
ذي بمعنى صاحب موصوفها المعرف محذوفا وغير المنصرف
بالجر واضافة جعل لذى من اضافة المصدر لمفعوله الاول
اى ويجعل النحوي المعرف صاحب الاضافة الخ ويحتمل ان
ذى اسم اشارة والاضافة وما عطف عليها بدل من ذى
او عطف بيان او بمعنى صاحب موصوفها التعريف محذوفا
وعلى هذين فاضافة جعل لذى من اضافة المصدر لفاعله
وغير المنصرف بالنصب هو المفعول الاول فتامل **قوله**
فلانه كونه جمعا الخ لا يخفى ان الجمعية علة لفظية كما
قدمه في اجمال فان قلت المعتبر هنا الدلالة على الجمعية
لا نفس صيغة الجمع قلت هلا اعتبر هناك ايضا وفي
قل ان خروجه عن صيغ الاحاد علة لفظية ولزوم هذا
الجمع بحيث لم ينتقل منه الى جمع اخر علة معنوية وهو
موافق لما هنا بالنظر للفظية مخالف له بالنظر للمعنوية فق

حواشي شيخنا العطار على الازهرية بعد كلام ما نصه فالاولى
ما قاله بعضهم في علة ذلك ان صيغة الجمع علة ترجع الى
اللفظ وعدم نظير هذه الصيغة في الاحاد او عدم مجاوزة
الحد لها والنهاية عندها علة ترجع للمعنى اه وهو عكس ما
في المحشي وهو الظ وان كان ما في المحشي هنا في الاشموني واقره
صب تامل اه شيخنا **قوله** ولزوم علامته الخ فيه
انه غير مسلم بالنسبة للممدودة لقول المتن والف التانيث
حيث مد او تاؤه منفصلين عدا اه صب على الاشموني اه
شيخنا وفيه نظر فتدبر **قوله** المشتمل على علة الخ صريحه
ان الضمير راجع الى خصوص منتهى الجموع والمختوم بالف التانيث
وليس كذلك بل هو راجع لما لا ينصرف مطلقا لا بقيد كونه
مشتملا على علة تقوم مقام علتين كيف يفيد عطف
العلات تامل **قوله** اى اقصى الجموع اى اقصى اوزان
الجموع ان قلنا الاضافة على معنى من فان قلنا ان المعنى
الذي تنتهي اليه الجموع لم يحتج لما ذكره شيخنا **قوله**
وضابطه عندهم اى ضابط ما كان على صيغة منتهى
الجموع **قوله** وبومتها في الخ فيه انه لا حاجة لهذا
الشرط لاخراج نحو ما ذكر لانه خارج بالجمع لان ظفارا مفرد
لا جمع وكذا ما ذكر معه وكذلك نحو يمان وثمان خارجان
بالجمع لكن يلزم على تقييد المحشي بالجمع ان الضابط لا يشمل
سراويل فانه مفرد لا جمع سروالة خلافا لمن زعم ذلك
مستندا لقول القائل عليه من اللوم سروالة فان هذا
مصنوع فالاحسن ان ما في قول الش وهو ما كان الخ واقعة
على لفظ يشمل الجمع كمثال الش والمفرد كسراويل والاولى
للمحشي ان يسلك في ضابط ما سلكه الاشموني وحواشيه
فيقول وضابطه عندهم كل لفظ اوله مفتوح لا نحو عذافر
وثالثه الف ليست عوضا لا نحو يماني وثماني فيصرفان

ه

لكون الفيهما عوضا عن احدى ياءى النسبة المحذوفة فان الاصل يمنى وتهمى
وبعد تلك الالف كسرة اصلية ولو تقديرا فدخل دواب ونحوه
وعذارى فانه مكسور الراء فى الاصل وقال بعض انه ممنوع
لالف التانيث لا لصيغة منتهى الجموع وقد يقال لا مانع من انه
وخرج بتقييد الكسرة بالاصالة نحو تدان وتوان وان شابه فى
اللفظ مساجد الا انه فى الاصل مضموم النون كبقية مصادر
كتفاعل وانما كسرت النون لاجل الياء وتلك الكسرة على اول
حرفين ولو تقديرا نحو جوار وغواش او ثلاثة احرف اوسطها
ساكن لا نحو كراهية وطواعية وملائكة ولا بد فى هذا
كسابقه وما بعده من اصالتهما لتخرج ياء النسب نحو ظفارى
بفتح الظاء نسبة لظفار كذلك بلد يجلب منها بعض الطيب
وحوارى نسبة لحوار وان لم ينطق به **قوله** وان لم
يكن منسوبا حقيقة اى لعدم وجود المنسوب اليه اذ لم
يسمع حوار ولا حوال **قوله** الف بعدها الف الخ الاولى
كما فى الاشمونى الف قبلها الف وهو كذلك فى بعض النسخ
قوله وهى تمنع مطلقا الخ الضمير راجع لالف التانيث
وخرج باضافتها للتانيث الف الالحاق وهى الداخلة لالحاق
اسم باسم فى عدد الحروف فلا تمنع الا اذا كانت مع العلمية
ولم تكن ممدودة بل كانت كالف ارطى اسم شجر للالحاق
بجعفر وكذلك خرجت الف التكثير اى تكثير حروف الكلمة
كالف قبعثرى اسم للجمل على احد التفاسير فلا تمنع الا
مع العلمية والفرق بين الف التانيث والف غيره ان الف
التانيث لا تلحقها تاء بخلاف غيرها فقد قيل ارطاة وقبعثراة
والفرق بين الف الالحاق والتكثير ان ما لحقته الف التكثير
ليس من اوزان الاسم الاصلية ما عدد حروفه كعدد
حروف مدخولها فان غاية احرف الاسم الاصلية خمسة
وقبعثرى احرفه ستة فليس ملحقا اه شيبينى **قوله**

والتركيب جعل الخ اى التركيب من حيث هو واما التركيب المزجي
فهو كل اسمين جعلا اسما واحدا منزلا ثانيهما من الاول
منزلة تاء التانيث مما قبلها واعترض اللقاني هذا الحد
بانه لا يشمل نحو معدى كرب ولا نحو سيبويه ومنشاوه
جعل وجه التنزيل فتح ما قبل كل وجريان الاعراب اللفظي
عليه ولو جعل وجهه لزوم ما قبل كل حالة واحدة في احوال
الاعراب الثلاثة وجريان حركات الاعراب ولو محلا عليه لم
يتجه هذا الاعتراض وقد يؤيد ما قلنا التعبير بتاء التانيث
التى قد يكون ما قبلها ساكنا كما في بنت واخت دون هاء التانيث
وعلى هذا فالعددي من المزجي لشمول كلتم يعنى له لما علمت من
ان المراد بالاعراب فيما يشمل الاعراب المحلي اه صبـ **قوله**
من الصرف اى ان لم يكن هناك علة اخرى زائدة على العلمية
كفنام زيد علما **قوله** وعدمه اى ان كان هناك علة
اخرى زائدة على العلمية كالتانيث في ابى هريرة **قوله**
ولقائل ان يقول الخ نقف على الاشمونى في باب العلم ما حاصله
انه اختلف في المركب الاسنادى المجعول علما فقال ابن الضائع
انه لا معرب ولا مبنى بل هو محكى وذهب بعضهم وهو المشهور
الى انه مبنى والحق انه معرب بحركات مقدرة في اخره كالالف
في شاب قرناها واليه ذهب كسيبويه وذكر في التسهيل انه ربما
اضيف صدر ذي الاسناد الى عجزه ان كان ظاهرا نحو جاد
برق نحره واحترز عن الضمير نحو جئت وخرجت مسمى بهما فلا
يجوز الا الحكاية واجاز بعضهم اعرابه بالحركات الثلاثة
على التاء والتنوين فنقول هذا جئت ورايت جئتا ومررت بجئت
اوكلوه الدماميني اه والظاهر ان الجملة قبل جعلها علما لا توصف
باعراب ولا بناء لانهما من خواص المفردات وما نزل منزلتها
كالجمل الحالة محل المفردات وبهذا تعلم ما في المحشى **قوله**
ويمكن ان يقال الخ محصله ان المركب الاسنادى المجعول علما

١١

لما اعتبرت فيه صورة الجملة التى ليس لها دخل فى باب التصرف
وعدمه لم يحكم بالانصراف ولا بعدمه **قوله** فانه مبنى
على فتح الجزئين فيه تساهل لان فتحة الجزء الاول فتحة
بنية لا فتحة بناء **قوله** فانه مبنى على الصحيح اى على
الكسر وقيل معرب غير منصرف كالمختوم بغير ويه وقيل مبنى
على الفتح كخمسة عشر **قوله** معدى كرب بكسر الدال
على غير قياس اذ كان مصدرا ميميا اذ القياس فتحها كمرمى
وكرب بمعناه الفساد او الحزن او الكربة والمراد عداه وجاوزه
الفساد وهذا فى الاصل والا فهو علم لا يفهم منه الا المعنى
العلمى **قوله** وحضرموت حضر بفتح الحاء وسكون الضاد
المعجمة اسم حصن بالموصل كانت فيه قبائل من قضاعة
والموت ضد الحياة ثم جعلا اسما واحدا للملك من ملوك حمير
قوله وبعلبك بعل اسم صنم وبك اسم شخص كان
يعبده ثم جعلا اسما واحدا **قوله** ويجوز فيه الصرف
والبنا الذى فى الاشمونى وحاشيته العلامة الصبان انه
ان المركب تركيب مزج غير المختوم بويه فيه اربعة اوجه
الاول انه يعرب الجزء الثانى اعراب ما لا ينصرف والجزء
الاول يبقى على ما كان عليه من فتح او سكون الثانى فتح
الجزئين ما لم يكن الجزء الاول معتلا كمعدى كرب والا
فيبقى على سكونه كخمسة عشر فيكون مبنيا على فتح اخر
الجزء الثانى الثالث انه يضاف صدره الى عجزه فيخفض العجز
ويعطى ما يستحقه لو انفرد من صرف او غيره ويمنع من
الصرف للعلمية والعجمة نحو مررت براه هرمز ويجرى الصدر
بوجوه الاعراب الا ان الفتحة لا تظهر فى المعتل نحو معدى
كرب الرابع انه يمنع العجز من الصرف مطلقا مع جريان
الصدر بوجوه الاعراب فقول المحشى ويجوز فيه الصرف
لم يوافق واحدا من هذه الاوجه ولعل الصواب منع الصرف

ويكون مراده منع الصرف في الجزء الثاني مع اضافة الجزء الاول
اليه وجريان الاعراب عليه او يقال ان كلامه محمول على القول
الثالث ان يكون الجزء الثاني مصروفا ان لم يوجد فيه علتان
والاعراب على الجزء الاول المضاف للثاني وكتب شيخنا ما نصه
قوله ويجوز فيه الصرف والمناسب عبارة ق ل ويجوز فيه اضافة
الجزء الاول الى الثاني فيجر بالكسرة ما لم يوجد ما يمنع صرفه
ويجوز ايض بناء الجزئين كخمسة عشر اه وقوله ما لم يوجد الخ
من جملة ما وجد فيه ذلك هرمز من رام هرمز لانه وجد فيه مع
التعريف من حيث انه جزء العلم المعرفة العجمة فيمنع من الصرف
وما لم يوجد فيه ذلك كموت من حضرموت فانه ليس فيه مع
التعريف سبب ثان فيجر بالكسرة وينون والجزء الاول منهما
بحسب العوامل وكرب من معدي كرب كهرمز عند من قدره
اسما للكربة وكموت عند من قدره اسما للحزن افاده صبح
شم الاشموني ولم ار فيهما مع ما معي من مواد الكتاب ما قاله
المحشي هنا من جواز الصرف الا ان يكون اراد الاضافة فتدبر
اه اي اضافة الجزء الاول للثاني مع صرف الثاني **قوله**
اسم بلدة ينبغي ان يقول اسم بلدتين ليكونا مما نحن فيه ولما
اذا كانا اسمي بلدين فيكونان مذكرين كنوح ولوط اه صب ومما
يدل على كون البلد مذكرا قوله تعالى لا اقسم بهذا البلد
اه شيخنا **قوله** وان كان الثاني معنويا الخ فيه ان المعنوي
فيما جرد من العلامة كما في اول المقولة وفي الاشموني ان اللفظي
ما فيه التاء والمعنوي ما خلا منها فافهم اه شيخنا الا ان يقال
ان ما تقدم تعريف للمعنوي فقط لا للمعنوي الشامل لبعض
صور اللفظي لانه اعم مما سبق **قوله** وشرطها ايض الخ هذا
يفيد خروج ابراهيم على مذهب من اشترط تحرك الوسط اذ
وسطه ساكن مع عدم صرفه اتفاقا من المذهبين لوجوده في العجمة
فلذا ناسب تقرير المذهبين بما في الالفية وشرحها للاشموني

من ان الزيادة على ثلاثة احرف تمنع الصرف اتفاقا وهل هي شرط فيخرج الثلاثي مطلقا والشرط هي او تحرك وسط وسيط كثلاثي فيمتنع المتحرك الوسط منه اه شيخنا اى فعلى القول الاول لا يمنع الثلاثي مطلقا وعلى الثاني لا يمنع الثلاثي الساكن الوسط اى لا يجب منعه بل يجوز او يمتنع فالقول الثاني تحته قولان بالنظر للمفهوم تأمل **قوله** امثالها خبر عن رضوان وما بعده والضمير في امثالها راجع لهود وشعيب وما بعدهما قال العلامة الشيبيني الظ ان يحيى ليس اعجميا وانه منقول من الفعل المضارع كاحمد وكذا ادم على القول باشتقاقه وكذا ذو الكفل ثم رايت في البيضاوي وغيره في تفسير سورة مريم ان الاظهر ان يحيى اسم اعجمي ويحتمل انه منقول عن الفعل كيعمر ويعيش وفي شرح الهمزية لابن حجر صح احتمال عربية ادم على القول باشتقاقه واعلم انهم قرروا ان العجمة راجعة الى اللفظ وانها فرع عن العربية لكن قد يتوقف في فرعية العجمة اى فرعية كون اللفظ اعجميا مع ان العربية متاخرة الا ان يقال ان فرعيتها بالنظر لاستعمال العرب اذ الاصل ان يفيد العربي لمعنى بالفاظ عربية وفيه ما لا يخفى اذ لا يظهر الا لو جعله العربي علما لغير ما وضع له في لغة العجم وذلك ليس بلازم واعلم ان اسماء القبائل والامكنة ونحوها ان لوحظ تاويل معناها بمذكر صرفت او بمؤنث منعت فالتذكير باعتبار المكان مثلا والتانيث باعتبار البقعة مثلا ومن ذلك قوله تعالى اهبطوا مصرا مع قوله تعالى ادخلوا مصر نعم ان ورد عن العرب تذكير فقط او تانيث فقط اتبع ومن الثاني دمشق هكذا قيل قلت لا مانع من التاويل فان حمل على الاولى فقد يسلم اه فتامله **قوله** اى وزن مختص الخ وذلك كصيغة الماضي المفتتح بتاء المطاوعة كتعلم او بهمزة وصل كانطلق واستخرج اعلاما لكن بعد التسمية تكون

همزة قطع وكصيغة الماضي المبني للمجهول علما وكصيغة الامر من غير فاعل ومن غير الثلاثي كانطلق ودحرج واما ما صيغ للامر من فاعل كضارب بكسر الراء امر من ضارب بفتحها فليس من المختص ولا مما به الفعل اولى بل به الاسم اولى واما ما صيغ من الثلاثي فهو مما الفعل به اولى **قوله** على وزن المجهول اي واما علم وزنه تعلوم فليس من المختص ولا مما به الفعل اولى **قوله** ولما دئل اي اسم لنوع دويبة شبيهة بنت عرس **قوله** فان لم يكن الوزن الخ فيه قصور فكان الاولى ان يقول فان لم يكن الوزن مختصا بالفعل فشرطه ان يكون الفعل به اولى اما لكونه غالبا فيه كاثمد بكسر الهمزة والميم حجر الكحل واصبع بكسر الهمزة وفتح الموحدة واحد الاصابع وابلم بضم الهمزة واللام بينهما موحدة ساكنة في سعف المقل حال كون الثلاثة اعلاما فان موازنها في الفعل اكثر منه في الاسم كالامر من ضرب فانه موازن اثمد والامر من ذهب فانه موازن اصبع بفتح الباء والامر من كتب فانه موازن ابلم واما لكونه مبدوا بزيادة تدل على معنى في الفعل كاحمد ونحمد وتغلب ويشكر اعلاما فهذه مبدوءة بحروف تدل على معنى في الفعل كالتكلم والغيبة والخطاب ولا تدل على معنى في الاسم كافكل بفتح الهمزة وسكون الفاء بينهما وهو الرعدة واكلب بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم اللام فان نظائرهما تكثر في الاسماء والافعال لكن الهمزة من افعل وافعل تدل على معنى في الفعل نحو ذهب واكتب ولا تدل على معنى في الاسم فكان المفتتح بهمزة احدهما من الافعال اصلا للمفتتح بهمزة احدهما من الاسماء ومن نظائر افكل من الاسماء ابيض واسود وافضل ومن الافعال اذهب واعلم واسمع ومن نظائر اكلب من الاسماء اعصر واوجه واعين ومن الافعال انصر وادخل واخرج وقد تجتمع الغلبة والبدا

بالزيادة نحو يرمع بتحتية وراء فميم فعين معجمة بوزن يضرب اسم لحجارة بيض دقاق تلمع وتنضب بفوقية فنون فضاد معجمة فموحدة بوزن تنصر اسم شجر ولعلها يختص بالاسم او يكون الاسم به اولى او يكون فيهما على حد سوى فلا يمنع الصرف في الوزن المختص بالاسم فعل بسكون العين كضخم وضخم ومن الوزن الذى به الاسم اولى فاعل نحو كاهل فانه وان وجد في الفعل كضارب امر من ضارب الا ان الاسم به اولى لكونه فيه اكثر ومن الوزن المستوى ان فيه فعل بفتح العين وفعلل فان الصيغة الاولى توجد في الاسم كشجر وحجر وفي الفعل كضرب والصيغة الثانية توجد في الاسم كجعفر وفي الفعل كدحرج **قوله** فانظره في الحاشية قال شيخنا محصله انه يشترط في تاثير وزن الفعل عدم قبول الاسم التاء بحسب الاصل او العلمية اذ بلحوقها يخرج عن وزن الفعل فاسود لا يقبل التاء بحسب الاصل اذ مؤنثه سوداء وقبوله التاء في اسودة اسم للحية الانثى الشوود ليس بحسب الاصل فهو ممنوع لوزن الفعل والوصفية لعروض لحوق التاء بعد الاسمية واحمر كاسود الا انه لم يقل منه احمرة ويعمل وصفا للطموع على العمل يقال في مؤنثه يعملة للناقة البختية المطبوعة على العمل قال يا ز يد زيد اليعملات غير ممنوع لقبوله التاء فاذا سمى به صار لا يقبل التاء فانه يمنع للعلمية ووزن الفعل ووجد فيه الشرط وهو عدم قبوله التاء للعلمية ويشترط لزوم الوزن هيئة واحدة فلو تغير كامرئ وابنم فانهما في حال الرفع كاخرج وفي حال النصب كاعلم وفي حال الجر كاضرب في لغة من اتبع حركة ما قبل الاخر له لم يؤثر في منع الصرف فاحرز واليهم عليهن مصروفان ويشترط ان لا يخرج بالتغيير الى وزن يخص الاسم فان خرج اليه كرد وقيل علمين فانا اصلهما

ردد وقول ولكن الاعلال والادغام اخرجهما الى المشابهة
برد وديك لم يؤثر منع الصرف فهما اذن مصروفان فلو دخل
كتغيير ولم يخرجه الى ماذكر امتنع صرفه كيزيد والتغيير العارض
كالاصلي عند س وابن مالك خلافا للمبرد والمازني وموافقيهما
فلو سميت بضرب المبني للمفعول ثم سكنت راءه تخفيفا بعد
كتسمية صرفته على راى س وصاحبه ومنعته على راى غيرهما
ولو كان مخففا قبل كتسمية انصرف قولا واحدا لكن كشرط
الاول جار مع الوصفية ايضا بخلاف الاخيرين فانهما خاصان
بالعلمية التى الكلام فيها **قوله** ومثل ذلك حسان من الحسر
بفتح الحاء وهو القتل يقال حس البرد الجراد قتله **قوله**
من كعفة الخ ومن ثم قال البعض علو له لشخص يسمى عفانا
اينصرف عفان ام لا فاجابه بان ان اعتنى به الملك لا ينصرف
والا انصرف **قوله** وله الحاق اى ولا قلب ولا تخفيف
وله لافادة معنى زائد فخرج بقولنا ولا قلب ايس مقلوب
ياس وخرج بقولنا ولا تخفيف فخذ بسكون الخاء مخفف
مكسورها وخرج بقولنا ولا لافادة معنى زائد رجيل تصغير
رجل والمعنى الزائد هو التحقير **قوله** دليل غير منع الصرف
وذلك الدليل هو ما اشار اليه فيما سيأتي من ان الاصل
تعدد اللفظ عند تعدد المعنى وحيث لم يتعدد اللفظ علم
انه معدول عن متعدده **قوله** وهذا غير صحيح الخ قد
يقال الوصف في كلامه مصدر المبني للمفعول فيرجع
للوصفية ولو سلم ان المراد به الاسم كما قال فليس عدم
صحته لما قاله اذ الاسم اعم من الوصف بل لكونه ليس احدى
العلتين **قوله** وان غلبت اسميته بعد ذلك اى كما في
ادهم الوصف اصالة استعمل بعد اسما كما في قول الحجاج
لاحملنك على الادهم **قوله** بخلاف العكس وذلك كما في
اربع في قولك مررت بنسوة اربع فان من اسماء العدد لكن

كعرب

العرب وصفت به فهو منصرف نظرا للاصل ولا نظر لما عرض له من الوصفية **قوله** ناظره المراد به القلب بدليل الشرط وان كان يطلق كثيرا على انسان العين **قوله** رأيت الوليد الخ لقد كذب الشاعر فان الوليد هذا كان فاسقا متهتكا مولعا بالشرب واللهو جبارا عنيدا تفاءل يوما في المصحف فخرج له واستفتحوا وخاب كل جبار عنيد فمزق المصحف وانشد

تهدد كل جبار عنيد	فها انا ذاك جبار عنيد
اذا ما جئت ربك يوم حشر	فقل يا رب مزقني الوليد

فلم يلبث الا اياما حتى ذبح وعلق رأسه على قصره ثم على سور بلده نسأل الله السلامة من شرور انفسنا اه صبان **قوله** ان شمت الخ يحتمل ان تكون ان مصدرية حذفت قبلها لام التعليل وان تكون شرطية اي بحوابهما مرفوعا لان فعل الشرط ماض والاستفهام للتقرير وشمت بكسر الشين المعجمة اي نظرت وبريقا تصغير برق وتالق لمع والاولق الجنون وجملة اعتاد اولقا حال من المضاف اليه او نعت له لانه نكرة في المعنى كمثل الحمار يحمل اسفارا كذا قاله العيني وتبعه غيره وفي الحالية نظر لعدم شرط مجيء الحال من المضاف اليه صبان **قوله** ثلاثة افعال في وجه الخلاق اشكال ولعل المراد بالصرف التنوين وهو موجود تقديرا على القولين الاخيرين مع الاضافة او ال ثم ان كان ترك التقييد بعدم الاضافة او ال لوضوحه او لانه جار على مذهب من يقول انه عند ال او الاضافة منصرف كما هو احد المذاهب التي ساقها المحشي **قوله** واصطلاحا قطع الحركة الخ هذا مبني على ان الاعراب لفظي كما يأتي قريبا **قوله** الاسقاط يقال حذف الحرف اسقطه **قوله** والقطع يقال حذف رأسه قطعها **قوله** والوصل يقال حذفه بجائزة وصله بها **قوله** اي منه لحاجة

لتاويل فى يمن بل الظ ان الحذف من الكلمة فى حال الخط الا ان
يراد بالخط المخطوط **قوله** حال من الواو وفساده ظ للمتنبه
فالصواب ان تبعا علة لقوله حذفت فى الخط **قوله** حذفت
ضمة الواو الاولى الخ او يقال تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت
الفا وحذفت الالف لالتقاء الساكنين الخ وهو اولى كما افاده
المحشيون **قوله** وانما لم يحذف واو الضمير الخ قال
العلامة الشيبيني ولك ان تقول حذفت واو الضمير للتقاء
الساكنين ولا يضر فى الحذف كونها كلمة لثبوت مثل هذا
الحذف فى الفعل الصحيح كتنصرن بضم الراء خطابا لجماعة
الذكور مؤكدا بالنون وهذا الوجه هو الظ ويشهد له
كلام النحاة فى مواضع حذف الفاء وعليه درج العلامة
السيوطي فى تفسير الاية واعتراض محشيه عليه لا وجه
له كما الحقناه بالهامش هناك وان بلغنى ان بعضا انكر
على فلا حول ولا قوة الا بالله **قوله** خلافا للشيخ الشنوانى
قد يقال الحق ما سلكه لان لا يرد ان الكلام فى المعربات
كما تقدم ذلك فالاعتراض عليه فى اقتصاره على ناقل الاعراب
سببه الغفلة كما تقدم والاستناد الى ان المبنى فى محل جزم
لا مجزوم لا يصلح الارد على المعترض فتامل اه شيبينى
قوله لو اسقط الخ اشتهر الجواب عن مثل ذلك بان المراد
بالاخر ما ليس اولا فيصدق بالالف مثلا وما قبلها من
حروف الكلمة فالظرفية من ظرفية الجزء فى الكل ولكن
ربما يقال ان الكلام ح يصدق بالف يخاف اذ هى مظروفة
فى غير الاول فيقتضى خروجه من الصحيح الاخر وليس كذلك
الا ان تقييد الالف وما بعدها بالمتطرفة فاحتفظ عليه
اه شيبينى او يقال الظرفية من ظرفية الخاص فى العام
فتامل **قوله** او يقرأ بضم حرف المضارعة وقوله من اقرا
الضيوف المناسب ان يقول من اقرا القران لانه يقال اقرا غيره

القران يقريه اقرأ أو يقال قرى الضيف يقريه بفتح حرف المضارعة قرى ولا يقال اقرأ الضيف يقريه اقرأ **قوله** ويوضوء بفتح الياء وضم الضاد مضارع وضوء بمعنى حسن وجمل **قوله** ثم دخل الجازم الخ اى بعد الابدال واما اذا دخل الجازم قبل قلب الهمزة فسكنها ثم قلبت الهمزة لينا لم يجز حذف ذلك اللين لاستيفاء الجازم حقه وهو حذف الحركة التى كانت موجودة قبل الابدال والابدال بعد دخول الجازم قياسى لان الهمزة ح تكون ساكنة بخلافه قبل دخوله فانه شاذ لكون الهمزة متحركة فتكون متعاصية بالحركة عن الابدال **قوله** والاظهر من قبيل علم الجنس التحقيق ان اسماء التراجم والكتب من قبيل علم الشخص على ما حققه العصام وتبعه المتاخرون وكذا اسماء العلوم وقوله غير مراعى فيها المعنى الاصلى لا مانع من ملاحظة ذلك مع العلمية بل الظ ملاحظة ذلك فى قولهم تتمه وفرع اه شيبينى لكن تقدم لك ان جعله علم جنس ليس مبنيا على التدقيق الفلسفى بل هو تعدد حقيقى لما تقدم وتقدم عن الصبان انه مبنى عليه وان للتدقيق الفلسفى صورتين **قول** الشارح فى ذكر حاصل لا يخفى ان الذى يحصل انما هو المعانى واضافة ذكر الى ما بعده من اضافة الدال للمدلول ان كان الذكر بمعنى المذكور اى الفاظ مذكورة وظرفية الفعل فيه ح من ظرفية العام فى الخاص فان كان الذكر باقيا على مصدريته احتيج لتقدير مضاف اى ذكر دال حاصل الخ وعلى هذا فالظرفية من ظرفية المتعلق بفتح اللام فى المتعلق بكسرها اى الفاظ يتعلق بها الذكر المتعلق بدال حاصل الخ وتلك الالفاظ هى عين دال حاصل الخ **قوله** ولا يصح ان تكون من هنا الخ بناء على انها متعلقة بذكر ولك ان تجعلها للابتدا كما هو الظ من مقابلتها بالى وتكون متعلقة بحاصل اى المتحصل من الاول الى الاخر ولا شك فى صحة

ان التحصيل متعلق بمدخول من على معنى انه ابتدا منه كما فى سرت من البصرة فالسير متعلق بمدخول من على معنى انه ابتدا منه اه شيبيني او بجعلها للابتدا متعلقة بمحذوف حال مما تقدم او متعلقة بتقدم **قوله** اما لان المراد بالمعربات الى ان قال فال فيه للجنس هذا غير صحيح لان المراد الحقيقة فى ضمن الجميع اى الالفاظ المعربة وانقسام الحقيقة باعتبار محالها التى هى الالفاظ الخارجة فالمتعين هو الجواب الثانى اه شيبيني وهذا مبنى على ان المراد بالاثنين فى قوله الصادق بالاثنين الفردان واما اذا اريد بالاثنين النوعان اعنى المعرب بالحركات والمعرب بالحروف لان الجنس كما يصدق بهذين النوعين يصدق بغيرهما لو فرض وجود الغير فى الخارج كان كلامه صحيحا **قوله** والمراد اربعة ابواب لا حاجة اليه **قوله** ولفظ انواع زائد الخ فيه انه وان فهم مما بعد الا انه لا يعد زائدا للتوكيد **قوله** الا ما الحق منهما الخ تقدم ان المفرد فى باب الاعراب ما ليس مثنى ولا مجموعا ولا ملحقا بهما ولا من الاسماء الخمسة وتقدم ان جمع التكسير هو الذى تغير فيه بناء المفرد من غير لحوق علامة جمع فلا حاجة الى الاستثنا فلا تغفل اه شيبيني **قوله** لانه ليس هناك افراد مما دخل تحت كل تخلفت عن الحكم الخ فيه نظر لان كلام المص يقتضى ان الفعل المضارع يخفض بالكسرة والاسماء الثلاثة تجزم بالسكون وليس كذلك مع ان المصنف لم يتعرض لذلك فى الاستثنا فلا بد من حمل الكلام على الكل المجموعى لاجل تخلف بعض الاحكام الذى هو الخفض والجزم فى بعضها الذى هو الفعل المضارع بالنظر الى الخفض والاسم باقسامه بالنظر الى الجزم لعدم دخوله فيه هذا مراد الش وهو لا ينافى ان الثلاثة اشيا الخارجة ملاحظ خروجها من قوله كلها حتى يصح ما اجمعوا عليه من انه لا يحتاج

الى حمل الكل على الكل المجموعي الا اذا لم ينظر الى قوله فيما ياتى وخرج
عن ذلك الخ الذى هو فى قوة الاستثنا اما اذا نظر اليه فكل
على معناها الشايع الذى هو الكل الجميعي وحاصل ما يقال ان
هذا المقام ان فيه شيئين الاول انه يفيد ان كل واحد من
هذه الاربعة يرفع بالضمة وينصب بالفتحة ويخفض بالكسرة
ويجزم بالسكون مع ان الفعل لا خفض فيه فضلا عن كونه
بالكسرة والثلاثة الاخيرة لا جزم فيها فضلا عن كونه بالسكون
فدفع هذا الشيخ بقوله اى فجميعها يرفع الخ وان كان بعضها
يختص بكذا وبعضها بكذا والمعنى اذن الثلاثة الاول
ترفع بالضمة وتنصب بالفتحة وتخفض بالكسرة والفعل
يرفع بالضمة وينصب بالفتحة ويجزم بالسكون الثانى انه
بعد هذا التوزيع يقال ان الثلاثة الاول لا تنصب كلها
بالفتحة ولا تخفض كلها بالكسرة والرابع لا يجزم بالسكون
دائما فيدفع هذا بحسب الاصل واما ما لم يوجد فيه ذلك
فمما خرج عن الاصل ومن لم يؤده فهمه الى هذا اطال المقال
واتعب نفسه فيما قال فلا اعتراض على الشيخ الدقيق الفكر
والنظر الجارى على ما يشهد له الحس والعقل ولا يغرنك اجماعهم
على الاعتراض عليه والله الموفق اه شيخنا وشيخى
قوله قلت ان سلم الخ ظاهر تاتى المنع بان يقال لا نسلم
ان المعتل عند النحاة يختص بما اخره حرف علة لان هذا
يحتمل ان يكون مذهبا لبعض النحاة لا لجميعهم والمص ليس منه
تامل **قوله** فعلى هذا يكون حقيقة عرفية قال العلامة
الشيشينى هكذا قالوا هنا قلت ح لا يرد ما كتبوه على قول
المص سابقا فى تثنية الاسماء خاصة فلا تغفل **قوله**
ومن العرب من يلزمه الالف الخ المناسب ان يقول
والزامه الالف واعرابه كالمفردات الخ ليكون معطوفا على
قوله الزامه الالف واعرابه كالمقصور الخ فيستفاد

ح انه مقابل للمشهور كالذى قبله اه شيخنا **قوله** واعرابه اعراب ما لا ينصرف مع لزومه الالف قال العلامة الشيبينى هكذا قالوا وهو يفيد لزوم الالف ولو نقل من حالة النصب او الجر ملاحظا خصوصها وقد يتوقف فيه وكذا يقال فيما ياتى من بعض اوجه اعراب جمع المذكر السالم فراجعه **قوله** واعرابه كجين الخ تخصيص هذا بالمسمى به غير ظاهر اذ هو يجرى فى غير المسمى به من الجموع عند قوم كما يعلم من متن الالفية وشرح الاشمونى اه شيخنا **قوله** وشبه العجمة اى لانه ليس فى الاسماء العربية المفردة ما اخره واو ونون زائدتان **قوله** اى المضموم ما قبلها الى ان قال نحو وانهم عندنا لمن المصطفين الصواب كما فى بعض النسخ نحو المصطفون **قوله** بيان حقائق الافعال اى وبيان عددها واسمائها وقد ذكرهما بقوله ثلاثة ماض الخ وبيان احكامها وقد ذكرها بقوله فالماضى مفتوح الاخر الخ على ما ذهب اليه الشارح وسياتى الكلام عليه وبيان النواصب للمضارع منها والجوازم فاقتصار المحشى رحمه الله على ما ذكره لا دليل عليه اه شيبينى **قوله** جمع فعل بفتح الفاء اى على القياس او بكسرها على ما هو المسموع **قوله** لانها لا تنحصر فى ثلاثة فيه انه ان اراد ان افراد الافعال اللغوية لا تنحصر قلنا كذلك افراد الافعال الاصطلاحية لا تنحصر كما سيعترف بذلك اخر القولة وان اراد ان انواع اللغوية لا تنحصر فباطل لان انواع اللغوية تنحصر من حيث زمانها فى ثلاثة ايضا اذ هى ماضوية او حالية او استقبالية كما ان الافعال الاصطلاحية كذلك باعتبار الزمان الماخوذ فيها جزأ فقوله ثلاثة لا يدل على التقييد بالاصطلاحية فالصواب الاستدلال على ذلك بما ياتى فى كلامه كالفتح والجزم ودخول احرف الزيادة فى الاول اه شيبينى **قوله** فال فيه للعهد الذهنى لو جعل اللام للاشارة الى الفعل

المتقدم في قوله اسم وفعل لكانت ال للعهد الذكري وان
اختلفا افرادا وجمعا وانما لم يكن ال للاشارة الى الافعال
من قوله وللافعال من ذلك مع انه موافق له جمعية لان
الافعال هناك مراد بها المعربة بخلاف ماهنا فافهم اه شبيبني
قوله لان لام الجنس الخ فيه انه تقدم له ان اللام للعهد
لكن تقدم ان العهد لا ينافي الجنس اذا كان المعهود جنسا
وحقيقة كما هنا ثم ان ظاهره ان الحصر لا يتاتى الا اذا كانت
اللام للجنس وهذه طريقة مرجوحة جرى عليها المحشي
تبعا للشيخ على الاجهوري ولذلك قيل ان المناسب ان
يقول مبتدا بجنس لام عرفا منحصر الخ وبعضهم قرر ان
الحصر ماخوذ من الاقتصار في مقام البيان تامل **قوله**
او قارن بعض وجوده فهو الامر قال شيخنا فيه ان ماكان
للمضارع جعله للامر وبالعكس على ان المقارنة لبعض الوجود
ليست بلازمة في المضارع والذي في م دانه ان تاخر التلفظ
بر فالماضي او تقدم فالمستقبل او قارن فالحال اه وهو ظاهر
قوله قدم على المضارع الخ في صب قدم الماضي على ما بعده
لسبق مدلوله على مدلول ما بعده فان الماضي وقع وانفصل
وغيره لم يحصل وقيل ان المضارع سابق من حيث ان الشيء
مستقبل اولا ثم يصير ماضيا والاول ناظر لشيئين شيء ماض
وشيء غيره والثاني ناظر لشيء واحد تجري عليه الازمنة
قوله بان يكون الحدث والزمان معتبرين الخ محصله
ان معنى قول الشم ما دل الخ لفظ دل دلالة تضمنية على
حدث مقيد باقترانه في الوضع بزمان هو والحدث المقترن
به مدلول له فليس اذن في كلام الشم ان المدلول المطابقي هو
الحدث حتى يعترض عليه بانه لا يقتضي دخول الزمان في
مفهوم الفعل بل الذي فيه ان الحدث المقيد بانه صاحب
الزمان في الوضع مدلول تضمني وهل هو مع المصاحب في

الوضع معنى تضمني او مطابقي مبني على اعتبار النسبة وعدمها
وبه تعلم انه ليست الدلالة على الحدث المقيد بالمصاحبة
في الوضع للزمان مطابقة اعتبرت النسبة ام لا فلا يصح
اذن توركه المحشي على م داه شيخنا وقال الشبيني ان كان
المراد الاقتران في الخارج والوضع فقط كان قوله اولاه دل
معناه دل دلالة تضمنية وهي الدلالة على جزء المعنى
اذ هو موضوع للحدث والزمان فقط على كلام الجمهور والذي
دل على النسبة جملة الكلام على ما سبق لك هل النسبة
جزء من الكلام اولا وان اريد الاقتران بالزمان في الدلالة
ايضا كانت الدلالة دلالة مطابقية اذ هي الدلالة على تمام
المعنى **قوله** البجائي بكسر الباء نسبة لبجاية قرية بالمغرب
قوله والاعتبار انما هو باصل الوضع دخل بهذا نحو
بعت مما هو للانشا والماضي المراد منه المستقبل عند
الاشارة الى القطع بالوقوع كاتى امر الله وعند النفي بلا وان
في جواب القسم او بعد كلما المجازاة غير لو او بعد ما النائبة عن
الظرف نحو ما دامت السموات او بعد همزة التسوية او بعد
كلما او حيث او حرف التحضيض الطلبي او الواقع صلة عام او
صفة عام ككل رجل اتاني او في التعاريف لانه في الاصل
للمضي وهذا الاستعمال عارض ودخل نحو كاد وعسى ونعم وليس
مما انسلخ عن الزمان لانها تدل بالوضع على الزمان وخرج اسم
الفعل كهيهات لان معناه غير مقترن بزمان لانه لفظ الفعل
والمراد بزمان ولو توهما فدخل في التعريف خلق الله الزمان
واراد في الازل كذا التوهم العقل الزمان افاده م د لكن اسم
الفعل خارج بايقاع ما على فعل **قوله** ورد ذلك ابن مالك
بما يطول هو ان ما ذكر ليس مختصا بالمضارع بل يوجد في
الماضي اما الاول والثاني فانك اذا قلت ذهب زيد احتمل
قرب الذهاب وبعده فاذا ادخلت قد فقد تخصص واما الثالث

فلوقة

فلان الماضي يقبل اللام اذا وقع جوابا للواو واما الرابع فليس
بمطرد ولو سلم فالماضي ايضا يجري على الاسم كفرح فهو فرح
واشر فهو اشر وغلب غلبا وجلب جلبا واختار ابن مالك
ان وجه الشبه المقتضي للاعراب توارد المعاني المختلفة عليه
كالاسم في نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن فانه يحتمل النهي
عنهما مطلقا والنهي عن المصاحبة والنهي عن الاول واباحة
الثاني فالفعل الاول مجزوم على الاول والثاني منصوب على
الثاني ومرفوع على الثالث على الاستئناف وكذلك الاسم
نحو ما احسن زيد بالوقف فانه يحتمل ان يكون منفيا او متعجبا
منه او مستفهما عنه فعلى الاول تفتح النون وترفع الدال وعلى الثاني تفتح
النون وتنصب الدال وعلى الثالث ترفع النون وتخفض الدال ورد ما اختاره بان
الماضي ايضا قابل للمعاني المختلفة نحو ما صام واعتكف فانه
يحتمل كون المعنى ما صام وما اعتكف وما صام معتكفا وما
صام ولكن اعتكف **قوله** وفيه ما تقدم الخ تقدم ما فيه
قوله لان الوضع الخ وقولهم اسم الفاعل حقيقة في الحال
مجاز في الاستقبال حذف منه الكاف اي كالحقيقة لكثرة
الاستعمال او معناه في الحدث المتحقق بالفعل والحدث الغير
متحقق بالفعل فاذا كان الفعل حاصلا كان حقيقة لا لان
الزمان حاضر بل لتحقق الفعل وان لزم حصول الزمن وان لم
يكن حاصلا كان مجازا لعدم حصول الفعل لا لاستقبال
الزمن وان لزم وفرق بين المعتبر في المفهوم واللازم الغير
المعتبر افاده ش ن **قوله** وكذلك اسم الفعل لا حاجة
الى اخراجه كالذي قبله بهذا القيد لانه لم يدخل فيما التي
بمعنى فعل كما فسرها به اولا نعم لو فسرها بلفظ لساغ
ذلك **قوله** هو القدر المشترك الخ هذا بيان للمحال العرفي
والا فالمنطقي جزء لا يقبل القسمة **قوله** وجمعه امس
الاول اوامر **قوله** من اضافة الصفة الخ نص الاول

قوله ابقاء الكلام على حاله فيكون من اضافة المصدر لمفعوله **قوله** اتى به على صورة الامر اى لافادة كثرة المبالغة فى التعجب فنقول فى اعراب نحو اكرم بزيد اكرم فعل ماض مبنى على فتح مقدر على اخره منع من ظهوره مجيئه على صورة الامر والباء فى بزيد زائدة لاصلاح اللفظ لانه لما غيرت الصيغة قبح رفعه لان صيغة الامر لا ترفع الظاهر وزيد الباء فى الفاعل ليصير على صورة المفعول المجرور بالباء كامرر بزيد وما ذكر من انه ماض على صورة الامر هو مذهب البصريين وقال الفرا والزمخشرى وابن كيسان لفظه ومعناه الامر حقيقة وفيه ضمير مستتر على الفاعلية والباء للتعدية داخلة على المفعول به لا زائدة اه توضيح مع شرحه **قوله** الشارح واما احكامها جعل كلام المص بيان للاحكام لا يظهر فى قوله والمضارع ما كان فى اوله احدى الزوائد فانه تعريف للمضارع عند النحويين اه شبيبى وقد يقال على تسليمه ان ذكره وسيلة لقوله وهو مرفوع الاخر ثم قال والذى يظهر ان هذا المقام الى قول المص فالماضى الخ تعاريف للافعال الثلاثة متفرعة على التعاريف بالامثلة على ما سبق لا بيان للاحكام كما قال الشارح والمعنى فالماضى هو الذى يجد اخره مفتوحا دائما والامر هو الذى يجده مجزوما دائما والمضارع ما كان الخ لكن يقال ان مفتوح الاخر دائما يصدق بنحو اين والمجزوم دائما يصدق بنحو كم فالتعريف غير مانع ولا يشمل نحو ضربوا مما حصل فيه تغيير فهو غير جامع ولك دفع ذلك بان مفتوح ومجزوم واقعان على فعل والمعنى فعل مفتوح الاخر وفعل مجزومه فلا يدخل ما تقدم وسياتى فى الشارح دفع عدم الشمول فتامل اه **قوله** الشارح فانه يضم اى لفظا كمثاله او تقديرا كغزوا ورموا ودعوا والقاعدة انه اذا اتصل بمعتل اللام واو وياء كالمها قبلها مفتوحا او مضموما بقى على حاله والا ضم نحو غزوا بفتح الزاى اصله غزووا بواوين لام الكلمة وواو

الجماعة

الجماعة استثقلت الضمة على الواو فحذفت الضمة فالتقا ساكنان حذفت الاولى لالتقائهما وبقي ما قبل الواو مفتوحا وان شئت قلت تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفا ثم حذفت ونحو سروا بضم الراء اى ساروا سارة لان فعل الواحد سرو بضم الراء وفتح الواو ويقال سرو الرجل بمعنى سار فاذا جيئ بواو الضمير قلبت فتحة واو الفعل ضمة لمناسبته واو الضمير ثم حذفت الضمة لاستثقالها على الواو فاجتمع ساكنان فحذفت واو الفعل فصار سروا بضم الراء ونحو رضوا وفعله رضى بكسر الضاد فاذا اتصل بواو الضمير ضمت الياء لاجل المناسبة ثم حذفت الضمة لاستثقالها على الياء ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم حركت الضاد بالضم للمناسبة وقد نظم تلك القاعدة مع غيرها الشيخ الصفتى في ابيات قليلة وشرحها بشرح سهل فارجع اليه ان اردت الزيادة **قوله** ومن المبنى على الفتح الظاهر ضربا الخ انما كانت الفتحة اصلية لا لمناسبة الالف لسبق انبنائه عليها بخلاف نحو غلامى في الجر فان كسره لمناسبة الياء لسبق الاضافة على دخول العامل **قوله** وانما سكن آخره عند اتصال الضمير الخ اعترض بان نحو شجرة وبقرة فيه ذلك التوالى ولم يكرهوه ولعل كانت تاؤه في تقدير الانفصال دون تاء الفاعل كما قيل للزم الحكم اذ كل منهما لا يغنى عنه ولوجب في نحو قلن مسنوع قلب الواو ياء والضمة كسرة لرفضهم الواو المتطرفة بعد ضمة ومن ثم اختار بعضهم ان ذلك السكون لتمييز الفاعل من المفعول في نحو اكرمنا بسكون الميم وفتحها وحملت التاء ونون النسوة على نا لان كلا منهما ضمير رفع متحرك متصل وخص الفاعل بالسكون لشدة احتياج الفعل اليه فخفف فيه ويمكن الجواب بان ذلك مغتفر في الاسم لخفته كشجرة وبقرة وبان حركة الاعراب خفيفة لكونها غير لازمة

قوله اقول ان قوله على خلاف الاصل الخ فيه نظر لانه لو
كان المراد بقوله على خلاف الاصل هذا المعنى لزم ان قوله الاتى
على الاصل معناه ان بناه على الفتح هو الاصل لانه مقابل له
كما يشهد بذلك الذوق مع انه لا يصح ان يقال ان الفتح
هو الاصل فى البناء بل الاصل فيه انما هو السكون والذى
يظهر ان قوله على خلاف الاصل راجع لكل من قوله كسر فانه
يسكن ومن قوله فانه يضم ومعنى كونه على خلاف الاصل انه
مخالف للاصل المتقدم وهو الفتح اللفظى اى فالتسكين
والضم اللذان معهما الفتح مقدر مخالفان للاصل من تنطق
به ومحصل كلام الشارح هنا ان قوله على الاصل معناه
ان الاصل هو الفتح اللفظى وذلك لان الاصل فى اللفظ
اذا بنى او اعرب على حركة ان تظهر عليه هذه الحركة وقوله
ما لم الخ استثناء من الفتح اللفظى لانه مبنى اذن على فتح
مقدر والى ذلك يرشد تعبيره بقوله يسكن ويضم دون
ان يقول يبنى على السكون ويبنى على الضم فليس فى كلامه ما
يدل على انه ماش على الطريقة المرجوحة وقوله على خلاف
الاصل راجع لقوله يسكن ويضم لا ليضم فقط وال
الاصل للعهد الذكرى اى خلاف الاصل المتقدم وهو الفتح
اللفظى اى فالضم والتسكين اللذان معهما فتح مقدر
مخالفان للاصل من النطق به فالشارح لم يخرج المتن عن ظاهره
فكل منهما ماش على الطريقة الراجحة وليس فى كلام الشارح ما
ينافى ذلك فهو على وتيرة واحدة فلا حاجة لما اطال به هؤلاء
الاشياخ ولا وجه لاعتراض المحشى بل مبناه فاسد كما
علمت والله ولى التوفيق قوله فلا يناسب ذلك الا
مذهب الخ لا ينافى ذلك قول المصنف اولا الافعال ثلاثة لانه لا
مانع من الحكم عليها بانها ثلاثة نظرا للصورة وان كان اصل
الامر المضارع قوله اى الصحيح الآخر وحمل عليه غيره

طرداً للباب **قوله** والعبرة فى كونه متحركاً باللفظ الخ اى لكونه اسهل والا فلو اعتبر التقدير لصح ايضاً فان الامر وهو قم اصله لتقوم حذفت اللام ثم التاء ثم اتى بهمزة الوصل ثم نقلت حركة الواو للقاف فاستغنى عن همزة الوصل ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين **قوله** بخ كف اصله لتكفف على المذهب الاول حذفت اللام والتاء ثم اتى بهمزة الوصل ثم نقلت حركة الفاء الاولى للكاف فاستغنى عن همزة الوصل ثم حركت الفاء الثانية باى حركة من الحركات ثم ادغم وهكذا يقال فيما بعده **قوله** وما لم تباشره نون النسوة لا حاجة لتقييد بناء الصحيح الاخر على السكون بذلك لانه مبنى على السكون قبل المباشرة وبعدها وكون السكون الذي مع نون النسوة غير السكون الحاصل اولا تكلف لا داعى اليه انما يحتاج الى هذا القيد فى المعتل الاخر لانه مبنى على الحذف ما لم تباشره نون النسوة والا بنى على السكون **قوله** واشمل فوجه الاشملية ان الشارح لم يستفد منه حكم فعل الامر مع نون التوكيد سواء كان صحيحاً او معتلا ومع نون النسوة اذا كان معتلا على ما علمت وحاصل المسألة انه اما ان يكون صحيحاً او معتلا وعلى كل اما خال عن نونى التوكيد والنسوة ومن ضمائر الرفع الثلاثة او متصل بواحد منها فان اتصل بضمير الرفع بنى على حذف النون صح او اعتل او بنون النسوة بنى على السكون كذلك او بنون التوكيد بنى على الفتح وليس هناك سكون بناء مقدر وقيل مبنى على السكون المقدر وان لم يتصل به شئ بنى على السكون ان كان صحيحاً وعلى الحذف ان كان معتلا تدبر **قوله** لكن الاستدلال بالثانى مناقشة الخ تدفع المناقشة بانه استدل على الترجيح زائدة لانه اتى بدليلين احدهما معين وهو الاول والاخر مرجح وهو الثانى لانه واذا لم

يجب مراعاة القاعدة لكن الاولى مراعاتها والى هذا يشير كلام
العلامة الدابغي حيث قال واعلم ان زيادة التاء للمذكر وتركها
للمؤنث انما يجب الخ **قوله** ويزاد هذه الحروف دون
غيرها اى من بقية حروف سالتمونيها التى هى حروف الزيادة
قوله لان الجامع لهذه الزوائد الخ اى لما كانت القاعدة
ان الحكم اذا توجه الى لفظ كان المراد منه المدلول وهنا لا يصح
اضطر الى بيان المراد باقحام لفظ حروف وفيه نظر لان
المص قال يجمعها قولك انيت لا يحتمل ارادة المعنى اذ المقول
لفظ لا معنى وايضا الضمير في يجمعها عائد على الزوائد
وهى الفاظ والجامع لتلك الالفاظ لا يكون الا لفظا
فح ليس الداعى لاقحام لفظ حروف ما قاله المحشى رحمه الله
والذى يظهر ان الداعى لاقحام لفظ حروف هو الاشارة
الى انه لا يشترط فى تلك الزوائد هيئة الحروف الموجودة
فى انيت بحيث تكون الياء ساكنة والتاء مضمومة ولعل
اقحامها لرفع ما توهم اشتراط الهيئة مع انها لا تشترط
اذ الياء فى المضارع مفتوحة لا ساكنة والتاء مفتوحة
لا مضمومة وح يكون معنى الشئ يجمعها حروف ومادة قولك
انيت بقطع النظر عن الهيئة **قوله** ولما فى نأيت من
كتبنا ولم الخ اى ولما فى تأتى من عدم الحصول بالفعل
قوله زهر البصل عبارة غيره هو نبت له نوار وا تحته
بكية **قوله** يقال يرنات كشيب الخ اخذ من اليرني
يفيد ان الياء فى يرنى اصلية لان الياء فى اليرنى اصلية
لا زائدة لانها لا تزاد الا فى اكثر من حرفين اصول والالف
الاخيرة هنا زائدة فالنون والراء هما الاصليتان فقط مع ان
ظ الشئ بل صريحه ان نون نرجس وياء يرنا زائدتان مع ان
ياء يرنا ليست زائدة كما علمت وان كان نون نرجس زائدة
كما نص عليه الاشمونى قال لان الاسم الذى هو النرجس بكسر

الجيم

الجيم فلو كانت كنون اصلية لزم ان الوزن فعلل بكسر اللام الاولى ولم يوجد هذا الوزن فى الاشماء اه بزيادة من محشيه اه شنشي والبرنى التى هى الحاب بضم الباء وفتح الراء وتشديد النون بمد او بغيره او بفتح الباء بلا مد **قوله** نحو قوله ولا تتبعان ٦١ التمثيل صحيح بالنظر للانفصال وقطع النظر عن الرفع الذى الكلام فيه لوجود لا الناهية وكذا المثال الرابع **قوله** كان فى محل رفع مبنيا على السكون ٦١ الذى نقله المحقق فى حاشية الاشمونى عن شيخه م د عن ق ل وغيره انه لا محل له مع احدى كنونين عند تجرده من الناصب والجازم وانما له محل مع احدى كنونين عند وجود الناصب او الجازم وقد تقدم لك ذلك مما جرى عليه المحشى هنا مرجح ولذلك قال شيخنا ليس له محل رفع اصلا نعم له محل نصب او جزم قال ونقله عنه م د رد الما افاده اولا الذى قرره هنا وسكت عليه هناليت شعرى يكن مردود ولا يكتب رده **قوله** مع ان الاسم لا يقع فيها اى لان حروف التحضيض مختصة بالفعل وافعال الشروع لا يقع خبرها اسما مفردا الا شذوذا او لاسم لم يسمع بعدما الا وان كانت الجملة فى تاويله لانها حال اى اى شئ ثبت لك حال كونك غير فاعل والصلة لا تكون مفردا **قوله** وصح القول ٦١ مجرد ابطال ان الرافع وقوعه موقع الاسم لا يقتضى صحة ان الرافع التجرد وانما يقتضيها ابطال الاقوال الثلاثة **قوله** ورد عليه ٦١ هذا لا يتاتى على قول الكوفيين ان اعراب المضارع بالاصالة لا بالحمل على الاسم **قوله** فائدة ذلك ٦١ هذا لا يظهر الا لو حذف الشارح فاء التفريع والتسبب والظاهر ان كلام المتن مبنى على اللغة المشهورة التى لا تهمل وقوله فينصبه ويجزمه تصريح بحكم النصب والجزم المقابلين للرفع **قوله** ان تقران ٦١ تمامه منى السلام وان لا تشعرا احدا وان تقران اما فى محل نصب بدل

من حاجة في قوله قبله

يا صاحبي فدت نفسي نفوسكما	وحيثما كنتما لاقيتما رشدا
ان تحملا حاجة لي خف محملها	وتصنعا نعمة عندي بها ويدا

او من ان تحملا المنصوب بمحذوف تقديره اسألكما واما في محل رفع خبر مبتدأ محذوف عائد الى حاجة اي هي ان تقرآن والشاهد في ان الاولى المستعملة مخففة من الثقيلة خلافا للكوفيين قيل بدليل ان المعطوفة عليها واعترض بانه لا مانع من عطف ان الناصبة وصلتها على ان المخففة وصلتها اذ هو عطف مصدر على مصدر اه ش مع زيادة وقد يجاب بان مراده ان عطف ان الناصبة مرجح لكون ان المعطوف عليها ناصبة للتناسب والترجيح في الاستشهاد ولا يلزم التعيين ولك ان تقول عدم وقوعها بعد دال علم او ظن دليل على كونها غير مخففة اه صبان

قوله يوم الصليفا الخ عجز بيت وصدره لولا فوارس من ذهل واسرتهم الفوارس جمع فارس على غير قياس وذهل بضم الذال المعجمة حي من بكر واسرة الرجل بالضم رهطه والصليفا بضم الصاد المهملة وبالفاء والمد اسم موضع اه عيني ويجوز رفع اسرتهم عطفا على فوارس وجره عطفا على ذهل ويوم الصليفا يوم من ايام العرب كانت فيه وقعة الصليفا مصغرا لصلفا وهي الارض الصلبة والظرف متعلق بخبر فوارس المحذوف اي موجودة يوم الصليفا ولا يصح تعلقه بلم يوفوا لانه جواب لولا وما في حيز الجواب لا يتقدم عليه اه صبان

قوله جمع ناصب الخ واقتصار بعضهم على الثاني حذرا من ان يقال ان فاعلا المذكور لا يجمع على فواعل قصور لان محله فيما اذا كان صفة لعاقل بل انه قد يطرد فيه وصف العاقل كفارس وفوارس كما يعلم من الخلاصة **قوله** قد يكون عدميا هو حذف النون **قوله** وليس المراد الخ لا مانع من ارادة هذا كما هو الظاهر لانه وقع خلاف في نصب المضارع

ولم واستدل للاول بقوله صلى الله عليه وسلم كما تكونوا يولى عليكم
وان رد بان نون الاوفعال الخمسة التي منها تكونون قد تحذف تخفيفا
كقوله وتبيتي تدلكي واستدل للثاني بقراءة بعض السلف
الم نشرح بنصب الحاء وان رد هذا ايض بان الفتحة لاتباع الحا
للام في فهو لمك او بان نون كتوكيد متصلة بالفعل لكنها حذفت اه
شيبيني **قوله** كالظبية هذا عجز بيت وصدره ويوما توافينا
بوجه مقسم وقوله تعطو اى تطاول الى الشجر لتاكل منه والوارق
اسم فاعل من ورق يرق مثل اورق والسلم بفتحتين شجر له
شوك **قوله** لكان لكم جواب القسم لتقدمه وجواب الشرط
محذوف لدلالة جواب القسم عليه بناء على ان الشرط الامتناعي
كغيره في كون الجواب له عند تقدمه او جواب لو وجواب القسم
محذوف بناء على ان الجواب للامتناعي تقدم على القسم او تاخر
او جواب لو ولو وما دخلت عليه جواب القسم اه صب **قوله**
هي المسبوقة بجملة الخ كان عليه ان يزيد ويتاخر عنها جملة ولم
تقترن بجار فخرج بقوله المسبوقة بجملة المسبوقة بمفرد
فلا تكون مفسرة بل تارة تكون مصدرية نحو زيد ان يقوم
خير له وتارة تكون مخففة من الثقيلة نحو وآخر دعواهم
ان الحمد لله رب العالمين وخرج بقوله دون حروفه ما اذا
كان فيها حروفه فلا تكون مفسرة بل مصدرية نحو قلت له
ان يقوم خير له من الجلوس وخرج بقولنا ويتاخر عنها جملة
ما لم يتاخر نحو رايت عسجدا ان ذهبا فلا تكون مفسرة بل
يؤتى باي بدلها وخرج بقولنا ولم تقترن بجار ما اقترنت به
نحو كتبت اليه بان يفعل فلا تكون مفسرة بل مصدرية
قوله وانطلق الملأ منهم قال في المغني في تعليل كون ان
في الاية مفسرة اذ ليس المراد بالانطلاق المشي بل انطلاق
السنتهم بهذا الكلام كما انه ليس المراد بالمشي المتعارف بل
الاستمرار على كشيء **قوله** كما قاله ابن هشام عبارته

فى المغنى وتوصل بالفعل المتصرف مضارعا كان كما مر او ماضيا
نحو ولولا ان من الله علينا ولولا ان ثبتناك او امرا الحكاية
من كتب اليه بان قم هذا هو الصحيح وقد اختلف من ذلك فى
امرين احدهما كون الموصولة بالماضى والامر هى الموصولة
بالمضارع والمخالف فى ذلك ابن طاهر زعم انها غيرها بدليلين
احدهما ان الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال فلا
تدخل على غيره كالسين وسوف والثانى انها لو كانت كناصبة
لحكم على موضعها بالنصب كما حكم على موضع الماضى بالجزم
بعد ان الشرطية ولا قائل به والجواب عن الاول انه منتقض
بنون التوكيد فانها تخلص المضارع للاستقبال وتدخل على
الامر باطراد وبادوات الشرط فانها ايضا تخلصه مع دخولها
على الماضى باتفاق وعن الثانى انه انما حكم على موضع الماضى
بالجزم بعد ان الشرطية لانها لما اثرت كقلب الى
الاستقبال فى معناه اثرت الجزم فى محله كما انها لما اثرت
التخليص الى الاستقبال فى معنى المضارع اثرت النصب فى
لفظه ثم ذكر بعد خلاف ابى حيان فى الامر ودليله وردها
فانت تراه لم يتعقب ابن طاهر فى قوله ولا قائل به بل وافقه
فى ذلك وانما خالفه فى كون ان الموصولة بالماضى غير الموصولة
بالمضارع فقد علمت من هذا انه لم يقل احد بان الماضى منصوب
محلا وان نسبة ذلك لابن هشام كما صنع المحشى رحمه الله
نشأت من عدم التأمل ولذلك قال العلامة قال كما نقله
الشيخ المدابغى الصواب انه لا يحكم على محل الماضى الا فى
الجزم لتغير معناه **قوله** وعد بعضها خمسا اصح اى من
تقول بانها ستة بضم كذى الى هذه الخمسة واستدل
على ذلك بقوله تعالى وخضتم كالذى خاضوا لانه لو كانت
موصولة اسمية لقال كالذين خاضوا او كالذى خاضوه واجيب
عن ذلك بان الاصل الذين خاضوا حذفت منه النون للتخفيف

او

او بانه اتى بالعائد جمعا مراعاة للمعنى اى كالفريق الذى خاضوا
قوله من اضافة المظروف للظرف ظاهره ان النفى بمعنى
الانتفاء هو الحاصل فى المستقبل مع ان النفى والانتفاء حاصلان
فى الحال انما الحاصل فى المستقبل هو الحدث المنفى فالصواب
ان يقال ان المستقبل صفة لموصوف محذوف اما الحدث
فالاضافة للفاعل واما الزمن فالاضافة لادنى ملابسة
قوله اذ الشرط والجزاء اى لانه ظرف الصدق لا يصلح جزاء
للجملة اه صبان **قوله** اما فى المستقبل اى كقولك ان قام
زيد قمت **قوله** او فى الماضى اى كقولك لو قام زيد قام عمرو
قوله ولا مدخل للجزاء فى الحال اى لا يتاتى المجازاة فى شهود
واقع فى الحال كظرف الصدق **قوله** سواء وقعت
فى صدر الجزاء فالتركيب صحيح موافق للغة على كل حال
وان كان يشترط فى النصب وقوعها فى صدر الجواب لان
تنصب بها مقام اخر **قوله** نحو اذن تحلف يارسول الله
هذا خطاب من بعض العرب لاشرف الخلق عليه الصلاة
والسلام بناء على نسخة التاء وفى نسخة بالياء فيكون اخبارا
عن شخص اخر بحضرة النبى صلى الله عليه وسلم تحرر الواقعة
قوله فضرورة اى كقول الشاعر

لا تتركنى فيهم شطيرا	انى اذن اهلك او اطيرا

وشطيرا بفتح الشين المعجمة اى غريبا واهلك بكسر اللام
ويجوز فتحها على ما فى القاموس **قوله** واذا كان مع
اذا حرف عطف الخ التحقيق ان العطف اذا كان على ماله
اعراب الغيته وجوبا لوقوعها حشوا فاذا قيل ان تزرنى
ازرك واذا احسن اليك فان قدرت العطف على الجواب بجزمت
واهملت اذا لوقوعها حشوا بين الشرط والجزاء لان
المعطوف على الجزاء جزاء وان قدرت العطف على جملة الشرط
والجواب معا جاز الرفع والنصب وقيل ان لم تعطف على

الجواب اعم من ان تقدر الواو عاطفة او استئنافية فيتعين كنصب على لغة اكثر العرب الملتزمين اعمال اذا عند استيفاء كشروط لان ما بعدها مستأنف بناء على ان الواو استئنافية اولان المعطوف على الاول اول بناء على انها عاطفة اه اشمونى وصبان **قوله** كى يجنحون الخ اى كيف تميلون والسلم بكسر كسين وفتحها الصلح وتؤرث بالمثلثة فى اوله مبنى للمفعول من ثأرت القتيل قتلت قاتله واللظى النار والهيجا الحرب تمد كما فى البيت وتقصر وتضطرم تلتهب والجملتان حالتان من فاعل يجنحون او الثانية حال من فتلكم اه صبان عن الشمنى **قوله** لا يكون مؤكدا لغيره اى لا يليق ان يكون مؤكدا لغيره وليس المراد لا يجوز ان يكون مؤكدا لغيره لان مقتضى ما قدمه جوازه اه بمن حوجية اه صبان **قوله** على ان ما قبلها الخ هذا منه رحمه الله نظرا الى ان المترتب والحاصل فى الخارج ثانيا انما هو ما بعدها وهو العلة الغائية والمناسب اعتبار العلة الباعثة **قوله** اى كما هو مذهب البصريين اى فانهم لا يجيزون اظهار ان بعد كى التعليلية الا فى الضرورة كقوله

فقلت اكل الناس اصبحت مانحا	لسانك كيما ان تغر وتخدعا

وجوزه الكوفيون فى السعة ولك حمل النسخة الثانية عليه **قوله** نحو ولعرنا لنسلم لرب العالمين وقيل ان اللام للتعليل والمفعول محذوف اى وامرنا بما امرنا به لنسلم لرب العالمين وقيل للتعليل ولا مفعول بل الفعل فى معنى مصدر مرفوع بالابتداء واللام ومجرورها خبر عنه لان الفعل اذا جرد عن الزمان واريد به الحدث فقط كان كالاسم فى صحة الاضافة والاسناد اليه كذا فى المغنى والشمنى اه صبان **قوله** على مذهبه له على الراجح الخ اجراء هذه الآية على مذهب الكسائى يتوقف على ان الكسائى لا يشترط ان يكون النفى بخصوص ما او لم بل يجوز كونه بهما او بان النافية لكن الجمهور جرى فى القولة بعد على انما

ولو شرط وستعلم ما فيه من الخلاف ومعنى الاية على هذا ليس مكرهم
اهلا لتزول منه الجبال التي هي كالجبال ثباتا وتمكنا من
ايات الله وشرائعه ثم انه لا يلزم اجراء هذه القراءة على مذهب
الكسائي لا على الراجح لانه يصح ان اللام لام كي وان ان
شرطية اي وعند الله جزاء مكرهم وهو مكر اعظم منه وان كان مكرهم
لشدته معدا او مهيئا لاجل زوال الامور العظام المشبهة في
عظمها بالجبال كما يقال انا اشجع من فلان وان كان معدا
للنوازل ثم ان العلامة صحح ترجيح ان اتحاد الفاعل اغلبي لا
واجب بدليل انه يبعد جدا امتناع ما كان زيد ليضربه ابوه
على انها لام الجحود **قوله** مع ان قراءته الخ اي مع ان قراءة
الكسائي بفتح اللام ورفع تزول فتكون ان مخففة من الثقيلة
واللام للفصل اي وان مكرهم لتزول منه الامور المشبهة
في عظمها بالجبال كما س[illegible] الكثيرين وباختلاف المشبه
بالجبال على وجهي النفي والاثبات يندفع التنافي بينهما **قوله**
في خبر الكون الواقع بعد هذه اللام الواقع صفة لخبر المجرور
بفي نحو الكون لكن الاولى حذف هذه الصفة لان الخبر على
كلام البصريين يقدر قبل اللام لا بعدها **قوله** وهذا مذهب
البصريين اي فالاصل عندهم ما كان قاصدا للفعل ونفي قصد
الفعل ابلغ من نفيه واما مذهب الكوفيين فهو ان خبر الكون
هو الفعل الواقع بعد اللام واللام للتوكيد والاصل عندهم
ما كان يفعل فادخلت اللام لتقوية النفي كالباء في خبر ما
تقول ما زيد بقائم فهي عندهم زائدة غير جارة ناصبة بنفسها
لقيامها مقام ان فاذا لا حاجة لمتعلق بل ولو كانت جارة
لما تعلقت ايضا لانها زائدة وذهب ابن مالك الى ان الخبر ما
بعد اللام ويجب اضمار ان واللام زائدة للتوكيد وهذا مذهب
ثالث ليس ببصري ولا كوفي ولا يرد انه اذا يلزم الاخبار
بالمصدر عن الجثة وهو ممنوع لانا نقول الممنوع المصدر

الصريح لا المقدر من الفعل لدلالة الفعل بصيغته على الزمان
والفاعل فصار منخرطا في سلك الفعل **قوله** فخرج بقية
ادوات النفي اى لان لن لنفي المستقبل وكذلك لا لان نفي غير
المستقبل بها قليل واما لما فانها وان كانت لنفي الماضي لكن
تدل على اتصال نفيه بالحال ولما ان فجر الاشموني على انها
مثل لم وما في صحة وقوع لام الجحود بعدها وذلك لانها بمعنى
ما لكن قال العلامة الصبان الحق العلامة السيوطي وغيره
ان بلن قال فلا يجوز ان كان زيد ليخرج **قوله** وبقية
الافعال حتى النواسخ اجاز بعض النحويين ذلك في بقية اخوات
كان نحو ما اصبح زيد ليضرب عمرا ولم يصبح زيد ليضرب عمرا
واجاز بعضهم ايضا ذلك في باب ظن نحو ما ظننت زيدا
ليضرب عمرا ولم اظن زيدا ليضرب عمرا قال ابو حيان وهذا
كله تركيب لم يسمع فوجب منعه **قوله** دجلة بكسر الدال
وفتحها نهر العراق والاشكل الابيض الذى يخالطه حمرة
قوله نحو ولا يؤذن لهم فيعتذرون اى لان الاذن
في الشئ واباحته لا يترتب عليه حصول الشئ المباح بخلاف
الامر بالشئ فانه يترتب عليه حصول المامور به كما تقدم
كما في اسلم حتى تدخل الجنة وهذا بالنظر للظاهر فيهما **قوله**
او طلب محض الطلب يشمل جميع الامور التى في كلام ما عدا النفي
ثم ان تقييد الطلب بالمحض عن ظاهر لاعتراض العلامة
سم تقييد الطلب بالمحض في قول ابن مالك

وبعد فا جواب نفي او طلب	محضين ان وسترها حتم نصب

بانه يوهم رجوعه لكل انواع الطلب مع انه خاص منها بالامر
والنهي والدعاء ومعنى كون الثلاثة محضة ان تكون بفعل
صريح في ذلك افاده الصبان فالشارح في غنية عن تلك العناية
التى جلبت الاعتراض اذ كان المناسب تقييد ما ذكر من
الثلاثة بكونها محضة وبذلك اندفع ما ياتي من قوله وانظر

هل هذا التعميم الخ لانك عرفت ان المحضية لا تشترط في جميع
اقسام الطلب اه شيخنا على ان اشكال المحشي الاتي لا يختص
بالاستفهام بل يجيء في غيره كالعرض والتحضيض **قوله**
فخرج الطلب باسمه انما لم يكن محضا لانه ليس موضوعا للطلب
بناء على الصحيح انه موضوع للفظ الفعل وكذا على انه موضوع
للحدث لما على انه موضوع لمعنى الفعل فمشكل افاده سم
قوله وبالمصدر اي كونه واقع بدلا من اللفظ بفعله قال ابن
هشام الحق ان المصدر الصريح اذا كان للطلب نصب ما بعده
اه سيوطي **قوله** وحسبك الحديث الاولى تاخيره عند
ينفعني الله الخ لان تقديمه هنا يقتضي ان حسب اسم
فعل امر وليس كذلك لان حسب اما اسم فعل مضارع
بمعنى يكفي فضمنته بنا واما اسم فاعل بمعنى كافي فضمته اعراب
فهو اذا مع ما بعده جملة خبرية بمعنى الامر اي اكفف فهو
من قبيل ينفعني الله الخ افاد جميع ذلك العلامة صب عليه
سحائب الرحمة والرضوان **قوله** وزاد بعضهم الخ ضعيف
عند الجمهور واما قوله تعالى حكاية فاطلع بالنصب بعد
قوله لعلي ابلغ الاسباب فاجيب عنه بانه في جواب الامر في
قوله ابن لي صرحا وقيل غير ذلك **قوله** فامضاء الخ المناسب
ان يقول فمضي او مضي منه اليه لانه مصدر الفعل المذكور
واما الامضا الذي ذكره المحشي فهو مصدر امضى وليس
مذكورا ويبعد قراءته في كلام الشارح بضم الهمزة على ان المفعول
محذوف حتى يكون منه فتامل **قوله** ويشترط في الاستفهام
الخ هذا الشرط ليس خاصا بالاستفهام كما هو صريح عبارته
بل هو عام في الاستفهام وغيره مما يتاتى فيه وقد اخذ كلامه
صب من كون الفاء عاطفة مصدرا على مصدر انه يشترط
في النصب ان يتقدم على الفاء ما يتصيد منه مصدر من
فعل او شبهه ولذلك قال السيوطي يشترط ان لا يكون

المتقدم جملة اسمية خبرها جامد فان كان نحو ما انت زيد
فنكرمك امتنع النصب وتعين القطع او العطف والقطع
احسن لان العطف ضعيف لعدم المشاكلة من حيث انه
عطف فعلية على اسمية اه وعبارة كما قاله الصبان بالقطع
الاستئناف **قوله** لكنه سماه الخ افاد هنا انه مجاز علي
علاقة المجاورة وافاد فيما سيأتي ان العبارة قلبا وكل
صحيح **قوله** بنقض ما قبلها كذا في ق ل ايضا وفي كتب
وعبد المعطي بنقض ما بعدها **قوله** اي بالاصالة
الى آخره وقيل المراد بكونه واحدا انه لا جزء له وهذا لا ينافي
تعدده بنحو عطف كزيد **قوله** لانه ان قلنا الخ يفيد
انه ليس هناك الا هذان القولان مع ان هناك اقوالا اخر
عليها يكون للمحل خلو به فكان المناسب للمحشي ان يقول لانه
جار على احد قولين كذا او كذا فافهم كذا قيل **قوله** وفيما
قبل ذلك اي قوله معناه وفيه نظر لانه لو كان عائدا
للمضارع بمعنى حدثه للزم اضافة الشيء لنفسه لان
المعنى مرادا به الحدث الا ان يجعل الاضافة للبيان لكنه
خلاف الظاهر والتحقيق ان الضمير في يقلبه راجع الى المعنى في
قوله وينفي معناه لكن لا يخفى ان الذي يقلب انما هو الزمن
لا الحدث الذي قد نفيها فلا يتأتى قلبه الى المضي فيتعين
ان في الكلام استخداما حيث ذكر المعنى اولا واراد به الحدث
واعاد عليه الضمير مرادا به الزمن واما الضمير في معناه فهو
عائد الى المضارع باعتبار لفظه اي اللفظ الذي يصدق
عليه انه مضارع كيقوم ويضرب وهكذا كما ان المراد بالمضارع
اولا في قوله بجزم المضارع اللفظ الذي يصدق عليه انه
مضارع فلا استخدام في الضمير الاول **قوله** استودعتها
بالبناء للمجهول كما قاله العيني وقوله يوم الاعازب يروى
بالعين المهملة والزاي المعجمة وبالغين المعجمة والراء المهملة

اى الاباعد اه تصريح **قوله** فكان الاولى الخ فيه ان الشهلمارأى ان الترادف المطلق غير موجود هنا احتاج الى التقييد بقوله فيما تقدم فلا وجه للاعتراض اه شبيني **قوله** لا للاحتراز الخ هو للاحتراز عن ذلك كما هو الظ وعلته لا تنتج مدعاه تأمل **قوله** ام كان الخ هنا التعميم غير مناسب لكلام المص لذكره لام كى بعد الا ان يقال ان الضمير فى قوله بها للام لا بقيد كونها للامر **قوله** او عكسه كقوله عليه الصلوة والسلام من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له وقوله تعالى ان نشأ ننزل عليهم من السماء اية فظلت اعناقهم لها خاضعين لان المعطوف على الجواب جواب وقول الشاعر

ان تصرمونا وصلناكم وان تصلوا	ملأتم انفس الاعداء ارهابا

الصرم هو القطع وبابه ضرب ونصر والارهاب الاخافة **قوله** فعلا ماضيا اى لفظا لا معنى فلا يجوز ان قام زيد امس قمت وخرج بالتقييد بالماضى او المضارع الامر فلا يجوز ان قمت **قوله** فان لم يصلح الخ غير الصالح هو المشار اليه بقوله

اسمية طلبية وبجامد	وبما ولن وبقد وبالتنفيس

فالجواب الغير الصالح اما جملة اسمية فى صورة واحدة واما جملة فعلية فى باقى الصور السبعة ولا يحتاج لتقدير مبتدا اصلا خلافا لما يوهمه كلام المحشى وستعلم ما فيه وزيد على ذلك اشياء منها تصديره برب وبالقسم كما قاله الكمال ابن الهمام ومنها تصديره باداة شرط نحو وان كان كبر عليك اعراضهم الاية كما قاله الدنوشرى **قوله** وكان الجواب الخ هذا سهو منه رحمه الله لان هذه العبارة انما تقال فيما اذا كان الفعل صالحا لان يكون شرطا ووقع جوابا مقرونا بالفاء فانه يجب حينئذ ان يكون خبر المبتدا محذوف وتكون الجملة اسمية كما يؤخذ من الاشمونى **قوله**

والفاء للربط على الصحيح اى لا للتشريك وزعم بعضهم انها عاطفة جملة على جملة فلم تخرج عن العطف قال العلامة الاشموني وهو بعيد وانما احتيج للربط بالفاء لان ما لا يصلح للارتباط مع ان الاتصال بجعله شرطا احق بان لا يصلح مع الانفصال بجعله جوابا فاذا اقترن بالفاء علم الارتباط اما اذا كان الجواب صالحا لجعله شرطا كما هو الاصل لم يحتج الى فاء يقترن بها على التفصيل المبين فى شرح الاشمونى قوله على ما لا يعقل غير الزمان وقيل موضوعة لمطلق شئ عاقل او غيره زمان او غيره قوله او النصب اى على الاشتغال بفعل محذوف ملاق للمذكور فى المعنى على حد زيدا مررت به اى جاوزت زيدا مررت به قوله وانما الحال المجرور فقط هذا فاسد والذى قاله العلامة الصبان ان وجه التسمح هو ان الحال فى الحقيقة المتعلق المحذوف الذى ناب عنه الجار والمجرور وقول الشرح بيان لمهما من بيانها ومجرورها ظرف مستقر نعتا بعد النكرة وحال بعد المعرفة على ما اشتهر وان جازت النعتية بتقدير المتعلق معرفة كما حققه ابن هشام وصاحب الحال هو المبين بفتح اليا اذا علمت ذلك علمت ان قضية جعله الظرف بيانا لمهما انه صفة لها لا حال منها لئلا يلزم مجيئ الحال من النكرة وعلى تسليم الحالية فهى من المبين الذى هو مهما لا ضمير به كما قال الشيخ الا ان يقال فى الكلام حذف والاصل بيان لضمير مهما اى الضمير العائد عليها وهو المجرور فى به قوله ووزن الفعل فيه نظر اذ لا وزن الفعل لا يمنع الا اذا اختص بالفعل كان كان ما ضيا مبنيا للمجهول او غلب فيه كان كان اوله حرف مضارعة كاحمد ويزيد الخ ما سبق فى منع الصرف موضحا اما الماضى المبنى للمعلوم كضرب ودحرج فلا يمنع الصرف كما نص عليه الاشمونى وقد تقدم وجلا كضرب فلا يمنع فما قاله المحشى تبعا لغيره سهو عما سبق فلا تلتفت له اه شيخنا

وقد

وشيبيني **قوله** على المفعولية لاضع صوابه لتعرفوني اه شيخنا والظ انه لا وجه لهذه الصواسة لانه يصح ان يكون ظرفا لفعل الشرط كما يصح ان يكون ظرفا للجواب وكذا يقال في نظائره فلذلك صح قوله اولا وفيما يأتي ان اين ظرف لتدبرككم وثانيا انه ظرف لتكونوا **قوله** وهولا يظهر لضياع المعنى الخ اى ولانه اذا جعل خبرا لتكونوا فلا وجه لجزمه الا ان يقال انه سكون ادغام لا سكون اعراب فتأمل **قوله** او الاضافة على معنى من هو بمعنى ما قبله فالاختلاف بينهما انما هو في العبارة **قوله** يحتمل ان يكون الخ ظاهره ان الاحتمالين يجريان على جعل الاضافة من اضافة الصفة للموصوف او بيانية والتحقيق انه يتعين على الاول ان المفرد مرفوع لا مرفوعة لان الموصوف الذى هو الاسما مذكر اه شيبيني الا ان يقال التأنيث باعتبار كون الاسماء كلمات فتأمل **قوله** لا يرد اسم افعال الخ محصل ما اشار اليه من الجواب انا لا نسلم ان هذه المذكورات خارجة عن السبعة المذكورة لان المراد باخوات كان الكلمات التي ترفع المبتدا وتنصب الخبر فدخلت افعال المقاربة واسم ما ولا ولات وان كشبهات بليس والمراد باخوات ان الكلمات التي تنصب المبتدا وترفع الخبر فدخل خبر لا النافية للجنس لكن يرد على هذا الجواب ان المصنف فيما يأتي لم يدخل في الاخوات ما ذكر حيث قال وهي كان وامسى الخ وكذلك صنع في اخوات ان الا ان يقال انه فيما يأتي اقتصر على المشهور او ان العدد لا مفهوم له او ان الحصر اضافي **قوله** وليس لهذا الخلاف ثمرة قد يقال له ثمرة في الترجيح في تركيب يحتمل ان يكون الاسم فيه فاعلا او مبتدا نحو أفي الله شك فعلى الاول الراجح كونه فاعلا وعلى الثاني كونه مبتدا وعلى الثالث كنتسا وي ثم رايت نقلا عن الدماميني ان ثمرة الخلاف تظهر في كلمة لا عامل

لها فعلى الاول تقدر فاعلا لفعل محذوف وعلى الثاني تقدر مبتدا
والخبر محذوف وعلى الثالث يتساوى الامران **قوله** اى لم يذكر
فاعله الاصطلاحي الخ عبارة الشيبيني اى لم يذكر فاعل فعله
بل حذف لفظ الفاعل والمراد الفعل الاصطلاحي فمعنى لم يذكر
الفاعل الاصطلاحي للفعل الاصطلاحي العامل في ذلك
المفعول كان ذلك المفعول مرفوعا ولو ذكر الفاعل اللغوي بغير
هذا الوجه كما اذا قلت اهين زيد من عمرو والاصل اهان عمرو زيدا
فزيد مفعول لم يسم فاعل فعله الاصطلاحي وان ذكر وسمى
فاعل الفعل اللغوي وهو الواقع مجرورا بمن هذا هو الظ في معنى
كلام الشيخ الشنواني وان خلط الجماعة فيه فتامل والله
يعفو اه ببعض حذف وتغيير ومحصله ان الاشكال الذى
حاول دفعه الشيخ الشنواني ليس هو ما ذكره المحشى رحمه الله
من ان الفاعل بمعنى الذات لا يذكر مطلقا لان هذا لا يتوهمه
عاقل فضلا عن فاضل انما الاشكال الذى حاول دفعه هذا
العلامة ان المفعول الذى لم يسم فاعله لا يشمل اهين زيد
من عمرو لان زيدا نائب فاعل مع ذكر الفاعل وهو عمرو والمقصود
الشمول وتحقيق الجواب عن ذلك ما سمعت والله اعلم **قوله**
وعلى كل لا حاجة اليه الخ اذا تاملت كلام الشارح حتى عرفت
مراده علمت ان كلام المحشى رحمه الله مدفوع وذلك ان معنى
قوله وسياتى تفصيلها في ابواب متفرقة على الاثر على هذا
الترتيب ان المص سياتى بتفصيل عقب هذا الاجمال هذه
الاسماء العشرة في ابواب متفرقة حال كون تلك الابواب
مرتبة على هذا الصنيع السابق في الاجمال والمراد بترتيب
الابواب على هذا الصنيع السابق في الاجمال ان لا يذكر
في الباب الثاني شيئا متقدما في الاجمال عما يذكر في الباب
الاول وان لا يذكر في الباب الثالث شيئا متقدما في الاجمال
عما يذكر في الثاني وهكذا وح فلا ينافي انه قد يجمع شيئين

من الاسماء العشرة في باب واحد وليس المراد بترتيب الابواب
ان كل واحد من الاسماء العشرة يذكر في باب وحده مراعى في هذا
الذكر موافقة الاجمال بحيث يكون الاول في الاجمال من
العشرة في الباب الاول والثاني من الاجمال من العشرة في
الثاني وهكذا الى اخر العشرة فتكون الابواب عشرة ايضا لان
هذا ينافي صنيع المص لانه جمع المبتدا والخبر في باب واحد
وكذلك جمع اسم كان واخواتها وخبر ان واخواتها في باب واحد
ثم انه لما كان ترتيب الابواب على هذا الصنيع السابق في
الاجمال بالمعنى السابق لا يستلزم تفصيل الاسما العشرة
على الترتيب المذكور في الاجمال لاحتمال ان يحصل ترتيب
الابواب بالمعنى السابق ولا يحصل تفصيل الاسماء العشرة
على الترتيب السابق في الاجمال كان يتكلم في باب المبتدا والخبر
على الخبر قبل المبتدا وفي باب كنواسخ على خبر ان واخواتها قبل
اسم كان واخواتها احتاج الى قوله مقدما الاول فالاول فقوله
على هذا الترتيب راجع للابواب على انه صفة او حال وقوله
مقدما الاول فالاول راجع للتفصيل على انه حال من المضاف
للمضاف اليه والعائد محذوف اى منها اى الامور العشرة او
ال التي هي بدل من الضمير على مذهب الكوفيين او حال من
التفصيل والعائد محذوف تقديره فيه اى التفصيل وكون
المراد بترتيب الابواب هو المعنى السابق لا ينافيه قوله
مقدما الاول فالاول لما علمت من ان المراد بتقديم الاول
فالاول في التفصيل التكلم على كل واحد من العشرة تفصيلا
وان ذكر بعضها مع بعض في باب واحد كما ذكر المبتدا والخبر
في باب واحد وتكلم على المبتدا تفصيلا قبل التكلم على الخبر
تفصيلا هذا هو مراد الش فتامل والله الموفق قوله
وما ذكره المص رسم الخ الظ ان قوله الاسم المرفوع المذكور
قبله فعله حد حقيقي فيه استيفاء اجزاء الماهية وان ذكر في

بعض الكتب مطولا واما قول المص بعد ذلك وهو على قسمين الخ
فهو رسم لان من التعريف بالخاصة التعريف بالتقسيم وبالمثال
وبالمرادف على ما حققه الشيخ الملوى فى شرح السلم فالاولى
للشارح ان يقول وحده بعد ان ذكره مجملا فى الباب كشابق
بقوله الفاعل هو الاسم الخ ثم يقول ورسمه ببعض خواصه
تقريبا للمبتدى بقوله وهو على قسمين الخ فلا تغفل ثم رايت
كشيخ الامير فى حاشية الازهرية حقق ان تعريف المبتن هنا
حد حقيقى فلله الحمد اه شيبينى ببعض تصرف قوله
دون بعض كاسم كان الخ سيأتى ان هذا التعريف لا يشمل
اسم كان واخواتها ولا اسم كاد واخواتها ولا نائب الفاعل
وح يكون مجموع قوله المرفوع المذكور قبله فعله خاصة
حقيقة لا اضافية قوله فيكون الاسم مستعملا فى
حقيقته ومجازه قد يقال ان الجملة المؤولة بالمفرد او التى
فى حكم المفرد تسمى اسما حقيقة ويكون المراد بقولهم فى
تعريف الاسم كلمة الخ ما يشمل التاويلية والحكمية قوله
بان استعمل فى معنى شامل الخ كان يراد بالاسم ما يصلح
ان يحكم عليه قوله ويشكل قد يقال لا اشكال لان
فرقهم مبنى على القول بالاختصاص قوله فكان
المناسب التمثيل الخ ظ انه لم يمثل بذلك مع انه قد مثل
به كما مثل بما تقدم فلو قال وكان المناسب الاقتصار
فى التمثيل للمحلى بالمبنى كالموصول الخ لكان واضحا اه
شيخنا قوله وليس نائب الفاعل واسم كان واخواتها
واسم كاد واخواتها قائما الخ وجه ذلك فى كان وكاد واخواتهما
انك اذا قلت كان زيد قائما كان القائم بزيد والواقع منه
هو القيام لا الكون لان المستند فى الحقيقة هى الاخبار
ولما كان واخواتها فهى قيد لها من حيث الزمن المستفاد
منها وكذلك اذا قلت كاد زيد يقوم كان القائم بزيد والواقع

منه

منه هو القيام واما القرب المستفاد من كاد فهو وصف لقيام
زيد والاصل قرب قيام زيد **قوله** نحو ومن عنده علم
الكتاب هذا مثال لما اعتمد فيه الظرف على شبه الاستفهام
وهو الموصول وليست من استفهامية بل هي موصولة معطوفة
على لفظ الجلالة المجرور بالباء الزائدة والمراد بالكتاب التوراة
والانجيل ومن واقعة على مؤمني اليهود ككعب الاحبار وسلمان
الفارسي وعبد الله بن سلام وكونها موصولة هو ما اقتصر
عليه الجلال ومحشيه وعلم انها استفهامية لا استفهام
انكاري اى له شخص من المشركين عنده علم الكتاب ويكون
كالتعليل لقوله وكفى بالله شهيدا بيني وبينكم وعليه
فتكون مثالا لما اعتمد فيه الظرف على الاستفهام لكنه
احتمال بعيد لم ار من ذكره **قوله** وليس بكرا فيه ان
الضمير اسم ليس لا فاعل وكذا يقال في لا يكون بكرا تدبر
قوله اذا كان ظاهرا خرج الضمير فانه يجب التانيث
سواء كان مدلوله مؤنثا حقيقيا ام لا نحو هند جاءت
والشمس طلعت **قوله** مؤنثا حقيقيا خرج الظ المؤنث
تانيثا مجازيا وهو ما لا فرج له فانه يجوز فيه التانيث
والتذكير نحو طلعت الشمس وطلع الشمس **قوله** متصلا
خرج غير المتصل فانه يجوز فيه التانيث والتذكير نحو
حضرت القاضي امراة وحضر القاضي امراة ويشترط ايض
لوجوب التانيث ان لا يكون الفاعل جمع تكسير فان كان جمع
تكسير جاز التانيث والتذكير نحو جاءت الزيود وجاء
الزيود وجاءت الهنود وجاء الهنود فمن انث نظر الى
معنى الجماعة او الى كون الافراد مؤنثة في الواقع ومن ذكر
نظر الى معنى الجمع واما جمع التصحيح فهو تابع لمفرده فتقول
جاءت الهندات كما تقول جاءت هند وجاء الزيدون كما تقول
جاء زيد **قوله** لا حكم الجمع اى جمع التكسير لانه هو الذى

يخالف المفرد بجواز تانيثه وتركه بخلاف جمع التصحيح فانه
كالمفرد كما علمت وهذه الاشارة لا تظهر الا على ما في بعض نسخ
كتبه من تجريد الفعل من علامة التانيث مع جمع التكسير **قوله**
داخلون في المفرد الخ ليس الشارح خاصا بذلك كما يفيده كلامه
قوله لتباين الاقسام بالاعتبار اي من جهة ان الاضافة
التي فيهما اكسبتهما صفة زائدة **قوله** لتصدق هذا التعريف
على جميع اقسام الضمير ظ كلام المحشي ان هذا التعريف لا شيء
فيه وليس كذلك بل فيه اشياء الاول شموله لاسم الاشارة
الثاني انه لا يظهر في ضمير يوافق لفظه في العدد لفظ الظاهر
لانه لا اختصار ح الثالث ان الضمير انما يكنى به عن الذات
لا عن الظ الذي هو الاسم ويمكن دفع هذا بان يقدر مضاف
في قوله عن الظ اي عن مدلول الظ وهو الذات او عن بمعنى
بدل اي بدل الظ ودفع الثاني بان الاختصار في الغالب ودفع
الاول بانه تعريف بالاعم على راي من يجوزه لوجود التمييز
في الجملة او هناك قيد محذوف اي ما كني به من غير اشارة
حسية نعم يشمل التعريف الكنية واللقب والاسم اذا
اريد كنيته باحدها بدلا عن الاخر اه شبيني ويمكن دفع
الاول وما ذكره في الاستدراك بان اسم الاشارة من الظ
والمتبادر ان المكني به عن الظ ليس شيئا من الظ فلا يشمل
اسم الاشارة والكنية والاسم واللقب فتامل **قوله** في مدلول
الفعل لعل المناسب في ان كلا مدلول للضمير **قوله**
لان اياهم الخ اي ولانه لم يقع بعد الا **قوله** اي مرفوع
الخ فيه نظر اذ لا بد لتصحيح التركيب من اعتبار امور
ثلاثة تاويل يفعل بمرفوع او تقدير مرفوعي وجعله صفة لموصوف
محذوف وتقدير مضاف اي ذو الاصل ومحله محل اسم مرفوع
او محل اسم ذي رفع **قوله** الزيدان ضربانا الاولى
التمثيل بالخليفة دعانا والحبيب بلحظه رمانا لان الالف

فمثاله زائدة وغير الالف يشمل الياء نحو رميت القوس **قوله** كما ان الواو اى المحذوفة التى توجد تارة ومراده بالجمع الجمعية والا فالدال على الذوات هى التاء لا الواو **قوله** لان التصغير يرد الاشياء الى اصولها وذلك انك لو قلت مررت بقاض حذفت الياء فاذا قلت مررت بقاضيه واتيت بالتصغير رجعت الياء وانما قيل قناه ورماه بالالف لا بالياء لاحتمال انه رجعت الياء ثم قلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها او لم ترجع لانها لو رجعت لقلبت الفا فبقيت الالف على حالها من اول الامر او يقال ان التصغير انما يرد الاشياء الى اصولها المستعملة لا غيرها كما فى عبارة على الشذوذ **قوله** الى ضمير الجواز اى الضمير الذى كان الجواز مضافا اليه ومرجع ذلك الضمير هو الضمير المذكور فى قوله ضمير مستتر ولك ان تجعله تمييزا وليس بلازم فى التمييز المحول كما فى نحو الا سموتى واستدل بنحو امتلأ الاناء ماء **قوله** فسقط اعتراض الخ لا اعتراض لان التانيث فى تقدير الانفصال كما قالوه فى شجرة وبقرة على ما فيه كما تقدم فلا تغفل **قوله** فرقا بينها وبين واو العطف فيه انه لا اشتباه بينهما اذ هى فى آخر الكلمة وواو العطف فى اولها الا ان يقال لعل مراده بالفرق المذكور الفصل فى الخط بين الواو التى هى اسم والواو التى هى حرف بالف وقيل الصواب ان يقول فرقا بينها وبين واو العطف فى نحو جادوا وسادوا وطردا للباب فى نحو اكلوا وشربوا وذلك لانه لو لم يكتب الالف فى نحو جادوا وسادوا لتوهم ان الواو فى جادوا للعطف وانه مسند الى مفرد غائب وان الواو الثانية زائدة فلما كتبت الالف اندفع اشتباهها بواو العطف فلا تكون الواو الثانية زائدة وقال ابو المحاسن قوله والالف فائدة اى فى الخط وهذه الالف ترسم بعد واو الجماعة للفرق بينها وبين لام الفصل فى نحو لزيد وان لم يدعوا وزيد يدعواه وهى ظاهرة فحرر **قوله**

وخرج المتوسطة كضاربوك بفتح الراء فعل ماض من المضاربة
وكذا ما بعده وفي بعض النسخ كضربوك وضربوه وكل صحيح
وانما كانت الواو هنا وسطا بخلاف ضاربو زيد ان قلنا انها ليست
وسطا لان الضمير المتصل اشد اتصالا من الاسم الظاهر
المضاف اليه فانا بدل من احداى بحسب الاصل والا فهو
الآن فاعل قوله اى او قام به زاده لاخراج زيد من مات
زيد ولولا هذه الزيادة لصدق التعريف على زيد في هذا التركيب
مع انه فاعل لا نائب فاعل قوله فالصواب الخ ولك ان
تريد بعدم الذكر الحذف ولو بالملاحظة فيكون التعريف مانعا
قوله وغير عامله الى فعل او مفعول اى او يفعل او مفعل
او مستفعل مثلا ولو قال الى نحو فعل او مفعول لكان اولى
تامل قوله والا فما اختص اى اضافة او علمية او وصفا
فخرج غير المختص نحو اعتكف مكان وصيم زمان وضرب ضرب
فان قلت ضرب ضرب شديد وصيم زمن طويل واعتكف مكان
حسن جاز لحصول الاختصاص بالوصف قوله وتصرف
المتصرف هو ما خرج عن النصب على الظرفية او المصدرية
الى غيرها احترازا عن غير المتصرف وهو الملازم للنصب
على الظرفية او المصدرية فلا يجوز جلس عنده بفتح
الدال على ان يكون في محل رفع نائب فاعل ولا تضم الدال
ايضا ولا سبحان الله بالضم على ان يكون نائبا مناب الفاعل على
ان تقديره يسبح سبحان الله ولا بالفتح على ان يكون في محل
رفع قوله مع عدم المانع من الادغام والمانع ككون الاسم
مخالفا للفعل في الوزن وذلك لان الادغام فرع الاظهار
مختص بالفعل لفرعيته وتبع الفعل فيه ما وازنه من
الاسماء دون ما لم يوازنه ومثال الاسم المخالف للفعل
في الوزن صفف جمع صفة فانه على وزن فعل بضم اوله
وفتح ثانيه وكذلك جمع ذلول فانه على وزن فعل بضمتين

وكل

وكلل ولمم جمع كلة ولمة فانه على وزن فعل بكسر اوله وفتح ثانيه ويكون الاسم خفيفا مع قصد التنبيه على فرعية الادغام فى الاسماء حيث ادغم موازنه فى الافعال وذلك كلبب على وزن فعل بفتحتين فانه موازن للفعل ولم يدغم لما ذكر وموازنه فى الافعال رد وبقية الموانع تعلم من الالفية وشرحها قوله وفيه انه الخ قد يدفع بان المراد جعله من حيث اللفظ وان علم من الخارج اه شيبينى وقد يناقش هذا الدفع بانه لا يظهر فى نحو اهين زيد من عمرو اذا كان عمرو هو الفاعل الا ان يمنع مثل هذا التركيب لكنه قد اعترف بصحته فيما سبق فلا تغفل قوله لان الخبر الخ لعل الاولى ان يقول لان الخبر يلزمه المبتدا وان كان المبتدا لا يلزمه الخبر قوله نحو اقائم الزيدان الخ اى فالمبتدا هنا لا خبر له وانما المذكور بعده فاعل اغنى عنه نعم لو اريد بالخبر ما يشمل الحقيقى والحكمى كالفاعل الساد مسد الخبر سيشير اليه فيما سياتى لكان التلازم من الجانبين قوله اى ما ذكر الخ لك ان تقول الضمير عائد على الباب وفى الكلام حذف اى وباب المبتدا والخبر باب الثالث والرابع من المرفوعات اه شيبينى قوله مراده بر الخ اولى منه ان يراد بالمحلى ما يشمل ما ذكر بدليل مقابلته باللفظى قوله وهو مبنى الخ كلام الشارح لا يعين هذا اذ يحتمل ما عدا الثانى وقد يقال نظر المحشى لما هنا مع ضميمة ما ياتى من قول الشارح فى الخبر بالمبتدا اتامل قوله قد ينزل الامكان كقولك للحفار ضيق فم البئر ووسع اسفلها ونحو سبحان من صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل وليس هناك نقل من سعة الى ضيق وعكسه ولا من تكبير الى تصغير وعكسه وانما اريد الانشاء على تلك الصفة والسبب فى صحته ان السعة والضيق جائزان فى المصنوع

من غير ترجيح لواحد على الاخر وكذلك كالصغر والكبر فانه اذا اخذ صانع احد الجائزين وهو متمكن منهما على السوا فقد صرف المصنوع عن الاخر فجعل صرفه كشغله منه افاده ش ن **قوله** فان حسبك مبتدأ هذا مبني على ما لابن هشام من اكتفائه في الاخبار بمعرفة عن المبتدا النكرة بتخصيصه وجعل حسب مبتدأ سواء وقع بعده نكرة او معرفة لان البا لا تزاد في الخبر في الايجاب **قوله** قال المرادي الخ هو ما عليه الجمهور كما في المغني من انه لا يخبر عن النكرة بالمعرفة وان تخصصت قال ابن مالك ولا يخبر بمعرفة عن نكرة وان تخصصت الا في نحو كم مالك وخير منك زيد عند س وفي النسخ فان حسبك الله وايمن سم وغير **قوله** وانما يكون مبتدأ الخ قال الشنواني وما ذكره في بحسبك درهم غير مرضي فان شيخنا الكافيجي اختار ان بحسبك خبر مقدم وان المبتدا درهم نظرا للمعنى اذ القصد الاخبار عن درهم بانه كافيه وما قاله شيخنا هو الصواب اه وناقشه الشنواني في هذا المنصوص فراجعه ان شئت **قوله** عطف على قوله بالشيء المناسب انه عطف على الاهتمام المجرور بعن اه شبيني **قوله** كقولهم تسمع بالمعيدي الخ اي على تقدير ان وقيل ان الفعل اذا اريد به مجرد الحدث صح ان يسند اليه ويضاف اليه ويكون اسما كما في سواء عليهم أأنذرتهم هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم **قوله** قد يقال الخ يمكن الجواب بما اشار اليه بعد وهو ان القيام لما كان مسندا الى الضمير والضمير ومرجعه شيء واحد سهل ان يقال ان قائم مسند الى زيد على انه قد يقال المقصود نسبة قائم الى زيد وتحمله الضمير انما هو من ضرورة كونه مشتقا لم يرفع اسما ظاهرا وليس المقصود نسبته الى الضمير ثم نسبة المجموع الى زيد **قوله** من اضافة الموصوف للصفة قال الشبيني اضافة الموصوف للصفة

سماعية فالاولى ان الاضافة لادنى ملابسة اه **قوله** نحو انت مكسر كتاء الخ لقائل ان يقول دعوى كثرة وجوب المطابقة في المعنى وفي افعل التفضيل مطابق في المعنى وان لم يطابق لفظا على ان حكم افعل التفضيل المذكور ثابت له سواء كان مع كلمة او الاسم الظاهر فلا وجه لتخصيص كثرة الضمائر بقوله والغالب فيها اه شبلنجي والظاهر ان بقية الامور التى ذكرها المحشي فيها المطابقة معنى وان ما ذكره فيها لا يختص بالضمائر وقد يقال ان في قوله كثرة بما يطابقها في المعنى حذفا اى وفي اللفظ ليصح قوله والغالب والا فالمطابقة في المعنى دائما لا غالبة وان تخصيصه الضمائر لكون الكلام فيها **قوله** اذا جرد من ال والاضافة اى للمعرفة بان لم يضف راسا او اضيف الى نكرة كما في الخلاصة

وان لمذكر يضف او جردا	الزم تذكيرا وان يوحدا

قوله ومن ذلك الخ اى ومن غير الغالب **قوله** وهو قسمان على ما تقدم ان المطابقة معنى حاصلة فيه ايضا ولعل الاولى ان يقول والمبتدا قسمان لانه الواقع في عبارة المص هنا الا ان يقال المراد بقوله في غير هذا الموضع ان ثبت او المراد مطلق قول القائل لا خصوص المص **قوله** ما قابل المثنى والمجموع اى والملحق بهما والاسماء الخمسة **قوله** وفي النبتيتي هو خلاف الحق تامل **قوله** قد يقال الخ فيه ان المقصود من هذا التعليل بيان تطبيق امثلة المعرف على التعريف وهو كثير في كلامهم مجمع على صحته كما تقول بعد تعريف الانسان لانه حيوان ناطق زيد انسان لانه حيوان ناطق **قوله** اما في الحقيقة فثلاثة هذا لا وجه له لانه ان نظر لاحتواء الصورة فهي اربعة كما قال المص وان نظر للتنويع فهما نوعان جملة بقسميها وشبه الجملة بقسميه **قوله** ام مع جارة لا حاجة اليه بل هو مصرح به في عبارة المص حيث

قال الجار والمجرور الا ان يقال وقفت في يده نسخة ليس فيها والجار تامل قوله هو الذي تتم به الفائدة الخ اى هو الذى يفهم منه معنى متعلقه بدون ذكره قوله كونا عاما اى او خاصا كما اذا قلت زيد من العلماء اى معدود منهم كما يؤخذ من حاشية صب على الملوى قوله الا ان يراد الخ فيه نظر ظ لان الفاعل اللغوى هو من اوجد الفعل كما تقدم للمحشي رحمه الله فكيف يشمل نائب الفاعل فالاولى الجواب بان الشيخ عبد القاهر الجرجاني والزمخشري يسميان نائب الفاعل فاعلا والنحويون يسمون اسم كان واخواتها فاعلا مجازا الا ان يقال مراده بالفاعل اللغوى ليس ما سبق بل المراد به الفاعل عند بعض اهل اللغة اى الفاعل المتعارف عند هذا البعض وذلك البعض هو الجرجاني والزمخشري ومن تبعهما بالنسبة لنائب الفاعل والنحويون بالنسبة لاسم كان واخواتها تامل قوله وهو الاصل لانه يربط مذكورا ومحذوفا كما في السمن منوان بدرهم اى منه قوله او اسم اشارة نحو قوله تعالى ولباس التقوى ذلك خير اذا قدر ذلك مبتدا ثانيا لا نعتا للباس قوله او اعادة المبتدا بلفظه نحو الحاقة ما الحاقة وقوله تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلاة انا لا نضيع اجر المصلحين فان المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلاة مبالغة في مدحهم لا اعم كما قيل به قوله او غير ذلك كعموم يشمله نحو زيد نعم الرجل والعطف بالفاء خاصة لذات الضمير على الخالية منه او بالعكس نحو قول الشاعر

وانسان عيني يحسر الماء تارة	فيبدو وتارات يجم فيغرق

قوله نحو هو الله احد اى ان قدر هو ضمير الشان واما اذا قدر ضمير المسئول عنه كما قيل وذلك ان الكفار سالوا النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا صف لنا ربك فنزلت

الآية

الآية فلا شاهد فيها ذكره السجاعى على القطر قوله خلافا لابن السراج اى وابن الانبارى اخذا من كلامه قوله ووجه الشبه الخ معناه ان مجموع هذه الامور التى من جملتها الصلة لاتوجد الا فى الجملة لا فى المفرد فلما اشبه الظرف والجار والمجرور الجملة فى ذلك سميا شبه الجملة وبهذا اندفع مايقال ان الوقوع خبرا وصفة وحالا وهكذا انما هو ثابت فى الجملة على سبيل الفرضية والمتأصل فى ذلك انما هو المفرد فكان المناسب تسميتهما شبه المفرد لاشبه الجملة وهناك وجه آخر لتسميتهما شبه الجملة وهو انهما مفردان حقيقة لان الاصل فى الخبر الافراد لكن لما كان يحتمل تقدير الفعل فيهما كانا شبيهين بالجملة الملفوظ بها فى الاشتمال على النسبة التامة قوله ان الراجح تقدير المتعلق الخ اى لان الاصل فى الخبر الافراد قوله وقيل الراجح الخ اى لان الاصل فى العمل للافعال قوله وماكان منهما الخ هذه طريقة والراجح ان اللغو ماكان عامله خاصا ذكرا وحذف لقرينة والمستقر ماكان عامله عاما ولا يكون الا محذوفا قوله ثلاثة اقسام بقى قسم رابع وهو لا ولا نحو زيد قائم قوله الخ ماهو فى المحشى حاصله ان لا يلزم عدم التصرف كايمن فى القسم ومعنى عدم التصرف ان لا يثنى ولا يجمع وان لا يلزم الابتدائية لنفسه نحو اقل رجل يفهم المسئلة الا فلان وان لا يلزمها لمانع لفظى نحو لولا زيد لاتيتك او معنوى نحو ما التعجبية قوله لانها فى كل كتاب كذلك قد يقال انها فى غير هذا الموضع ذكرت اكثر من ذلك اذ بقى منها اعلم وارى فان مفعوليهما الثانى والثالث اصلهما المبتدا والخبر قوله الا ان يقال الخ فيه ان هذا منظور فيه لجهة العمل ايض وهو خلاف الغرض قوله لاختصاصها الخ اى ولان مدلولها يعم

جميع مدلولات اخواتها **قوله** لان اسمها الخ لعل الاظهر ان يقول
لانه لا يسمى اسمها حتى يرتفع بها فلا يقال ترفع الاسم **قوله**
على الاصح هو مذهب البصريين ومذهب الكوفيين انه مرفوع بما
كان مرفوعا به قبل ولا عمل لها فيه لعدم تغيره وربما كان العامل
قبل كان معنويا ولما دخل عليه العامل اللفظي ازاله وفيه ان
هذا لا ينهض لان العامل في المبتدا عندهم لفظي وهو الخبر فالاولى
في الرد عليهم انما يقال انه يلزم على مذهبهم وجود ناصب غير
رافع ولا نظير له **قوله** على الصحيح ومقابل الصحيح انها
سلبت الدلالة على الحدث وتجردت للدلالة على الزمن **قوله**
وسميت ناقصة الخ هذا الوجه علل به صاحب القول الصحيح
قوله لا لانها الخ هذا الوجه علل به مقابل الصحيح **قوله**
من حيث احتياجها للمعمولين لعل الاولى من حيث احتياجها
لشيئين كالباء في نحو مررت بزيد فانها احتاجت للمتعلق والمجرور **قوله**
الى الغروب اي او الى نصف الليل وقوله نقيض الصريح فيهد
من الفجر الى الزوال او من نصف الليل الى الزوال كذا قيل **قوله**
اي المشال عليها الالف او المشال بها اللسان لانه يشال
عند النطق بها **قوله** كما مثل فيه نظر بل المثال الذي
في الشرح انما هو من قبيل ما فيه الانتقال من صفة الى صفة وانما
مثاله ما ذكر صار الطين ابريقا والثوب ورقا **قوله** ما ليست
قيدا اي واما النافية فهو قيد احتراز عن الموصولة والشرطية
قوله وجملة ما دام اي الجملة المشتملة على ما دام نحو قولك
لا اصحبك ما دام زيد مترددا اليك وفيه ان هذا ليس معنى
الجملة بل التوقيت المذكور هو فعل الفاعل الا ان يقال المراد
بمعناها الغرض منها لا المعنى الموضوع له **قوله** من المعلوم
الخ الظاهر ان المراد من التأويل انها تحذف هي وصلتها ويؤتى
بالمصدر مكانهما فحينئذ فيندفع ما اورده المحشي وغيره ووجه
الدفع ان المراد انه يصح حلول المصدر محل الحرف المصدري

وتفعل

والفعل ولو كان التاويل للفعل وحده لبقي الحرف مع المصدر اه قنش
على الازهرية **قوله** وقد تسمح ايضا الخ بناه على ان قول الش والتقدير
اى تقدير ما دام وذلك ان تقول مادة تقدير ما دام الخ المثال فيتنزح
كتسمح وقوله وايضا ليس المراد الخ مبناه على ان مترددا فى قول الش
مدة دوام زيد مترددا اليك حال وليس خبرا لدوام بناء على ان
كدوام مصدر دام التامة لما سياتى له ان دام الناقصة لا تتصرف
والحق انها تتصرف تصرفا ناقصا فيجيء منها المصدر بدليل
شرط سبق ما المصدرية عليها او الحرف المصدرى يؤول
ما بعده بمصدر وهذا المصدر هو مصدر كان الناقصة على ان
الظاهر انه ياتى منها ايضا المضارع والامر كما ياتى من دام التامة
لعدم ظهور الفرق بين نحو لا اكلمك ما دمت عاصيا ولا اكلمك
ما تدوم عاصيا وعلى هذا فيكون مترددا فى كلام الش خبرا
عن الدوام لا حال ولا شك ان معنى دام زيد مترددا دوام
تردده فاندفع عن الش هذا ايضا ويحمل قوله بعد والذى
لا يتصرف منها اى تصرفا تاما فيشمل ما لا يتصرف اصلا
او ما يتصرف ناقصا بناء على ان لها مصدرا فقط **قوله**
اى الماضى منها الخ اعلم ان الضمير فى منها عائد على كان
واخواتها والمراد باخواتها خصوص الافعال الماضية لان
الاخوات ذكرت قبل رجوع الضمير عليها بهذا المعنى
فعلى هذا تكون اضافة الماضى الى الضمير من اضافة الاعم
للاخص كشجر اراك وهى التى للبيان وان رجع الضمير
الى كان واخواتها بمعنى ما يشمل غير الماضى على سبيل الاستخدام
كانت الاضافة من اضافة الاعم للاخص من وجه وهى
البيانية كخاتم حديد فتكون على معنى من وبهذا تعلم ما
فى المحش **قوله** فى ذكر الاسم مساحة وكذا فى ذكر ان
الاولى سهل هذه المساحة ان ان اداة للسبك وان الاسم
يضاف له المصدر الذى يحصل وبعد ذلك فهو ما تقدم

جميع مدلولات اخواتها **قوله** لان اسمها الخ لعل الاظهر ان يقول
لانه لا يسمى اسمها حتى يرتفع بها فلا يقال ترفع الاسم **قوله**
على الاصح هو مذهب البصريين ومذهب الكوفيين انه مرفوع بما
كان مرفوعا به قبل ولا عمل لها فيه لعدم تغيره ورد بان العامل
قبل كان معنويا ولما دخل عليه العامل اللفظي ازاله وفيه ان
هذا لا ينهض لان العامل في المبتدا عندهم لفظي وهو الخبر فالاولى
في الرد عليهم ان يقال انه يلزم على مذهبهم وجود ناصب غير
رافع ولا نظير له **قوله** على الصحيح ومقابل الصحيح انها
سلبت الدلالة على الحدث وتجردت للدلالة على الزمن **قوله**
وسميت ناقصة الخ هذا الوجه علل به صاحب القول الصحيح
قوله لا لانها الخ هذا الوجه علل به مقابل الصحيح **قوله**
من حيث احتياجها للمعمولين لعل الاولى من حيث احتياجها
لشيئين كالباء في نحو مررت بزيد فانها احتاجت للمتعلق والمجرور **قوله**
الى الغروب اى او الى نصف الليل وقوله نقيض الصبح فيهما
من الفجر الى الزوال او من نصف الليل الى الزوال كذا قيل **قوله**
اى المشار عليها الخ الاليف والمشار بها اللسان لانه يشار
عند النطق بها **قوله** كما مثل فيه نظر بل المثال الذى
في الشرح انما هو من قبيل ما فيه الانتقال من صفة الى صفة وانما
مثاله ما ذكر صار الطين ابريقا والثوب ورقا **قوله** ما ليست
قيدا اى واما النافية فهو قيد احتراز عن الموصولة والشرطية
قوله وجملة ما دام اى الجملة المشتملة على ما دام نحو قولك
لا اصحبك ما دام زيد مترددا اليك وفيه ان هذا ليس معنى
الجملة بل التوقيت المذكور هو فعل الفاعل الا ان يقال المراد
بمعناها الغرض منها لا المعنى الموضوع له **قوله** من المعلوم
الخ الظاهر ان المراد من التأويل انها تحذف هي وصلتها ويؤتى
بالمصدر مكانهما اوح فيندفع ما اورده المحشي وغيره ووجه
الدفع ان المراد انه يصح حلول المصدر محل الحرف المصدرى

ولعل

والفعل ولو كان التاويل للفعل وحده لبقى الحرف مع المصدر اه فتنبه
على الازهرية **قوله** وقد تسمع ايضا الخ بناه على ان قول الشارح والتعبير
اى تقدير ما دام وذلك ان تقول مراده تقدير ما دام الخ المثال فيندفع
كتسمع وقوله وايضا ليس المراد الخ مبناه على ان مترددا فى قول الشارح
مدة دوام زيد مترددا اليك حال وليس خبرا لدوام بناء على ان
كدوام مصدر دام التامة لما سيأتى له ان دام الناقصة لا تتصرف
والحق انها تتصرف تصرفا ناقصا فيجئ منها المصدر بدليل
شرط سبق ما المصدرية عليها او الحرف كمصدرى يؤول
ما بعده بمصدر وهذا المصدر هو مصدر كالناقصة على ان
الظاهر انه ياتى منها ايضا المضارع والامر كما ياتى من دام التامة
لعدم ظهور الفرق بين نحو لا كلمك ما دمت عاصيا ولا اكلمك
ما تدوم عاصيا وعلى هذا فيكون مترددا فى كلام الشارح خبرا
عن الدوام لا حالا ولا شك ان معنى دام زيد مترددا دوام
تردده فاندفع عن الشارح هذا ايضا ويحمل قوله بعد والذى
لا يتصرف منها اى تصرفا تاما فيشمل ما لا يتصرف اصلا
او ما يتصرف ناقصا بناء على ان لها مصدرا فقط **قوله**
اى الماضى منها الخ اعلم ان الضمير فى منها عائد على كان
واخواتها والمراد باخواتها خصوص الافعال الماضية لان
الاخوات ذكرت قبل رجوع الضمير عليها بهذا المعنى
فعلى هذا تكون اضافة الماضى الى الضمير من اضافة الاعم
للاخص كشجر اراك وهى التى للبيان وان رجع الضمير
الى كان واخواتها بمعنى ما يشمل غير الماضى على سبيل الاستخدام
كانت الاضافة من اضافة الاعم للاخص من وجه وهى
البيانية كخاتم حديد فتكون على معنى من وبهذا تعلم ما
فى المحشى **قوله** فى ذكر الاسم مساحمة وكذا فى ذكر ان
الاوانه سهل هذه المسامحة ان ان اداه للسبك وان الاسم
يضاف له المصدر الذى يحصل وبعد ذلك ذلك فيه ما تقدم

جميع مدلولات اخواتها **قوله** لان اسمها الخ لعل الاظهر ان يقول لانه لا يسمى اسمها حتى يرتفع بها فلا يقال ترفع الاسم **قوله** على الاصح هو مذهب البصريين ومذهب الكوفيين انه مرفوع بما كان مرفوعا به قبل ولا عمل لها فيه لعدم تغيره ورد بان العامل قبل كان معنويا ولما دخل عليه العامل اللفظي ازاله وفيه ان هذا لا ينهض لان العامل في المبتدا عندهم لفظي وهو الخبر فالاولى في الرد عليهم ان يقال انه يلزم على مذهبهم وجود ناصب غير رافع ولا نظير له **قوله** على الصحيح ومقابل الصحيح انها سلبت الدلالة على الحدث وتجردت للدلالة على الزمن **قوله** وسميت ناقصة الخ هذا الوجه علل به صاحب القول الصحيح **قوله** لا لانها الخ هذا الوجه علل به مقابل الصحيح **قوله** من حيث احتياجها لمعموليها لعل الاولى من حيث احتياجها لشيئين كالباء في نحو مررت بزيد فانها احتاجت للمتعلق والمجرور **قوله** الى الغروب اى او الى نصف الليل وقوله نقيض الصبح فيهما من الفجر الى الزوال او من نصف الليل الى الزوال كذا قيل **قوله** الا المثال عليها الا الف المثال بها اللسان لانه يشاكل عند المنطق بها **قوله** كما مثل فيه نظر بل المثال الذى في الشرح انما هو من قبيل ما فيه الانتقال من صفة الى صفة وانما مثالها ذكر صار الطين ابريقا والثوب ورقا **قوله** ما ليست قيدا اى واما النافية فهو قيد احتراز عن الموصولة والشرطية **قوله** وجملة ما دام اى الجملة المشتملة على ما دام نحو قولك لا اصحبك ما دام زيد مترددا اليك وفيه ان هذا ليس معنى الجملة بل التوقيت المذكور هو فعل الفاعل الا ان يقال المراد بمعناها الغرض منها لا المعنى الموضوع له **قوله** من المعلوم الخ الظاهر ان المراد من التاويل انها تحذف هي وصلتها ويوتى بالمصدر مكانهما وح فيندفع ما اورده المحشى وغيره ووجه الدفع ان المراد انه يصح حلول المصدر محل الحرف المصدرى

ولفعل

والفعل ولو كان التأويل للفعل وحده لبقي الحرف مع المصدر اه قش
على الازهرية قوله وقد تسمع ايضا الخ بناه على ان قول الشارح والتقدير
اي تقدير ما دام وقولك ان تقول مراده تقدير ما دام الخ المثال فيكون فيه
تسمح وقوله وايضا ليس المراد الخ مبناه على ان مترددا في قول الشارح
مدة دوام زيد مترددا اليك حال وليس خبرا لدوام بناء على ان
الدوام مصدر دام التامة لما سياتي له ان دام الناقصة لا تتصرف
والحق انها تتصرف تصرفا ناقصا فيجيء منها المصدر بدليل
شرط سبق ما المصدرية عليها والحرف المصدري يؤول
ما بعده بمصدر وهذا المصدر هو مصدر كان الناقصة على ان
الظاهر انه ياتي منها ايضا المضارع والامر كما ياتي من دام التامة
لعدم ظهور الفرق بين نحو لا اكلمك ما دمت عاصيا ولا اكلمك
ما تدوم عاصيا وعلى هذا فيكون مترددا في كلام الشارح خبرا
عن الدوام لا حالا ولا شك ان معنى دام زيد مترددا دوام
تردده فاندفع عن الشارح هذا ايضا ويحمل قوله بعد والذي
لا يتصرف منها اي تصرفا تاما فيشمل ما لا يتصرف اصلا
او ما يتصرف ناقصا بناء على ان لها مصدرا فقط قوله
اي الماضي منها الخ اعلم ان الضمير في منها عائد على كان
واخواتها والمراد باخواتها خصوص الافعال الماضية لان
الاخوات ذكرت قبل رجوع الضمير عليها بهذا المعنى
فعلى هذا تكون اضافة الماضي الى الضمير من اضافة الاعم
للاخص كشجر اراك وهي التي للبيان وان رجع الضمير
الى كان واخواتها بمعنى ما يشمل غير الماضي على سبيل الاستخدام
كانت الاضافة من اضافة الاعم للاخص من وجه وهي
البيانية كخاتم حديد فتكون على معنى من وبهذا تعلم ما
في المحشي قوله في ذكر الاسم مسامحة وكذا في ذكر ان
الاولى سهل هذه المسامحة ان ان اداة للسبك وان الاسم
يضاف له المصدر الذي يحصل وبعد ذلك ففيه ما فيه

جميع مدلولات اخواتها قوله لان اسمها الخ لعل الاظهر ان يقول لانه لا يسمى اسمها حتى يرتفع بها فلا يقال ترفع الاسم قوله على الاصح هو مذهب البصريين ومذهب الكوفيين انه مرفوع بما كان مرفوعا به قبل ولا عمل لها فيه لعدم تغيره ورد بان العامل قبل كان معنويا وما دخل عليه العامل اللفظي ازاله وفيه ان هذا لا ينهض لان العامل في المبتدا عندهم لفظي وهو الخبر فالاولى في الرد عليهم ان يقال انه يلزم على مذهبهم وجود ناصب غير رافع ولا نظير له قوله على الصحيح ومقابل الصحيح انها سلبت الدلالة على الحدث وتجردت للدلالة على الزمن قوله وسميت ناقصة الخ هذا الوجه علل به صاحب القول الصحيح قوله لانها الخ هذا الوجه علل به مقابل الصحيح قوله من حيث احتياجها للمعمولين لعل الاولى من حيث احتياجها لشيئ كالباء في نحو مررت بزيد فانها احتاجت للمتعلق والمجرور قوله الى الغروب اي او الى نصف الليل وقوله نقيض الصبح وبهو من الفجر الى الزوال او من نصف الليل الى الزوال كذا قيل قوله اي المشال عليها الالف المشال بها اللسان لانه يشال عند النطق بها قوله كما مثل فيه نظر بل المثال الذي في الشرح انما هو من قبيل ما فيه الانتقال من صفة الى صفة وانما مثالها ذكر صار الطين ابريقا والثوب ورقا قوله ما ليست قيدا اي واما النافية فهو قيد احتراز عن الموصولة والشرطية قوله وجملة ما دام اي الجملة المشتملة على ما دام نحو قولك لا اصحبك ما دام زيد مترددا اليك وفيه ان هذا ليس معنى الجملة بل التوقيت المذكور هو فعل الفاعل الا ان يقال المراد بمعناها الغرض منها لا المعنى الموضوع له قوله من المعلوم الخ الظاهر ان المراد من التأويل انها تحذف هي وصلتها ويؤتى بالمصدر مكانهما وح فيندفع ما اورده المحشي وغيره ووجه الدفع ان المراد انه يصح حلول المصدر محل الحرف المصدري

والفعل ولو كان التاويل للفعل وحده لبقي الحرف مع المصدر اه قنش
على الازهرية **قوله** وقد تسمع ايض الخ بناه على ان قول الش والتقدير
اي تقدير ما دام وذلك ان تقول مراده تقدير ما دام الخ المثال فيندفع
التسمح وقوله وايض ليس المراد الخ مبناه على ان مترددا في قول الش
مدة دوام زيد مترددا اليك حال وليس خبرا الدوام بناء على ان
الدوام مصدر دام التامة لما سياتي له ان دام الناقصة لا تتصرف
والحق انها تتصرف تصرفا ناقصا فيجيء منها المصدر بدليل
شرط سبق ما المصدرية عليها او الحرف المصدري يؤول
ما بعده بمصدر وهذا المصدر هو مصدر الناقصة على انه
الظاهر انه ياتي منها ايض المضارع والامر كما ياتي من دام التامة
لعدم ظهور الفرق بين نحو لا اكلمك ما دمت عاصيا ولا اكلمك
ما تدوم عاصيا وعلى هذا فيكون مترددا في كلام الش خبرا
عن الدوام لا حال ولا شك ان معنى دام زيد مترددا دوام
تردده فاندفع عن الش هذا ايض ويحمل قوله بعد والذي
لا يتصرف منها اي تصرفا تاما فيشمل ما لا يتصرف اصلا
او ما يتصرف ناقصا بناء على ان لها مصدرا فقط **قوله**
اي الماضي منها الخ اعلم ان الضمير في منها عائد على كان
واخواتها والمراد باخواتها خصوص الافعال الماضية لان
الاخوات ذكرت قبل رجوع الضمير عليها بهذا المعنى
فعلى هذا تكون اضافة الماضي الى الضمير من اضافة الاعم
للاخص كشجر اراك وهي التي للبيان وان رجع الضمير
الى كان واخواتها بمعنى ما يشمل غير الماضي على سبيل الاستخدام
كانت الاضافة من اضافة الاعم للاخص من وجه وهي
البيانية كخاتم حديد فتكون على معنى من وبهذا تعلم ما
في المحشي **قوله** وفي ذكر الاسم مساحة وكذا في ذكر ان
الا انه سهل هذه المسامحة ان ان اداة للسبك وان الاسم
يضاف له المصدر الذي يحصل وبعد ذلك ففيه ما تقدم

فلا تغفل قوله من لفظ الخبر الظ ان اللفظ ليس بقيد ليشمل ما لا مصدر له من لفظه نحو يدع فان المصدر يؤخذ من المعنى لا من اللفظ ولا حاجة في مثله لاعتبار الكون والله اعلم

قوله فاللام للتاقيت الخ اختار العلامة الشنبيني انها للتعليل الجاري مجرى الحكمة التي لا يلزم اطرادها فان الاسد له اسما متعددة مع اتحاد المعنى كما انه لا يلزم من اختلاف المعنى اختلاف اللفظ كما في المشترك اه ثم انه قد يقال انه يصح ان تكون اللام للتعليل المفيد للدوران ويراد بالاختلاف الاختلاف في المادة فقط والتعليل منظور فيه للاصل والغالب فلا يرد ان وان للاتحاد في المادة والاسد والمشترك لانهما على خلاف الاصل قوله فلا بد من توجيه كلامه بان يجعل الخ اختار العلامة الشنبيني ان المراد بالتوكيد التوكيد المطلق الذي هو متعلق معنى الحرف واللام فيه للنسبة التي هي نسبة الجزئي للكلي لان معنى الحرف جزئي اما وضعا واستعمالا او استعمالا فقط اه قوله يرفعان احتمال الكذب والمجاز حرره قوله لكن زيدا جالس راى او لكن زيد لم يقم قوله اي باثباته لان نفي النفي الخ فيه نظر لان معاد التعريف صريح نفي نفس الشئ الذي يتوهم نفيه لا نفي النفي فالنفي الحاصل صريح لم يدفع الوهم بل قرره فلم يحصل الاستدراك وفي الصبان على الاشموني ان قولهم في التعريف او نفيه بالجر عطفا على ضمير ثبوته ورفعه باثباته لا بالرفع عطفا على ثبوته والا كان التعريف غير صحيح ولكن الجر تكلف والتعريف السالم من ذلك هو ان يقال تعقيب الكلام بنفي ما يتوهم منه ثبوته او اثبات ما يتوهم منه نفيه اه وفيه نظر اذ التعريف مشكل سواء جعل نفيه معطوفا على الضمير او على ثبوت المضاف للضمير اذ لا فرق بينهما وانما المصحح للتعريف هو عطفه على ثبوت المقدر قبل

ما والضمير فى نفيه عائد على ما بقطع النظر عن التقييد بالثبوت
المأخوذ من كصلة وبدلا بالنظر للمعطوف بالنفى فكأنه
قال تعقيب الكلام بنفى ثبوت ما يتوهم ثبوته او تعقيب الكلام
بنفى نفى ما يتوهم نفيه افاده شيخنا قال العلامة شرف
الظ ان الاستدراك الذى يدل عليه حرف الاستدراك
بمعنى الرفع لا بمعنى التعقيب كما لا يخفى على متامل ولم
يظهر لى مثال لرفع ما يتوهم نفيه فاعتبروا يا اولى الابصار
اه قيل يمكن دفع الاول بجعل الباء للتصوير تصويرا
مرادا اه فتامل **قوله** اى الحكم الخ هذا حل معنى ثم
ثم ان الظ ان مدلول كان التشبيه بمعنى التمثيل ركة
والمشابهة لا بهذا المعنى اه شرت **قوله** حالة نفسانية
هى التلهف والتحسر على ما فات ويلزمه انه مطلوب لو امكن
تامل **قوله** الخ وهو قوله فى موهم القاما تقدم وذلك
كما فى قوله

ارجو واملان تدنو مودتها   وما اخال لدينا منك تنويل

فاما ان تقدر ضمير الشان اى اخاله اى الشان ولدينا خبر
لام الابتدا اى وللدنيا وعطف امل على ارجو من عطف المرادف
والتنويل الاعطا **قوله** فانه عطف موجعات الخ ولا بد من
تقدير ما هى بعد موجعات او اعتبار الا موجعات فى معنى
الجملة اى ولا موجعات لقلبى والا لزم عمل ادرى فى مفعول
واحد وهو لا يجوز فيشترط على المشهور فى المعطوف على المحل
ان يكون جملة فى الاصل لفظا نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا
او تقديرا نحو الذى مر على الوجه الاول فيه او معنى نحو
علمت لزيد قائم وغير ذلك من امور لانه بمعنى ورايت متصفا
بغير ذلك ونحو الذى مر على الوجه الثانى فيه فلا يجوز علمت
لزيد قائم وعمرا بدون تقدير ثم ان الدماميني قال يحتمل
ان تكون ما فى هذا البيت زائدة والبكا مفعول به او انه

الاصل ولا ادرى موجهات القلب فيكون من عطف الجمل اه
ولا يخفى كفاية الظن فى امثال هذه المقامات **قوله** عامن قبل حب
وهو احد عشر فعلا راى وخال وعلم ووجد وظن وحسب وزعم
وعد وحجا ودرى وجعل **قوله** رباحا اى فائدة وهو تمييز
قوله ثاقلا اى حسا لان الابدان تخف عند وجود الارواح
وتثقل عند عدمها **قوله** دعانى الغوانى اى سمانى الغوانى
جمع غانية وهى المراة المستغنية عن حماها من الحلى والحلل
وخلتنى الياء مفعول اول وجملة لى اسم مفعوله الثانى
وقوله فلا ادعى على تقدير همزة الاستفهام الانكارى اى
افلا ادعى به وهو اول اسم لى وجملة وهو اول لحال وقد عمل
خال هنا فى ضميرين لشئ واحد وهو خاص بافعال القلوب
قوله محاولة اى قدرة وطاقة وهو تمييز محذوف **قوله**
انهم يرونه اى البعث وقوله بعيدا اى ممتنعا وقوله
قريبا اى واقعا لان العرب تستعمل البعد فى الانتفاء
والقرب فى الحصول قال الشيخ يحيى لا يخفى انهم جازمون
بالبعد فحمله على الظن مشكل الا ان يحمل الظن على ما يشمل
الاعتقاد الجازم المخالف للواقع **قوله** المعروف
يجوز فيه الجر على الاضافة والنصب على المفعولية وكذا
السببية وواجفات الشوق دواعيه واسبابه والمعنى
علمتك صاحب الاحسان والكرم فلاجل ذلك انبعث
فى واجفات الشوق منتهية اليك **قوله** فاعرابه
الحاصل اى الذى فى هذا التركيب **قوله** والمتجدد اى الذى
فى تركيب اخر وقوله فخرج بالحاصل والمتجدد اى بمجموعهما ولو
قال فخرج بقولنا لكان احسن لان المخرج ما ذكره **قوله**
خبر المبتدا فانه لا يتأتى ذكر فى اعرابه المتجدد كما لو اتى
بالناسخ كان وكان مثلا والمراد الخبر الغير الثانى من المتعدد
كما يدل عليه ما بعده **قوله** والمفعول الثانى فانه لا يشارك

في اعرابه المتجدد بان اقيم الاول مقام الفاعل في نحو قولك ظن عمرو قائما قوله وحال المنصوب اى فانه لا يشاركه في اعرابه المتجدد بان اقيم المنصوب مقام الفاعل مثلا ثم انه يرد على قوله في اعرابه نحو قام زيد ولا لا وعطف النسق اذ لم يكن للمعطوف عليه اعراب كالجملة المستأنفة والجواب ان المراد في اعرابه وجودا وعدما فيدخل ما ذكر ويرد ايضا يا زيد الفاضل ويا سعيد كرز بضم الفاضل وكرز اتباعا لضمة زيد وسعيد فان مشاركة الفاضل وكرز ليس في الاعراب بل الضمة للاتباع والجواب ان المراد الاعراب وما يشبهه من حركة عارضة لغير الاعراب على انه قد يقال هما مشاركان في اعراب غير ظ محلي في المتبوع وتقديري في التابع منع من ظهوره حركة الاتباع فعلم ان ضمة التابع ليست ضمة اعراب لعدم الرافع ولا ضمة بنا لعدم مقتضيه هذا هو التحقيق وان المراد الاعراب لفظا او تقديرا او محلا فيدخل نحو جحر ضب خرب فخرب مشارك بجره ورفعه مقدر ونحو رحم الله سيبويه الذى كان ماهرا في العربية فسيبويه والذى متوافقان في الاعراب محلا قوله اجراء الاسم الخ فيه دور لاخذ المنعوت في تعريف النعت فقد توقف النعت على المنعوت لاخذه في تعريفه والمنعوت متوقف على النعت لانه مشتق منه والجواب بانفكاك الجهة فان توقف النعت على المنعوت توقف علم وتوقف المنعوت على النعت توقف اشتقاق ورد بان التوقف الثاني ايضا مآله توقف العلم اذ لا يعلم المشتق الا اذا علم المشتق منه والجواب ايضا بان المنعوت فيه تجريد ورد ايضا بانه حيث لم يعتبر ما فيه من الوصفية بل مجرد الذات كان التعريف غير مانع ولم يصح جعل المنعوت صفة لما قبله لتجريده عن اعتبار الصفة فيه وهذا التعريف اصله لضياء الحلوم كما نقله الشنبيتي وتبعه الحواشي هنا من غير تعرض

الاصل ولا ادري موجهات القلب فيكون من عطف الجمل اهـ
ولا يخفى كفاية الظن في امثال هذه المقامات **قوله** عاما من قبل حسب
وهو احد عشر فعلا راى وخال وعلم ووجد وظن وحسب وزعم
وعد وحجا ودرى وجعل **قوله** ربحا اى فائدة وهو تمييز
قوله ثقلا اى ميتا لان الابدان تخف عند وجود الارواح
وتثقل عند عدمها **قوله** دعاني الغواني اى سماني الغواني
جمع غانية وهى المراة المستغنية عن ما لها من الحلي والحلل
وشطتني الياء مفعول اول وجملة لي اسم مفعوله الثاني
وقوله فلا ادعى على تقدير همزة الاستفهام الانكاري اى
افلا ادعى به وهو اول اسم لي وجملة وهو اول الحال وقد عمل
خال هنا في ضميرين لشيء واحد وهو خاص بافعال القلوب
قوله محاولة اى قدرة وطاقة وهو تمييز بجنودا **قوله**
انهم يرونه اى البعث وقوله بعيدا اى ممتنعا وقوله
قريبا اى واقعا لان العرب تستعمل البعد في الانتفاء
والقرب في الحصول قال الشيخ يحيى لا يخفى انهم جازمون
بالبعد فجعله على الظن مشكل الا ان يحمل الظن على ما يشمل
الاعتقاد الجازم المخالف للواقع **قوله** المعروف
يجوز فيه الجر على الاضافة والنصب على المفعولية وكذا
السببية وواجفات الشوق دواعيه واسبابه والمعنى
علمتك صاحب الاحسان والكرم فلاجل ذلك انبعث
بي واجفات تشوق منتهية اليك **قوله** في اعرابه
الحاصل اى الذى في هذا التركيب **قوله** والمتجدد اى الذى
في تركيب اخر وقوله يخرج بالحاصل والمتجدد اى بمجموعهما ولو
قال يخرج بقولنا لكان احسن لان المخرج لما ذكره **قوله**
خبر المبتدا فانه لا يسمى ذكر في اعرابه المتجدد كما لو اتى
بالناسخ كان وكان متليتا والمراد الخبر الغير الثاني من تعدد
كما يدل عليه ما بعده **قوله** والمفعول الثاني فانه لا يشاركه

في اعرابه المتجدد بان اقيم الاول مقام الفاعل في نحو قولك ظن عمرو
قائما قوله وحال المنصوب اى فانه لا يشاركه في اعرابه المتجدد بانه
اقيم المنصوب مقام الفاعل مثلا ثم انه يرد على قوله في اعرابه
نحو قام زيد ولا لا وعطف النسق اذ لم يكن للمعطوف عليه
اعراب كالجملة المستأنفة والجواب ان المراد في اعرابه وجودا
وعدما فيدخل ما ذكر ويرد ايضا يا زيد الفاضل ويا سعيد
كرز بضم الفاضل وكرز اتباعا لضمة زيد وسعيد فان مشاركة
الفاضل وكرز ليس في الاعراب بل الضمة للاتباع والجواب
ان المراد الاعراب وما يشبهه من حركة عارضة لغير الاعراب
على انه قد يقال هما مشاركان في اعراب غير ظاهر محلى في المتبوع
وتقديرى في التابع منع من ظهوره حركة الاتباع فعلم ان
ضمة التابع ليست ضمة اعراب لعدم الرافع ولا ضمة بنا لعدم
مقتضيه هذا هو التحقيق وان المراد الاعراب لفظا او تقديرا
او محلا فيدخل نحو جحر ضب خرب فخرب مشارك لجحر ورفعه
مقدر ونحو رحم الله سى الذى كان ماهرا في العربية فسى
والذى متوافقان في الاعراب محلا قوله اجراء الاسم
الخ فيه دور لاخذ المنعوت في تعريف النعت فقد توقف
النعت على المنعوت لاخذه في تعريفه والمنعوت متوقف على
النعت لانه مشتق منه والجواب بانفكاك الجهة فان
توقف النعت على المنعوت توقف علم وتوقف المنعوت على
النعت توقف اشتقاق ورد بان التوقف الثاني ايضا
ماله توقف العلم اذ لا يعلم المشتق الا اذا علم المشتق منه
والجواب ايضا بان المنعوت فيه تجريد مردود ايضا بانه
حيث لم يعتبر ما فيه من الوصفية بل مجرد الذات كان
التعريف غير مانع ولم يصح جعل المنعوت صفة لما قبله
لتجريده عن اعتبار الصفة فيه وهذا التعريف اصله لضياء
العلوم كما نقله النبتيتي وتبعه الحواشي هنا من غير تعرض

الاصل ولا ادرى موجهات العلبه فيكون من عطف الجمل اه
ولا يخفى كفاية الظم فى امثال هذه المقامات **قوله** عامن قبل حب
وهو احد عشر فعلا راى وخال وعلم ووجد وظن وحسب وزعم
وعد وحجا ودرى وجعل **قوله** رياجا اى فائدة وهو تمييز
قوله ثاقلا اى ميتا لان الابدان تخف عند وجود الارواح
وتثقل عند عدمها **قوله** دعاني العوانى اى سمانى الغوانى
جمع غانية وهى المراة المستغنية عن جمالها من الحلى والحلل
وخلتنى الياء مفعول اول وجملة لى اسم مفعوله الثانى
وقوله فلا ادعى على تقدير همزة الاستفهام الانكارى اى
افلا ادعى به وهو اولى اسم لى وجملة وهو اولى حال وقد عمل
خال هنا فى ضميرين لشئ واحد وهو خاص بافعال القلوب
قوله محاولة اى قدرة وطاقة وهو تمييز كجنودا **قوله**
انهم يرونه اى البعث وقوله بعيدا اى ممتنعا وقوله
قريبا اى واقعا لان العرب تستعمل البعد فى الانتفاء
والقرب فى الحصول قال الشيخ يحيى لا يخفى انهم جازمون
بالبعد فحمله على الظن مشكل الا ان يحمل الظن على ما يشمل
الاعتقاد الجازم المخالف للواقع **قوله** المعروف
يجوز فيه الجر على الاضافة والنصب على المفعولية وكذا
المسببية وواجفات الشوق دواعيه واسبابه والمعنى
علمتك صاحب الاحسان والكرم فلاجل ذلك انبعث
بى واجفات الشوق منتهية اليك **قوله** فى اعرابه
الحاصل اى الذى فى هذا التركيب **قوله** والمتجدد اى الذى
فى تركيب اخر فقوله يخرج بالحاصل والمتجدد اى بمجموعهما ولو
قال يخرج بعضها لكان احسن لان المخرج ما ذكره **قوله**
خبر المبتدا فانه لا يتبادر فى اعرابه المتجدد كما لو اتى
بالناسخ كان وكان مثلا والمراد الخبر الغير الثانى من المتعدد
كما يدل عليه ما بعده **قوله** والمفعول الثانى فانه لا يشاركه

في اعرابه المتجدد بان اقيم الاول مقام الفاعل في نحو قولك ظن عمرو قائما **قوله** وحال المنصوب اي فانه لا يشاركه في اعرابه المتجدد بانه اقيم المنصوب مقام الفاعل مثلا ثم انه يرد على قوله في اعرابه نحو قام زيد ولا لا وعطف النسق اذ لم يكن للمعطوف عليه اعراب كالجملة المستأنفة والجواب ان المراد في اعرابه وجودا وعدما فيدخل ما ذكر ويرد ايضا يا زيد الفاضل ويا سعيد كرز بضم الفاضل وكرز اتباعا لضمة زيد وسعيد فان مشاركة الفاضل وكرز ليس في الاعراب بل الضمة للاتباع والجواب ان المراد الاعراب وما يشبهه من حركة عارضة لغير الاعراب على انه قد يقال هما مشاركان في اعراب غير ظاهر محلي في المتبوع وتقديري في التابع منع من ظهوره حركة الاتباع فعلم ان ضمة التابع ليست ضمة اعراب لعدم الرافع ولا ضمة بنا لعدم مقتضيه هذا هو التحقيق وان المراد الاعراب لفظا او تقديرا او محلا فيدخل نحو جحر ضب خراب فخرب مشارك لجحر في رفعه محلا ونحو رحم الله ش الذي كان ماهرا في العربية فش والذي متوافقان في الاعراب محلا **قوله** اجراء الاسم الخ فيه دور لاخذ المنعوت في تعريف النعت فقد توقف النعت على المنعوت لاخذه في تعريفه والمنعوت متوقف على النعت لانه مشتق منه والجواب بانفكاك الجهة فان توقف النعت على المنعوت توقف علم وتوقف المنعوت على النعت توقف اشتقاق ورد بان التوقف الثاني ايضا مآله توقف العلم اذ لا يعلم المشتق الا اذا علم المشتق منه والجواب ايضا بان المنعوت فيه تجريد ورد ايضا بانه حيث لم يعتبر ما فيه من الوصفية بل مجرد الذات كان التعريف غير مانع ولم يصح جعل المنعوت صفة لما قبله لتجريده عن اعتبار الصفة فيه وهذا التعريف اصله لضياء العلوم كما نقله النبتيتي وتبعه الحواشي هنا من غير تعرض

الا صل ولا ادرى موجهات القلب فيكون من عطف الجمل اهـ ولا يخفى كفاية الظ فى امثال هذه المقامات قوله عامن قبل حسب وهو احد عشر فعلا راى وخال وعلم ووجد وظن وحسب وزعم وعد وحجا ودرى وجعل قوله رباحا اى فائدة وهو تمييز قوله ثاقلا اى ضيقا لان الابدان تخف عند وجود الارواح وتثقل عند عدمها قوله دعانى الغوانى اى سمانى الغوانى جمع غانية وهى المرأة المستغنية عن ما لها من الحلى والحلل وتكلمنى الياء مفعول اول وجملة لى اسم مفعوله الثانى وقوله فلا ادعى على تقدير همزة الاستفهام الانكارى اى افلا ادعى به وهو اول اسم لى وجملة وهو اول الحال وقد عمل خال هنا فى ضمير بشى واحد وهو خاص بافعال القلوب قوله محاولة اى قدرة وطاقة وهو تمييز محذوف قوله انهم يرونه اى البعث وقوله بعيدا اى ممتنعا وقوله قريبا اى واقعا لان العرب تستعمل البعد فى الانتفاء والقرب فى الحصول قال الشيخ يحيى لا يخفى انهم جازمون بالبعد فحمله على الظن مشكل الا ان يحمل الظن على ما يشمل الاعتقاد الجازم المخالف للواقع قوله المعروف يجوز فيه الجر على الاضافة والنصب على المفعولية وكعادة المسببية وواجفات الشوق دواعيه واسبابه والمعنى علمتك صاحب الاحسان والكرم فلاجل ذلك انبعث بى واجفات الشوق منتهية اليك قوله وا عمر به الحاصل اى الذى فى هذا التركيب قوله والمتجدد اى الذى فى تركيب اخر قوله خرج بالحاصل والمتجدد اى بمجموعهما ولو قال لخرج بعومهما لكان احسن لان المخرج ما ذكره قوله خبر المبتدا فانه لا يشار كم فى اعرابه المتجدد كالواقع بالناسخ كان وكان منطلق والمراد الخبر الغير الثانى من المتعدد كما يدل عليه ما بعده قوله والمفعول الثانى فانه لا يشاركه

فى اعرابه المتجدد بان اقيم الاول مقام الفاعل فى نحو قولك ظن عمرو
قائما **قوله** وحال المنصوب اى فانه لا يشاركه فى اعرابه المتجدد بانه
اقيم المنصوب مقام الفاعل مثلا ثم انه يرد على قوله فى اعرابه
نحو قام زيد ولا لا وعطف النسق اذ لم يكن للمعطوف عليه
اعراب كالجملة المستأنفة والجواب ان المراد فى اعرابه وجودا
وعدما فيدخل ما ذكر ويرد ايضا يا زيد الفاضل ويا سعيد
كرز بضم الفاضل وكرز اتباعا لضمة زيد وسعيد فان مشاركة
الفاضل وكرز ليس فى الاعراب بل الضمة للاتباع والجواب
ان المراد الاعراب وما يشبهه من حركة عارضة لغير الاعراب
على انه قد يقال هما مشاركان فى اعراب غير ظاهر محلى فى المتبوع
وتقديرى فى التابع منع من ظهوره حركة الاتباع فعلم ان
ضمة التابع ليست ضمة اعراب لعدم الرافع ولا ضمة بنا لعدم
مقتضيه هذا هو التحقيق وان المراد الاعراب لفظا او تقديرا
او محلا فيدخل نحو جحر ضب خراب فخرب مشارك لجحر رفعه
مقدر ونحو رحم الله ش الذى كان ماهرا فى العربية فش
والذى متوافقان فى الاعراب محلا **قوله** اجزاء الاسم
الخ فيه دور لاخذ المنعوت فى تعريف النعت فقد توقف
النعت على المنعوت لاخذه فى تعريفه والمنعوت متوقف على
النعت لانه مشتق منه والجواب بانفكاك الجهة فان
توقف النعت على المنعوت توقف علم وتوقف المنعوت على
النعت توقف اشتقاق مردود بان التوقف الثانى ايضا
ماله توقف العلم اذ لا يعلم المشتق الا اذا علم المشتق منه
والجواب ايضا بان المنعوت فيه تجريد مردود ايضا بانه
حيث لم يعتبر ما فيه من الوصفية بل مجرد الذات كان
التعريف غير مانع ولم يصح جعل المنعوت صفة لما قبله
لتجريده عن اعتبار الصفة فيه وهذا التعريف اصله لضياء
الحلوم كما نقله النبتيتى وتبعه الحواشى هنا من غير تعرض

لما فيه **قوله** لانهما شاركا النعت الخ اى لان الثلاثة تكمل دلالته وترفع اشتراكه واحتماله **قوله** يكون بالنفس الخ اى كما يكون باعادة الاول بلفظه او بمرادفه وهو التوكيد اللفظى ويكون التوكيد عين الاول وغيره دالا على معنى فيه ظم فى اللفظى والمعنوى بالنفس والعين واما بكل واجمع ففيه نظر لزيادته بافادة الشمول وهو معنى فى الاول **قوله** رفع الاحتمال فى المعارف اى الحاصل ذلك الاحتمال من الاشتراك اللفظى فان زيدا فى قولك مررت بزيد التاجر مشترك بين اشخاص كثيرين فان قلت لا يرتفع الاشتراك بهذا الوصف بل انما يقل فقط لاحتمال اشتراك فى الوصف ايض فلا فرق بين وصف المعرفة والنكرة والجواب انهم قطعوا النظر عن الاشتراك فى الوصف بالنظر للمعرفة لقلته بالنسبة لوصف النكرة ثم ان النعت فى النكرة جار مجرى تقييد المطلق وفى المعرفة جار مجرى بيان المجمل **قوله** او مدح الخ مجئ النعت لهذا وما بعده مجاز لان اصل وضعه اما للتوضيح او التخصيص كما افاده فى التصريح **قوله** لا دلالة لوضعها عبارة البنتيتى لا دلالة لها بوضعها وهى ظاهرة **قوله** كاسم الاشارة اى غير المكانى اما هو كمررت برجل هنا او هناك او ثم المتعلقة بمحذوف صفة لرجل فهى ظروف لا صفات بل الصفات متعلقاتها **قوله** بمعنى صاحب اى او الموصولة على لغة اعرابها او على لغة بنائها وهى لازمة للواو على هذه اللغة ومثلها فى الوصف بها سائر الموصولات المبدوءة بهمزة الوصل بخلاف من وما **قوله** والمراد به ما قابل الجملة وشبهها هذا هو المختار كما تقدم خلافا للبنتيتى التابع للشنى تبعا على الازهرية من انه ما ليس مثنى ولا مجموعا **قوله** والثانى شبه المشتق هذا اخص من المؤول بالمشتق

والا لدخل في هذا القسم الثالث فتدبر **قوله** فنبه
نظر الخ في عبد المعطي ان التابع جنس وكون التبعية للمنعوت
في اثنين من الامور المذكورة في المتن خاصة من خواص
النعت فهو تعريف بالرسم التام اه ببعض اصلاح لخلل
وقع في عبارته على انه لو لم يسلم هذا لكان ان تقول المحط
التعريف هو التمثيل لما تقدم انه من قبيل الرسم **قوله**
مشتملة على ضمير الخ اقتصر على الضمير لان الرابط هنا لا
يكون الا ضميرا بخلاف الخبر والفرق ان المنعوت لا يستلزم
النعت صناعة فضعف طلبه له فاحتيج لدليل قوى يدل
على ارتباط الجملة به وانها نعت له بخلاف المبتدا فانه
يستلزم الخبر فقوى طلبه فاكتفى باى دليل يدل على ارتباط
الجملة به وانها خبر عنه افاده سم ورايت بخط بعض الفضلاء
ان الصحيح عدم تقيد الرابط هنا بالضمير اه صب ويؤخذ
من هذا الفرق ان الحال كالنعت **قوله** ولا يجوز ان
يكون دونها استظهر صب الجواز ناقلا له عن ابن هشام
وغيره واختاره الامير ايضا في حش على الشذور **قوله**
بنصب الوجه اى اوجره **قوله** افعل تفضيل اى اوليستوى
فيه المفرد المذكر وغيره لجريح وصبور **قوله** فالمرفوع الخ
اي والمجرور اذا علم يقطع نعته ايضا للرفع والنصب
قوله في غير المحال المعلومة عندهم وهي اربعة عشر
موضعا الاول الاسم المجرور برب المحذوفة بعد بل وكفاء
والواو نحو بل ملاء الفجاج قتمه فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع
وليل كموج البحر ارخى سدوله الثاني لفظ الجلالة في
القسم نحو الله لافعلن الثالث بعد كم الاستفهامية
اذا دخل عليها حرف الجر نحو بكم درهم اشتريت اى من
درهم خلافا للزجاج حيث جعله مجرورا بالاضافة الرابع
في جواب ما اشتمل على حرف مثل الحرف المحذوف نحو زيد

في جواب بمن مررت الخامس في المعطوف بحرف متصل على ما اشتمل على مثل المحذوف نحو وفي خلقكم وما يبث من دابة ايات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار اى وفي اختلاف ليكون من عطف الجمل وليس بمجرور في المذكورة والا لزم العطف على معمولى عاملين مختلفين وهو ممنوع على الاصح السادس في المعطوف عليه بحرف منفصل بلا كقوله

ما للمحب حلداذا بهجرا ولا حبيب رأفة فيجبرا

والشاهد في قوله ولا حبيب وقوله فيجبرا بالنصب على اضمار ان السابع في المعطوف عليه بحرف منفصل بلو كقوله

متى عذتم بنا ولو فئة منا كفيتم ولم تخشوا هوانا ولا وهنا

اى ولو عذتم بفئة وعدم صحة كونا لعطف هنا على بنا لان لو لا تدخل الا على الجملة والغالب في مثل هذا النصب كقولهم ايتنى بدابة ولو حمارا كما في الهمع الثامن في المقرون بالهمزة بعد ما اشتمل على مثل المحذوف نحو ازيد ابن عمرو استفهاما لمن قال مررت بزيد التاسع في المقرون بهلا بعد ما اشتمل على مثل المحذوف نحو هلا دينار لمن قال جئت بدرهم العاشر في المقرون بان بعد ما اشتمل على مثل المحذوف نحو امرر بايهم افضل ان زيد وان عمرو الحادى عشر في المقرون بفاء الجزا بعد ما اشتمل على مثل المحذوف نحو مررت برجل صالح الا صالح فطالح اى الا امر بصالح فقد مررت بطالح هذا تقدير ابن مالك وقدره س الا اكن مررت بصالح فبطالح قيل وتقدير س هو الصواب لانك اذا قلت الا امر نقضت اخبارك اولا بالمرور فيما مضى لان الا امر معناه ان لا امر فيما يستقبل فلا بد من تقدير الكون اى الا اكن فيما يستقبل موصوفا بكونى مررت

فيما

فيما مضى بصالح فانا قد مررت بطالح اه وعكس حمل تقدير ابن مالك على هذا بان يجعل معنى ان لا امر وان لا اكن مررت الثانى عشر لام التعليل اذا جرت كى وصلتها ولهذا تسمع النحويين يجيزون فى نحو جئت كى تكرمنى ان تكون كى تعليلية وان مضمرة بعدها وان تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها الثالث عشر مع ان وان نحو عجبت انك قائم ولان قمت على ما ذهب اليه الخليل والكسائى من ان ان وصلتها او ان وصلتها فى موضع جر بالحرف المقدر اما على ما ذهب اليه غيرهما فموضعها نصب بنزع الخافض الرابع عشر فى المعطوف على خبر ليس وما كصالح لدخول الجار بان يكون اسما لم ينتقض نفيه اجازه فى قوله

بدا لى انى لست مدرك ما مضى	ولا سابق شيئا اذا كان جائيا

الخفض فى سابق على توهم وجود الباء فى مدرك ولم يجزه جماعة من النحويين **قوله** الى السبب وهو الحبل الذى يتوصل به **قوله** حاصل ما ذكره الشيخ الخ وكيفية صنيع الشيخ فى الحقيقى يبدأ بالاشرف من انواع الاعراب فالاشرف مع التذكير الذى هو اشرف من التأنيث مع الافراد الذى هو اصل لضده مع التعريف الذى هو اشرف من ضده ثم مع التنكير ثم ينتقل بمثل للمثنى اذ التثنية اول مراتب الكثرة مع التذكير مع التعريف ثم مع التنكير وهكذا فى الجمع ثم يصنع فى المؤنث مثل ما صنع فى المذكر وفى السببى اشرف انواع الاعراب فالاشرف مع تذكير كل من المنعوت والسببى وافرادهما مع التعريف ثم مع التنكير ثم ينتقل بمثل للمثنى مع التذكير مع التعريف ثم مع التنكير وهكذا فى الجمع ثم يصنع فى المؤنث مثل ما صنع فى المذكر **قوله** فهذه جملة ما ذكره الشيخ اى وان كانت القسمة تقتضى ان لكل من الحقيقى والسببى ثمانية

واربعين مثالا وذلك انه اما ان يكون مفردا او مثنى او مجموعا
جمع سلامة او جمع تكسير وكل منها اما ان يكون معرفة او
نكرة فاثنان فى اربعة بثمانية وكل منها اما مذكر او مؤنث
فاثنان فى ثمانية بستة عشر وكل منها اما ان يكون
مرفوعا او منصوبا او مخفوضا وثلاثة فى ستة عشر بثمانية
واربعين لكن الش اسقط اثنى عشر من الحقيقى ومثلها
من كسبيى وبيان ذلك انه مثل للجمع المذكر السالم بثلاثة
امثلة مع التعريف واسقط امثلة الثلاثة الاخرى
مع التنكير ومثل للجمع التكسير المذكر بثلاثة امثلة
مع التنكير واسقط الثلاثة الاخرى مع التعريف فيكون
جملة ما اسقطه من جمع المذكر ستة ثلاثة من السالم
وثلاثة من المكسر ومثل لجمع المؤنث السالم بثلاثة
امثلة مع التعريف واسقط امثلة الثلاثة مع التنكير
ومثل لاسم الجنس المؤنث وهو القائم مقام جمع التكسير
المؤنث فى الدلالة على الجمعية بثلاثة امثلة مع التنكير
واسقط امثلة الثلاثة الاخرى مع التعريف فيكون
جملة ما اسقطه من جمع التانيث ستة ثلاثة من
السالم وثلاثة من اسم الجنس المؤنث القائم مقام جمع
التكسير المؤنث فتضم الى الستة المتقدمة فى جمع المذكر
فتكون الجملة اثنى عشر وكلها فى الحقيقى واما النعت
السببى فقد مثل فيه لجمع التذكير المكسر بستة امثلة
ثلاثة مع التعريف وثلاثة مع التنكير واسقط جميع اقسام
الجمع المذكر السالم مع التعريف والتنكير وهى ستة
ومثل لجمع المؤنث السالم بثلاثة امثلة مع التعريف
واسقط امثلة الثلاثة الاخرى مع التنكير ومثل لاسم
الجنس المؤنث بثلاثة مع التنكير واسقط امثلة
الثلاثة الاخرى مع التعريف فيكون جملة ما اسقطه

من جمع التانيث ستة فتضم الى الستة المتقدمة في جمع التذكير فتكون الجملة اثني عشر وكلها في الكسبي كما تقدم ولعله اسقط الامثلة التي في الحقيقي في جمع المذكر السالم مع التنكير اكتفاء عنها بامثلة التنكير في جمع التكسير واسقط الامثلة الثلاثة في جمع التكسير المذكر مع التعريف اكتفاء بامثلة التعريف في جمع المذكر السالم ونحو هذا يقال في اسقاط الستة من الحقيقي في المؤنث وما وجد به الاسقاط في الحقيقي يقال مثله في الكسبي افاده ابو المحاسن تنبيه هنا امور الامر الاول مقتضى كلامهم هنا تعين المطابقة في الجمعية ومخالفة قاعدة افصحية الافراد في جمع الكثرة لما لا يعقل وافصحية المطابقة في غيره الا لنكتة كما في قوله عز وجل ولهم ازواج مطهرة ووجه المخالفة انه لا تتعين في كل من الجمعين كما افادته القاعدة الا ان يقال كلام النحاة هنا فيما اذا لوحظ مدلول الجمع من حيث هو كذلك والقاعدة في جواز هذه الملاحظة فيتعين الجمع وجواز ملاحظته لا من هذه الجهة بل من جهة تاويله بالفرقة او الطائفة او الجماعة ونحوها مما يدل عليها باللفظ المفرد فلا يتعين فاحفظ هذا التحقيق الشريف الذي لم يتنبه له احد اه شيبيني وفيه ان التوفيق بين المحلين اشار له العلامة السجاعي على القطر وقد زدناه هناك توضيحا فيما كتبناه عليه فراجعه ان شئت الامر الثاني انه لا يخفى ان ليس المراد بالافراد في قولنا كنعت فيما سبق تبعه ايضا في تذكيره وتانيثه وافراده الافراد في باب الاعراب اذ من المفرد في باب الاعراب قوم ورهط ولا يلزم في نعتهما انه يفرد كما انه ليس المراد به الافراد في باب الخبر لئلا يلزم الغا قوله وتثنيته وجمعه نعم المفرد في قولك غير مفرد لا تنعت به الا النكرة

هو المفرد فى باب الخبر فلا يطلق القول فاحفظ هذه النعم بشكرها
الامر الثالث ان من النعوت ما لا يتبع منعوته الا ما فيه
كتبعية تجرى فى المضاف اليه ذلك كنعت وذلك نحو غير تقول
مررت برجل غير قائم وامراة غير قائمة ورجلين غير قائمين
ورجال غير قائمين وهكذا فلعل السر فى ذلك عدم ظهور علامة
كتثنية والجمع والتانيث والتعريف على غير فاحتيج الى
ظهورها على ما هو كالجزء من الكلمة لكن يقال التعريف لم يعهد
الا اوائل الاسماء لا فى الاعجاز الا ان يقال ذلك اذا كان
تعريف الجزء اصليا اما على سبيل النيابة فيغتفر فى
الاعجاز وايضا هيها فاحفظه فلم اجد من نبه عليه اهـ
شنيشنى **قوله** اى محل جواز عبارة عبد المعطى هذا
اى محل لزوم الافراد مع غير الجمع واختيار تكسيره على افراده
وضعف تصحيحه مع الجمع **قوله** فى الحقيقى والسببى
الاولى حذف قوله الحقيقى **قوله** دون غيره اى غير
هذا الاستعمال **قوله** الذى ليس بمضاف وهو اسم الفاعل
المتعدى كما اذا قلت الرجل الضارب ابوه فلا يصح نصب
الاب او جره لايهامه ان الاب مضروب لا ضارب او اسم
الفاعل اللازم اذا لم يضف واما اسم الفاعل اللازم المضاف
فهو كالصفة المشبهة كما ياتى **قوله** لكن فى الفعل اضعف
اى لان الفعل اذا اعرب على اللغة الضعيفة صار كل من
الالف والواو حرفا بعد ان كان اسما بخلافه فى الاسم
فان الواو والالف حرف فى الاسم مطلقا فلا يلزم انقلابهما
من الاسمية الى الحرفية ثم ان قول الشارح فيختار تكسيره
لعل وجه اختيار التكسير مطابقته لمرفوعه مع ان الوصف
لم يلحقه علامة نبه عليه ابو المحاسن **قوله** لاندراج
كل معرفة تحتها عبارة الاشمونى قدم النكرة لانها الاصل
اذ لا يوجد معرفة الا وله اسم نكرة ويوجد كثير من النكرات

لامعرفة له والمستقل اولى بالاصالة وايضا فالشيء اول وجوده
يلزمه الاسماء العامة ثم يعرض له بعد ذلك الاسماء الخاصة
اه فالاصل على التعليل الاول معناه الغالب وعلى الثاني معناه
السابق **قوله** لانها اشرف الخ اي ولاجل الموازاة لتقديمها
في قوله تعريفه وتنكيره **قوله** لا بعينه اي غير معتبر تعينه
قيدا في الموضوع له بخلاف المعرفة والا فالوضع لشيء يستدعي
تعين ذلك الشيء اذ الواضع لا يضع لمجهول **قوله** لان
يستعمل الخ جعل اللام للتعليل وليست صلة الوضع وهذا
مبني على مذهب السعد والجمهور من ان الضمائر ونحوها كليات
وضعا جزئيات استعمالا فالمعنى ح ما وضع لاجل ان يستعمل
في معين سواء كان ذلك التعيين مقصودا حال الوضع ايضا كما
في الاعلام اولا كما في اسم الاشارة فان الجزئي لم يقصد تعينه
حال الوضع واما على مذهب السيد من انها جزئيات وضعا
واستعمالا فاللام صلة الوضع لا للتعليل ويرد على جعلها
للتعليل شمول التعريف لاسم الجنس فانه نكرة وموضوع
لاجل ان يستعمل في معين وهو الحقيقة الذهنية وان لم
يكن تعينها قيدا في الوضع فان قيل المعنى انه وضع لمعين
لاجل ان يستعمل في معين لزم خروج اسماء الاشارة ونحوها
اه شيشيني وقد يقال اسماء الاشارة ونحوها وان كانت
موضوعة للكليات الا ان الكليات معتبر فيها التعيين كعلم
الجنس بلا فرق فاندفع هذا **قوله** لحد المعرفة الخ فهم ان
العجز انما هو عن حد المعرفة فقط وظاهر كلامه في التعليل بعد
ان العجز عن حد النكرة ايضا ويؤيده قوله بعد ثم يقال
وما سوى تلك نكرة **قوله** لان من الاسماء الخ محصله
ان التعريف غير مانع وغير جامع لان اول في قولك عاما
اول محصله ان اول مبهم في الاصل وتعيينه عارض من جعله
وصفا لعاما اذ لو لم يجعل وصفا له لبقي على ابهامه وكذا

يقال في عاما فانه في الاصل مبهم وتعيينه عارض من وصفه باول اذ لو لم يوصف به لبقي على ابهامه وبتقرير العبارة بهذا الوجه اندفع ما يقال كان الصواب ان يقول المحشي لان عاما في قولك آخ قوله وقول سعد الدين اى في المطول وقد كتب على هذا التعريف حواشيه فراجعها ان شئت ماله وما عليه قوله اى اسم دل وضعا اي معتبر فيه وصف تكلم او الخطاب او الغيبة وضعا قوله ولا للغائب المتقدم الذكر ظ هذا وظ قوله فان الاسماء الظاهرة آخ يدلان على ان الاسماء الظاهرة موضوعة للغائب لكنها لم يعتبر فيها تقدم الذكر بخلاف ضمير الغائب وليس كذلك بل جميع الاسماء الظاهرة موضوعة لمعانيها المخصوصة من غير اعتبار غيبة في الموضوع له ولا خطاب ولا تكلم وقوله الاسماء الظاهرة من قبيل الغيبة معناه انها تعامل معاملة الغائب بحيث اذا كان اسمك زيدا مثلا قلت زيد فعل كذا لا زيد افعل كذا وليس معناه انها موضوعة للذات بقيد الغيبة والله اعلم قوله اى بلا قيد اى بلا قيد اعتبار القرائن الخارجة عن ذات الاسم والمراد غير الوضع اذ لا بد منه وهو من القراين كما في الروداني وخرج بالاطلاق المفسر بهذا بقية المعارف فانها انما تعين مسماها بواسطة قرينة خارجة عن ذات الاسم قوله خرج النكرة اى واسم الجنس ايض اذ الماهية لم يعتبر تعينها حال الوضع وان كانت معينة وقت الوضع ضرورة ان الوضع لا يعقل مع الجهل والنكرة وما ذكر معها خارج بقوله بعينه ولم يخرج المحشي بقوله علق على شيء وذلك ان تخرج به المهمل ان قلنا ان ما واقعة على لفظ اذ ايقاعها على اسم كما صنع المحشي لا يتعين قوله وخرجت بقية المعارف الخ القولة ظ هذا الصنيع ان بقية المعارف كالضمائر ونحوها خارجة بقوله غير متناول لعا اشبهه ان

جرينا على مذهب كسعد والجمهور وخارجة بقوله مطلقا الذي
زاده على تعريف كش ان جرينا على مذهب كسيد مع ان الواقع
ليس كذلك ومحصل ما يقال في المقام ان بعضهم ذكر في
تعريف العلم لفظة مطلقا ولم يذكر فيه غير متناول ما اشبهه
كابن مالك حيث قال اسم يعين المسمى مطلقا علمه وبعضهم
ذكر فيه غير متناول ما اشبهه ولم يذكر مطلقا كشارحنا ولم
يجمع احد بينهما فيما نعلم وقد جمع المحش بينهما فعلى تعريف ابن
مالك بقية المعارف خارجة بقوله مطلقا سواء جرينا على
مذهب كسعد والجمهور او جرينا على مذهب كسيد وعلى
تعريف شارحنا فخروج بقية المعارف بقوله غير متناول
ما اشبهه ظ على مذهب كسيد من انها جزئيات وضعا
واستعمالا وذلك لان قوله غير متناول ما اشبهه حال من
ضمير علق الراجع لما بمعنى اللفظ او الاسم والضمير المستتر في اشبهه
عائد على ما المعمول المتناول والبارز عائد شيء والمعنى لفظ
او اسم علق على شيء بعينه غير متناول ذلك اللفظ او الاسم
معنى مشابها لذلك كشيء الموضوع له فاسم الاشارة مثلا وان
كان موضوعا المعين لكن يصح اطلاقه على ما يشبه هذا المعنى
الموضوع له من الافراد على سبيل البدل ولا شك في وجود المشابهة
للمعنى الموضوع له لوجود امثال المعنى الموضوع ح ولا يقال
ان الكلام يقتضي ان بقية الجزئيات غير موضوع لها لان
مشابه الشيء غيره ولذلك لم يخرج المحش اسماء الاشارة ونحوها
على القول بانها موضوعة للجزئيات بقوله غير متناول ما اشبهه
لانا نقول ان المراد ان اسماء الاشارة ونحوها تتناول جزئيا
مشابها لجزئي موضوع له اللفظ مع كون ذلك الجزئي ايضا موضوعا
له ولا اشكال مع ظهور المراد واما على مذهب كسعد والجمهور
من انها كليات وضعا والموضوع له الماهية المعينة في الذهن
فلا تخرج بقية المعارف بقوله غير متناول ما اشبهه اذ هي

كذلك لم تتنا ول ما اشبه المعنى الموضوع له اى لم تتنا ول امرا
كليا اخر يشبه للمعنى الكلي الموضوع له لعدم وجود معنى يشبه
الموضوع له فان قلت ان المشابهة موجودة باعتبار مشابهة
الجزئي للكلي قلت يلزم انه يخرج علم الجنس من التعريف كما يخرج
بقية المعارف الا ان يقال المعنى غير معتبر تناول ذلك
اللفظ او الاسم اى استعماله فى الجزئي المشبه للكلي المشابهة
المذكورة فح لا يخرج علم الجنس لانه لم يعتبر استعماله فى الجزئي
نعم ينازع ح فى خروج مدخول ال والمضاف اذ لا يجوز استعمالها
فى الحقيقة كما لا يخفى فاحفظ نعم ربك عليك واعرض عما
لا ينفع فيه اليك اه شليبيني بزيادة وتغيير وحذف **قوله**
فهو كالنكرة اى كاسم الجنس النكرة كاسد **قوله** بان
التفرقة بينهما الخ ان كان الضمير فى بينهما فى الموضعين
راجعا لعلم الجنس وعلم الشخص فصوابه فان عدم التفرقة
بينهما فى الاحكام اللفظية تؤذن بعدم الفرق بينهما فى المعنى
ايض وان كان راجعا لعلم الجنس واسم الجنس كان ظاهرا وعبارة
الاشمونى لكن تفرقة الواضع بين اسم الجنس وعلم الجنس فى
الاحكام اللفظية تؤذن بالفرق بينهما فى المعنى ايض **قوله**
وقد تقدم اى الفرق بينهما فى المعنى **قوله** ولما ما كانت للبيان
اى الايضاح لدفع الاشتراك اللفظي الطارئ على العلم **قوله**
بالتعيين متعلق بمحذوف حال من معانيها او صفة لها اى معانيها
حال كونها متلبسة بالتعيين او المتلبسة بالتعيين **قوله**
وان اعتبر الخ الواو للحال **قوله** فان قلت الخ هذا السؤال
فاسد وجوابه اوضح فساد امنه وذلك لان استعماله فى كل شئ
انما هو على البدل واحدا بعد واحد مع التعيين فى ذلك الواحد
المستعمل فيه اللفظ بواسطة الاشارة كما هو قضية الوضع
له على انه جزئي وضعا وعبارة المحلى على جمع الجوامع فانت
مثلا موضوع لما يستعمل فيه من اى جزئى وبينا وانا اخبر به له وعلم

وكذا الباقي اه شبيبي على انه لو جرينا على القول بان مدلوله كلي فالكلي معين اي معتبر فيه التعيين كما في علم الجنس اذا علمت هذا فلا يتعين بناء الكلام على مذهب السعد بل يصح على كلا المذهبين ولا حاجة لجوابه المذكور **قوله** لصحة قولك هذا الجمع اي ان كان الجمع واقعا على نساء مثلا ولو ذكر هذه الغاية عند قوله للمفرد ايض لكان اولى ويكون المراد بالجمع بالنظر للتعميم في المفرد الذكور وبالنظر للتعميم في المذكر الاناث **قوله** لصحة قولك هذه الجماعة اي سواء كانت ذكورا ام لا فالتعميم راجع للافراد والتانيث تدبر **قوله** معتد بها في الوضع بمعنى ان الواضع وضع لافادة التعريف مجموع اللام والهمزة الزائدة في الكلمة كزيادة همزة اضرب فالزيادة لا تنافي ان الذي يفيد التعريف مجموع الهمزة واللام اه شبيبي **قوله** بدليل قولهم الخ فيه ان صاحبك يجوز ان يكون بدلا فلا يكون دليلا له ثم قيل ان المضاف في رتبة المضاف اليه مطلقا وقيل دونه مطلقا وقيل دونه الا المحلى بال فالجملة اربعة اقوال افاده الشنواني قال الشيخ صب المتجه عندي ان المضاف دون ما اضيف اليه في الرتبة مطلقا كما قال المرادي اه وقال الشيخ الامير اعلم انه وقع في ترتيب المعارف خلاف مبسوط موجه بتواجيه ليست بالقاطعة وانا لا يظهر لي الآن الا ان ذلك اصطلاح فقط اه قال الشبسيني وهذا هو الظ **قوله** والمراد شيوعه الخ محصل ما يقال في كلام المص انه ان جرينا على القول بان النكرة موضوعة للماهية من غير اعتبار التعيين احتيج في كلام المص الى تقدير مضاف وكانت اضافة جنس للضمير العايد الى الاسم من اضافة المدلول للدال والمراد بالشيوع عدم الاختصاص لا كون الشئ عاما بحيث يندرج تحته افراد ولذلك كان قول المص لا يختص الخ تفسيرا لقوله شايع في جنسه ولا شك ان الشيوع بهذا المعنى يصح تعلقه باللفظ كما اشار له الش بقوله لا يختص لفظ رجل الخ والمعنى ح والنكرة كل اسم غير مختص به واحد من افراد

الجنس المدلول لذلك الاسم ويصح ايض تعلق الشيوع باللفظ من حيث
مدلوله والمعنى ح والنكرة كل اسم غير مختص بمدلوله وهو الماهية
واحد من احادها وان جرينا على القول بان النكرة موضوعة للفرد
الغير المعين احتيج الى تقدير مضافين والمراد بالشيوع عدم
الاختصاص ايض والمعنى والنكرة كل اسم غير مختص به واحد
من احاد جنس مدلول ذلك الاسم ولا يصح على هذا تعلق
الشيوع باللفظ من حيث المدلول اذ لا معنى لان يقال والنكرة
كل اسم غير مختص بمدلوله وهو الفرد فرد من افراد الجنس الصادق
على مدلول ذلك الاسم الا بتكلف يأباه الطبع اذا علمت هذا علمت
ان قول المحشي رحمه الله والمراد شيوعه باعتبار مدلوله الخ اما
غير صحيح على الاحتمال الاخير او لا حاجة اليه على الاحتمال
الاول قوله لان الالفاظ الخ لا يصح ايض لانه مبنى على ان
المراد بالشيوع العموم للافراد الداخلة تحت ذلك العام واللفظ
بقطع النظر عن مدلوله لا يتعقل فيه شيوع بهذا المعنى واما
اذا اريد به عدم الاختصاص كما اعترف به المحشي فيما ياتي
حيث جعل قول المص لا يختص الخ تفسيرا لقوله شائع في جنسه
فلا شك في صحة تعلقه باللفظ فلا تقلد قوله يرد عليه ضمير الخ
لا نسلم ان رجلا مرادف لضمير الغايب لان ضميره معتبر في معناه
التعيين بخلاف النكرة لم يعتبر في معناها التعيين ولذلك قال
العلامة سم الذي يقع في محل ضمير الغايب في قولك جاني رجل
واكرمته هو المحلي بال لا المجرد كما افاده العلامة صب والله اعلم
قوله نظمها الخ اي بقوله * * *

لقد جاء في عطف البيان مسائل يخص بها فاعطف ولا تك مبدلا
ففي التارك البكرى بشر ونحوه وفيما بربط الكلام محصلا
وفي نحو زيد افضل الناس متبعا بلفظ رجال والنساء مفصلا
وتفصيل مجرور وباى كذا كلا وباب الندا فيه المسائل تجتلا

فقوله ففي التارك البكرى بشر اشارة لقول القائل *

انا ابن التارك البكرى بشر   عليه الطير ترقبه وقوعا
فبشر لا يجوز كونه بدلا من البكرى لان البدل فى نية احلاله محل الاول ولا يضاف ما فيه الالف واللام الا لمثله خلافا للفرا وقوله ونحوه اى من كل تركيب عطف فيه اسم خال من ال على معرف بها مضاف اليه وصف محلى بها وقوله وفيما بربط الكلام محصلا وذلك كما فى قولك هند قام زيد اخوها فاخوها يمتنع كونه بدلا لانه لا يصح الاستغنا عنه لاشتماله على ضمير رابط للجملة الواقعة خبر الهند وجعله بدلا يصيره من جملة اخرى فتخلو الجملة المخبر بها عن رابط وقوله وفى نحو زيد الخ اى من كل تركيب اضيف فيه اسم التفضيل الى عام واتبع ذلك بمفصل كما فى قولك زيد افضل الناس الرجال والنساء فيمتنع جعل الرجال بدلا من الناس لانه لو نوى احلاله محل الناس لنوى احلال ما عطف عليه وهو النسا محل الناس فيكون التقدير زيد افضل النساء وذلك لا يجوز لان اسم التفضيل اذا قصد به الزيادة على من اضيف اليه اشترط فيه ان يكون منهم وقوله وتفصيل مجرور باى وذلك كما فى قولك باى الرجلين زيد وعمرو مررت فيمتنع كون زيد وما عطف عليه بدلا لانه لو نوى احلالهما محل الاول لزم اضافة اى الى المعرفة المفردة وهى لا تضاف اليها الا اذا كان بينهما جمع مقدر نحو اى زيد احسن اى اى اجزائه احسن وليس المعنى فى هذا المثال عليه وقوله كذا كلا اى كما فى قولك كلا اخويك زيد وعمرو عندى فانه يمتنع كون زيد وعمرو بدلا لانه لو نوى احلالهما محل الاول لزم اضافة كلا الى مفرق وهى انما تضاف الى مثنى غير مفرق وشذ كلا اخى وخليلى وقوله وباب الندا فيه المسائل تجتلا كما فى قولك يا ايها الرجل غلام زيد ويا زيد الحارث ويا زيد هذا فانه يمتنع البدلية لما يلزم عليها من اتباع اى فى الندا بغير ذى ال وادخال يا على ذى ال واسم الاشارة بدون وصف ومحصل هذا كله ان البدل لا بد فيه

من ان يصح الاستغناء عنه وان يصح احلاله محل الاول ونظر ابن هشام
في اشتراط صحة احلاله محل الاول بانهم يغتفرون في الثواني ما لا
يغتفرون في الاوائل وقد جوزوا في انك انت زيد كون انت توكيدا
وكونه بدلا مع انه لا يجوز انك انت وفي المستوفي اولى ما يقال في نعم
الرجل زيد ان زيد بدل من الرجل ولا يلزم ان يجوز نعم زيد وهذه
المسائل كلها مستثناة من القاعدة الاولى ويستثنى من القاعدة
الثانية المشار اليها بقوله وبالعكس نحو يا عبد الله كرز بالصنم
ونحو يا رجل اخوك فانه يتعين في ذلك الابدال اذ لو كان عطف
بيان لوجب النصب **قوله** وهي قسمان الى اخره عبارة
المحقق على الاشموني الحاصل ان حروف العطف المذكورة تسعة
وهي ثلاثة اقسام ما يشرك في اللفظ فقط دائما وهي ثلاثة
بل ولكن ولا لاختلاف المتعاطفين فيها بالاثبات والنفي اذ ما قبل
بل ولكن منفي وما بعدهما مثبت ولا بالعكس وما يشرك لفظا
ومعنى دائما وهو اربعة الواو والفاء وثم وحتى وما يشرك لفظا فقط
تارة ولفظا ومعنى تارة اخرى وهو ام واو فان قلت الواو في عطف
الجوار تشرك لفظا فقط قلت هي مشركة في المعنى ايض قطعا
لان العطف في مثل وارجلكم مما يخفض انما هو على الوجوه ولكنه
ناسبت في الحركة بينه وبين ما قبله والاعراب مقدر لاشتغال
المحل بحركة المناسبة افاده ابن هشام انتهى وقوله وهو ام
واو اي فانهما يشركان لفظا ومعنى ان لم يقتضيا اضرابا لان
القائل ازيد في الدار ام عمرو عالم بان الذي في الدار احد المذكورين
غير عالم بتعيينه فالذي بعد ام مساو للذي قبلها في الصلاحية
لثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه وحصول المساواة انما هو
من ام وكذا او مشركة لما قبلها وما بعدها فيما يجاء بها لاجله من
شك او غيره ولفظا فقط ان اقتضيا اضرابا وهو قليل **قوله**
لكن طلا الطلا بفتح الطاء الولد من ذوات الظلف واما الطلا
بالكسر ممدودا فالخمر واما المضموم فممدوده الدم ومقصوره

الاصنام

الاصناف او اصولها جمع طلية او طلاوة كذا فى القاموس قوله
ان منها الا الخ اى واين وكيف وهلا كما فى الصبان قوله
والعاطف الخ فيه ان المخالف يقول انها زايدة كما يدل عليه اخر
كلام المحشى فالاولى ابدال هذا التعليل بانه يلزم الفاء اصل
الباب مع وجوده على ما ذكروه فى كى المصدرية مع ان اهـ شبيني
قوله فان معنى ان المصدرية الخ قد يقال فرق بين ما هنا
وبين ان وما بان ان لما اثرت فى الفعل بتخلص معناه للاستقبال
كان لها قوة على التاثير فى اللفظ دون ما وهذا بخلاف اما واو
قوله مرتبا فى الذكر الخ بحيث يكون المذكور اولا
حقه ان يتقدم فى الذكر لتقدم رتبته على رتبة المتاخر وليس
المراد من الترتيب الذكرى مجرد ترتيب الشيئين مثلا فى الذكر
لان هذا القدر لازم للذكر مع اسقاط الفا ايض ولعل معنى
التعقيب ح بيان ان رتبة المتاخر قريبة من رتبة المتقدم غير
متراخية عنها كثيرا ما اخط عليه كلام سم فى الآيات البينات
قوله واكثر ما يكون الخ ومن غيره قوله تعالى ادخلوا ابواب
جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله تعالى
واورثنا الارض نتبوء من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين
فان ذكر ذم الشيء او مدحه يحسن بعد ذكره قوله والتقدير
فمضت الخ قيل هذا لا يدفع الاعتراض لان مضى المدة لا يعقب
خلق النطفة علقة واجيب بانه يكفى ان اول اجزاء المضى
يعقب الخلق المذكور وان لم يحصل بتمامه الا فى زمن طويل
قوله او يقال ان الفا نابت الخ او يقال التعقيب فى كل شيء
بحسبه كما افاده قبل بمعنى الواو الخ وقيل انها باقية على
اصلها والعطف على محذوف اى من نفس واحدة انشاها
ثم جعل منها زوجها او على واحدة لتاويلها بالفعل اى من
نفس توحدت اى انفردت ثم جعل الخ او ان الذرية اخرجت
من ظهر ادم كالذر ثم خلقت حوا قوله فان الاضطراب

الخ نقل المحقق فى حش الاشمونى عن بعضهم ان الاضطراب والجرى فى زمن واحد فليس هناك تعقيب بل تقارن وايده **قوله** وهي العقل عبارة المحقق نقلا عن التصريح انهاما بين كل عقدتين **قوله** واجيب بان الترتيب الخ هذا ظاهر فى ثم الثانية واما ثم الاولى فلا لان التقدير اما ان يرجع الى تعلق العلم او الارادة وكل منهما تعلقه تنجيزى قديم ولا ترتيب فيه فاذا لا معنى لان يقال قدرنا خلقكم ثم قدرنا تصويركم وقد يقال قد اشار المحش رحمه الله لدفع هذا بان ثم الاولى بمعنى الواو **قوله** اللغوية اى المستندة للعقل او للعرف **قوله** خلافا لمن خصها وجه التخصيص ان الكلام فى معنى او بحسب اللغة قبل ظهور الشرع **قوله** بين مفردين فقط فيه نظر اذ قد تقع بين مفرد وجملة كقوله تعالى قل ان ادرى اقريب ماتوعدون ام يجعل له ربى امدا او بين فعليتين كقوله اهى سرت ام عادنى حلم والهاء ساكنة فى اهى وعادنى اتانى والحلم بضمتين وتسكن اللام مايراه النايم والضمير يرجع الى محبوبته التى راها فى المنام فلما استيقظ قال اهى اتتنى حقيقة ام اتانى خيالها فى النوم على عادتهم فى مبالغتهم بطريق التجاهل وصدر البيت فقمت للطيف مرتاعا فارقنى اى قمت لاجل خيال المحبوبة المرئية فى النوم حالة كونى مرتاعا للقائه هيبة وارقنى اسهرنى ذلك لمالم اجد بعد الانتباه شيئا محققا وهى فاعل بفعل محذوف يفسره سرت كما هو الارجح لان الاستفهام بالفعل اولى ولان الذى يدل عليه وقوع الفعل بعدام المعادلة للهمزة وبين اسميتين كقوله **قوله**

لعمرك ما ادرى وان كنت داريا   شعيث ابن سهم ام شعيث ابن منقر

الاصل اشعيث فحذفت الهمزة والتنوين منهما للضرورة وقيل حذف الهمزة جائز اختيارا اى ما ادرى اى الشيئين هو الصحيح وان كنت داريا بغير ذلك ومنقر بكسر الميم وفتح القاف كما قاله الدماميني والشمني والبيت هجو لشعيث اى لهذا الحى بانهم لم يستقروا على اب واحد

ويكتب

ويكتب ابن سهم وابن منقر بالالف لانه خبر لانعت ولهذه العلة
كان حق شعيث التنوين وبين مختلفين نحو أأنتم تخلقونه ام نحن
الخالقون بناء على ان انتم فاعل بمحذوف على الارجح على ما مر
فى نحو اهى سرت وقد يعارض بتناسب المتعاطفين فتستوى
الاسمية والفعلية كما قاله الدماميني **قوله** همزة التسوية
اى الهمزة الواقعة بعد سواء **قوله** ونحوها اى نحو همزة التسوية
وهى الواقعة بعد نحو سواء مما يفيد ما تفيده قال المحقق الاقرب
عندى ما استظهره الدماميني على المغنى اخذا من كلام الرضى
ان همزة التسوية هى الواقعة بعد سواء وبعد ما ابالى وتصرفاته
خلافا لما فى المغنى والاشمونى فى بعض المواضع الموافق لما فى المحشى
هنا فالهمزة بعد ما ادرى ليست همزة تسوية بل همزة استفهام
ومثل ما ادرى ان ادرى وليت شعرى ولا يحضرنى بل مال بعضهم
الى انها للاستفهام ايض بعد ما ابالى كما يفيده كلام الدماميني
ايض بناء على انها فعل قلبى والمعنى لا افكر فى جواب هذا الاستفهام
وبهذا كله تعلم صحة الامثلة السابقة فى القولة قبل هذه **قوله**
لان الكلام معها خبر لانسلاخ الهمزة عن الاستفهام فهى مستعارة
للتسوية **قوله** والكثير الخ ومن غيره وقوعها بين اسميتين
نحو سواء علىّ ازيد قائم ام عمرو نائم او بين مختلفين نحو سواء
عليهم ادعوتموهم ام انتم صامتون **قوله** لا يستغنى الخ اما
فى الحالة الاولى فلان المقصود طلب تعيين احد الامرين فلا بد
من ذكرهما واما فى الثانية فلان المقصود الاخبار بالتسوية
وهى لا تتحقق الا بينهما **قوله** قليل سمع من كلامهم انها لك
لا بل ام شاء **قوله** وتقدر ببل اى فقط ان لم تقتضى مع
ذلك استفهاما والا قدرت ببل والهمزة نحو انها لابل ام شاء
اى بل اهى شاء ونحو ام له البنات اى بل اله البنات والاستفهام
فى الاول حقيقى وفى الثانى انكارى **قوله** وحينئذ اى ح
وقعت فى الجمل وكلامه يفيد انها فى حال عطفها المفرد ليست

للاضراب وفى شرح الفارضى كشارحنا ما يفيد خلافه وفى
المغنى انها للاضراب فى الامر والايجاب قولـه وان لا تجتمع
مع عاطف فاذا قيل جاءنى زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا
رد لما قبلها وليست عاطفة واذا قلت ما جاءنى زيد ولا عمرو
فالعاطف الواو ولا تاكيد للنفى وفى هذا المثال مانع اخر
من العطف وهو تقدم النفى وقد اجتمعا فى ولا الضالين
قولـه المفردين الخ اى بخلاف الجملتين كما هنا وكما فى قولك
قام زيد ولم يقم عمرو وقد يشكل العطف بان قضيت كون
لكن حرف ابتدا استئناف الجملة بعدها الا عطفها بالواو ويجاب
بان المراد بكونها حرف ابتدا انها غير عاطفة للجملة فلا ينافى
عطفها بغيرها افاده ابن قاسم ثم انه قد يقال محل عدم اختلاف
متعاطفى الواو ايجابا وسلبا اذا لم يصحبها ما يقتضى الاختلاف
كلكن فتامل قاله المحقق قولـه اربعة زاد فى التصريح
نقلا عن الموضح خامسا وهو ان يكون ما بعدها شريكا فى
العامل فلا يجوز صمت الايام حتى يوم الفطر قولـه لانه
لا ياتى الخ اعترضه الدمامينى بانه لو قيل فعلت مع زيد جميع
ما اقدر عليه حتى خدمته بنفسى كان المعطوف بها بعضا
مع انه جملة وصرح النحاة واهل المعانى بان الجملة تبدل مما
قبلها بدل بعض من كل نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام
وبنين واقره الشمنى واجاب عنه العلامة الحفنى بان
البعضية فى المثال انما تظهر بالنسبة الى المعنى التضمنى وكلام
المانع بالنسبة للمعنى المطابقى ولا بعضية فيه ورده العلامة
الصبان بان زمن خدمته لنفسه بعض زمن فعل ما يقدر عليه
كما ان الخدمة بعض فعل ذلك وح فالمعنى المطابقى بعض واما
النسبة فليست جزء مفهوم الفعل على الراجح وان سلم انها
جزؤه فبعضيتها باعتبار بعضية احد طرفيها وهى الخدمة
فتدبر قولـه لان كل واحد الخ لا يظهر فى او فعلى هذا لا يصح

قولـه

قوله على انه يحتمل الخ فالاظهر من هذا كله ان يقال
انما خص حتى بما ذكر من بينها وان كان بعضها كذلك لانه
قدم فى النواصب انها ناصبة ففى ذكرها هنا بحسب
فهم المبتدى ايهام تناقض فدفع ذلك بقوله فى بعض
المواضع اهـ شبشيرى قوله فهو ملزوم للغاية اى
لانه يلزم من انقضاء الشئ شيأ فشيأ ان يكون لذلك الشئ
اخر وهو الغاية قوله اى صح الخ يلزم على هذا التفسير
مع النظر لقول الش بحسب الارادة الركة كما لا يخفى فالاولى
تفسير التعاقب بمعناه المشهور وهو التوارد قوله
والافعال فى العلامة الامير على الازهرية ان يقعد من
قولك يقوم ويقعد زيد مرفوع بالتجرد الذى فى يقوم لا الذى
فيه ولذلك اذا زال تجرد يقوم بنصب او جزم تبعه
قوله لمجئ القرآن بها قال تعالى ولا تنقضوا الايمان
بعد توكيدها قوله المسند اليه الخ فيه ان التاكيد لا يختص به
اذ قد يوكد المفعول والمجرور فكان الاولى عدم التقييد بالمسند
اليه الا ان يقال المراد به مطلق منسوب اليه لا الاصطلاحى
قوله فى الكلم الثلاث بل وفى الجملة ايض قوله رفع
احتمال الخ اما ان يكون المراد بالرفع الابعاد واما ان يراد
بالاحتمال القوى فوافق قول ابن هشام الظ انه يبعد ارادة
المجاز ولا يرفعها بالكلية لان رفعها بالكلية ينافى الاتيان
بالالفاظ متعددة ولو صار بالاول نصا لم يؤكد ثانيا وانما
اقتصر على رفع الاحتمال المذكور لان رفع توهم السهو والغلط
انما يكون بالتاكيد اللفظى كما نقله سم عن السعد والسيد
وخرج بقوله يقصد الخ ما عدا التوكيد حتى البدل فانه
وان رفع الاحتمال فى نحو مررت بقومك كبيرهم وصغيرهم
اولهم واخرهم الا ان ذلك عارض نشأ من خصوص المادة
قاله شيخنا اهـ صب قوله وقيل ان الفاظه اى الفاظ

التوكيد التي ليست مضافة لفظا نحو اجمع وجمع قوله كاعلام الاولى حذف الكاف قوله على معنى الاحاطة لا يخفى ان جعل مدلوله الاحاطة يورث اختلال الكلام اذ يكون ح معنى جاء القوم اجمع جاء القوم الاحاطة فلعل في العبارة حذفا اى ذوى الاحاطة على ان الاحاطة مصدر المبنى للمفعول صبب قوله بالعلمية اى الجنسية وعلى هذا فمنعه من الصرف لها ووزن الفعل في اجمع ونحوه والعدل في جمع ونحوه واما على القول الاول وهو انه معرفة بالاضافة المقدرة فالمانع له من الصرف الوصفية مع ما ذكر وقال الدماميني انه ممنوع من الصرف لشبه العلمية مع ما ذكر ووجه الشبه ان سبب التعريف غير ظ في كل لان الاضافة مقدرة لا ملفوظة هذا كله في غير نحو جمعاء اما نحو جمعاء فممنوع من الصرف لالف التانيث قوله ومذهب الكوفيين الخ عبارة الشنواني واختار ابن مالك في جميع كتبه انه يجوز اذا افاد توكيدها تبعا للاخفش والكوفيين فانهم جوزوا توكيد النكرة المحدودة مثل يوم وليلة وشهر وحول مما يدل على مدة معلومة المقدار ولم يجيزوا توكيد النكرة غير المحدودة كحين ووقت وزمان مما يصلح للقليل والكثير لانه لا فائدة في توكيدها اه وفي الاشموني ما يوافقه وسكت عليه محشيه فنسبة المحش تبعا للعبد المعطى الجواز مطلقا للكوفيين غير صحيحة قوله وهو اضعفها اى عند غير ابن مالك واما عنده فالتثنية اضعف قوله وهو ارجحها اما على التثنية فلان المتضايفين كالشيء الواحد فكرهوا الجمع بين تثنيتهما واما على الافراد فلان الاثنين جمع في المعنى قوله على حذف مضاف ايض في محل المنع كما لا يخفى قوله او المجاز اللغوى كيف المجاز اللغوى مع عدم

القرينة

القرينة التى هى شرط فيه الا ان يقال القرينة تعين المجاز وكلا منافى احتماله لاحتمال نصب قرينة خفية قوله والمفرد لعل المراد به مالا واحد له من لفظه فيشمل القوم اوهو داخل فى الجمع قوله فيؤكد المثنى بكلا الخ بهذا تعلم ان الحصر الذى هو ظ قول الشارح وتلك الالفاظ الخ ليس بمراد قوله وانه يصح الى اخره هذا مذهب الاخفش والفرا وهشام وابى على واما مذهب الجمهور فهو عدم اشتراط هذا الشرط كما قاله الدماميني ووافق ابن مالك فى تسهيله الجمهور قوله غير مختلف المعنى اى ولو اختلف اللفظ نحو مضى زيد وذهب عمرو وكلاهما قوله فيه ان هذا رباعى الخ قد يقال ليس افعل تفضيل بل هو وصف كاحمر واسود على ان بعضهم اجاز صوغه من غير الثلاثى قوله وانه لا يشتق من الفعل هذا مدفوع بان الش عبر بالاخذ لا بالاشتقاق ومادة الاخذ اوسع على انه لو عبر بالاشتقاق لامكن ان يراد منه مطلق الاخذ لا الاخذ الخاص الذى لا يكون الا من المصادر اه شبيني قوله والعدل جمعاوات لان فعلاء بالمد مؤنث افعل المجموع بالواو والنون فكان حقه ان يجمع على فعلاوات فلما جمع على فعل علم انه معدول عن فعلاوات قوله على الاصح وقيل لشبه العلمية مع العدل وقيل للعلمية مع العدل كما تقدم قوله للعلمية اى على القول بانها علم جنس قوله او الوصفية

اى على القول بانها معرفة بالاضافة المقدرة وقيل على هذا
القول المانع هو شبه العلمية ووزن الفعل فاشار للخلاف
هنا بقوله للعلمية او الوصفية كما اشار له اولا بقوله على
الاصح وقد تقدم ذلك **قوله** ولايجوز ان يتعدى اى
بتقديم وتاخير او بحذف بعض ما فى الاثنا **قوله** العوض
لعل المراد به التعويض فان البدل اسم مصدر وليس المراد بالعوض
نفس الشيء الذى وقع عوضا عن غيره وخلفا عنه فان الظم ان
هذا من باب اطلاق الخلق على المخلوق واللفظ على الملفوظ
فيكون البدل فى اللغة على سبيل المجاز معناه المعوض وسياق
فى كلام المحش ما يؤيد ذلك حيث كتب على قول الشم اى
عوضت مانصبه فالبدل فى كلامه بالمعنى اللغوى وهو
التعويض **قوله** فهو مصدر المناسب اسم مصدر
قوله بلا واسطة المراد بها حرف العطف والا فالبدل
من المجرور قد يكون بواسطة نحو لقد كان لكم فى رسول الله
اسوة حسنة لمن كان يرجوا الله ونحو تكون لنا عيدا لاولنا
وآخرنا فان من كان يرجوا الله واولنا واخرنا بدل من الضمير
المجرور باللام **قوله** اخرج عطف النسق فى التوضيح
واما النسق فثلاثة انواع احدها ما ليس مقصودا بالحكم
كجاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو ولكن عمرو فالثانى
ليس بمقصود فى الامثلة الثلاثة اما الاول فواضح لان الحكم
السابق منفى عنه واما الاخران فلان الحكم السابق هو نفى
المجىء والمقصود به انما هو الاول النوع الثانى ما هو مقصود بالحكم
هو وما قبله فيصدق عليه انه مقصود بالحكم لا انه المقصود
بالحكم الذى معناه انه مقصود وحده لا غيره ولا مع غيره
وذلك كالمعطوف بالواو نحو جاء زيد وعمرو وما جاء زيد
ولا عمرو وهذان النوعان خارجان بما يخرج به النعت
والتوكيد والبيان وهو الفصل الاول النوع الثالث

ماهو

ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله وهذا هو المعطوف ببل بعد الاثبات نحو جاءني زيد بل عمرو وهذا النوع خارج بقولنا بلا واسطة اهـ بزيادة وبر تعلم ما في كلام المحشي **قوله** ان يراد بالثاني الخ ان قلت تقدم ان المقصود في البدل هو الثاني دون الاول فكيف يأتي ذلك هنا مع كون المراد منهما واحدا قلت لعل معنى قصده ح دون الاول قصد الحكم على الذات مدلولا عليها به لا بالاول اهـ شيبيني **قوله** مطلق قيل صوابه وجهي لانهما يجتمعان في زيد الذي هو اخوك وينفرد زيد في شخص اجنبي وينفرد الاخ اذا كان اسمه غير زيد **قوله** للاعتراض الخ لك ان تقول الاعتراض عليه لان اعادة المعرفة معرفة فهي عين الاولى في الارادة اي بدل شيء هو عين الشيء الاول باعتبار الماصدق وان كان غيره باعتبار اللفظ ولذا امتنع ان يقال يلزم على هذا الجواب ابدال الشيء من نفسه فاحفظه اهـ شيبيني **قوله** ارتباط وتعلق الخ اي بحيث يتقاضى الاول الثاني اجمالا **قوله** بغير الكلية اخرج بر بدل الكل فيما يأتي له وهو غير ظ فالمناسب حذفه وبدل الكل خارج بقوله ان يكون بين الاول والثاني ارتباط فان هذا يفيد ان المراد منهما مختلف لا متحد والا فلا يحتاج للارتباط **قوله** او الثاني مشتملا على الاول اي اشتمال الظرف على المظروف **قوله** اولا اشتمال اصلا اي لا اشتمال ظرف على مظروف لا من الاول ولا من الثاني **قوله** ولا بد الخ هذا انما هو في الابدال من الاسم اما في الابدال من الفعل فلا لعدم تأتي عود الضمير الى الفعل اهـ صب **قوله** اي لملازمتهما لفظا الخ قال الشيخ الامير في حش الازهرية يظهر لي القول بجواز دخولها عليهما وما يصنع الجمهور في تنوينهما مع ان التنوين لا يجامع الاضافة اهـ

قد يقال تنوينهما عوض عن المضاف اليه فلم يجامع التنوين الاضافة والا تكون عوضا على طريق الجمهور قوله اومنصوب على الحال اى كارها هذا هو الانسب بقوله طائعا قول الشر هو لقى الاثام رده الصبان بان لقى الاثام ان يحصل له العذاب مضاعفا وهو يشتمل على المضاعفة فهو من بدل الاشتمال وقوله ان تاتنا تسالنا نكرمك فى كون هذا بدل غلط نظر بل الظ فيه انه بدل اشتمال والذى فى حش الاشمونى عن الشاطبى صاحب هذه الاقسام التمثيل لبدل الغلط بقوله ان تطعم زيدا تكسه يكرمك وهو ظ لكن تمثيلهم للغلط بامثلة انما هو باعتبار ما شانه ان يقع غلطا والا فلا دليل لهم على ان هذا مغلوط به اه شيبينى فتامله قوله وعد التوابع اربعة هذا خلاف صنيعه فى المرفوعات من جعل التابع واحدا ولعل هذا هو الحامل للشر على زيادة خبر ما الحجازية ومفعولى ظننت فان بهما تتم الخمسة عشر اه شيبينى قوله اى التفصيا الخ قال العلامة الشيبينى عطف التعداد على الاجمال عطف مراد دفعا لما يقال ان قوله خمسة عشر اجمال ايض قول الشر وقد اخل بذكره اى صريحا والا فيحتمل دخوله فى اخوات كان لكن الشر ذكره لصحة قوله خمسة عشر وقد علمت الامر اولا وقوله على ترتيبها فى التعداد اى فى الجملة والا فاسم السابق فى التعداد المتقدم على المستثنى وفى الابواب بالعكس اه شيبينى قوله فعل به اى الخ الانسب ابدال فعل بوقع قوله والمراد بوقوع الفعل الخ ثم ان الظ من قوله يقع به اى عليه انه لا بد من تقدم المفعول به وجودا ولذلك ذهب كثير الى ان السموات فى خلق الله السموات ليست مفعولا به بل مفعول مطلق بناء على انه لا يشترط المصدرية فيه والحق ان تقدم وجود

المفعول به ليس شرطا فالسموات مفعول به كما ان الدار في قولك
بنيت الدار مفعول به نقله الشيخ الامير عن الحلبي بقي ان التعريف
يشمل نحو زيدا من نحو ان زيدا ضربته فانه اسم منصوب وقع عليه
الفعل اى على مدلوله الا ان يقال المراد المنصوب بما دل على الحدث
الواقع عليه وهذا ليس كذلك بل منصوب بان نعم ضميره مفعول
به اه شيبيني قوله المذكورة في باب الفاعل ظاهره ان
مراد المص بتقدم ذكره تقدمه في باب الفاعل وليس كذلك بل
المراد تقدمه في هذا الباب الا ان يقال مراده من نظير الاقسام
التي تقدمت في باب الفاعل قوله وقال في التسهيل الخ
مقصوده به الرد على الش في جعله ان الصحيح ان الضمير هو الها
وحده في نحو ضربها وضربهما وضربهم وضربهن ومحصل الرد
ان هذا مسلم فيما عدا ضربها واما في ضربها فالضمير هو مجموع
الها والالف باتفاق قوله الاصول الاولى حذفه والا
لدخل في المصدر غسلا ووضوا لان كلا منهما مشتمل على حروف
فعله الاصول مع ان كلا منهما اسم مصدر لا مصدر فلا يصح
الاخراج المذكور بعد قوله من مصدر بيان لما والمراد
المصدر الصريح فلا يقع المؤول مفعولا مطلقا قال صب وانما
خص النفي بالخبر في قوله ما ليس خبرا لانه الذي قد يجئ مبينا
لنوع عامله كما في ضربك ضرب الامير او عدده كما في ضربك
ضربتان دون غيره كالمبتدا والفاعل والعهدة عليه قوله
موكد لعامله اى لمصدر عامله الذي تضمنه ليتحد المؤكد والمؤكد
اذ ذاك شرط في التاكيد اللفظي الذي هو منه فمعنى قولك ضربت
ضربا احدثت ضربا ضربا قوله بقولنا ما ليس خبرا لو
قال بقولنا ليس خبرا لكان احسن اذ لا دخل لما في اخراج ما ذكر
ولان شان الجنس ان لا يخرج به قوله اى بحسب الوهم
الخ لا حاجة لاعتبار جميع ذلك بل يكفي لدفع الاشكال اعتبار
واحد منه فاما ان تقول بحسب الوهم واما ان تقدر مثل واما

ان نقدر نوع فتامل **قوله** هو منتهى الاقطار كالجراب والعدل **قوله** مطلقا اى سواء دل عليه بلفظ منصوب او مجرور او مرفوع **قوله** اى بتضمين معناها اى وان لم يصح التصريح بها كما فى الظروف التى لا تتصرف كعند **قوله** خرج ما انتصب الخ اخراج ما عدا يوما بما ذكر فاسد لانه خارج بقول المتن اسم الزمان فالصواب ان يقال انه احترز بتقدير فى عن نحو يوما فى قوله تعالى يخافون يوما من كل ما انتصب اسم الزمان فيه على غير الظرفية وبالحام معنى عن ما ذكر فيه لفظها نحو سرت فى يوم الجمعة لكن لا يخفاك ان هذا خارج بقوله اولا المنصوب فلا حاجة لذكر معنى الا ان يراد النصب الاعم نعم يقال قول الش باللفظ الدال الخ يوجب استدراك قول المتن بتقدير فى اهـ شيبينى **قوله** كما فى وترغبون الخ فان النكاح ليس اسم زمان ولا مكان وقد يقال هو ظرف مكان اعتبارى لانه مضمن معنى فى وان صح التصريح بها ويكون هذا من قبيل قوله وحكما فى تعريف الظرفية **قوله** وساعة اى فى عرف اهل اللغة لا فى عرف اهل الفلك فانها مختصة بقدر معلوم عندهم **قوله** واعتكفت يوم الجمعة كلامه كالعلامة الاشمونى يقتضى ان العلم مجموع يوم الجمعة والذى فى كلام غيرهما ان العلم الجمعة فالاضافة من اضافة المسمى الى الاسم **قوله** فتطلق على غدوة الخ الحق ان يقال ان غدوة موضوع للوقت الآتى لكن ان اعتبر الواضع تعيينه كان من قبيل اعلام الاجناس فيمنع الصرف للعلمية والتانيث سواء اردت باللفظ معينا كان قلت لاسيرن الليلة الى غدوة اولا كما اذا قلت غدوة وقت نشاط اى هذا الزمن من حيث هو فى اى يوم كان فان لم يعتبر الواضع التعيين كان اللفظ نكرة كرجل فلا يمنع الصرف سواء استعمل فى معين ام لا وكذا يقال فى بكرة كما فى حش الاشمونى عن الدماميني بل وفى عتمة وضحوة وان لم يوجد هذا التفصيل من الحش المذكورة فى عتمة وهذا بخلاف

سحر فانك اذا لم ترد يوما بعينه ولو قلنا انه علم فلا تمنعه
الصرف لفقد العدل لما فيه ال اه شيبيني وبهذا تعلم ما فى
قول المحشى فيما ياتى ولم يذكر التنوين وعدمه فى غدا وما
بعده الخ تدبر قوله فاهل اللغة لعل المراد بعضهم والا
فبعضهم يوافق اهل الشرع كذا وجدته قوله وفيه
ما تقدم فيه ان هذا ليس مثل ما تقدم بل الاضافة
فى هذا لادنى ملابسة من حيث كون السحر متصلا باليوم
فالاضافة على معنى اللام وليست على معنى من حتى يكون
من اضافة الجزء للكل كما فهم المحشى قول الشارح واعلم ان
هذه الامثلة الخ خص هذا التفصيل بظرف الزمان
والظاهر انه يجرى فى ظرف المكان ايضا وقوله نحو سحر
الصواب اسقاط سحر لانه يخرج الى الجر بالباء كما فى قوله
تعالى نجيناهم بسحر كما افاده الشيخ الصبان وقد يقال
هذا لا يرد لان الشارح قيد عدم تصرفه بما اذا كان ظرفا
ليوم بعينه وما فى الآية ليس كذلك بدليل تنوينه
وقوله نحو عتمة اى وعشية يؤخذ من حاشية الاشمونى
ان ذلك ثابت التصرف لا منفيه واما دعوى ثبوت
الانصراف فليست مسلمة على اطلاقها بل الكلام هنا
كالكلام على غدوة وبكرة كما قدمناه لك وان لم يؤخذ من
حاشية الاشمونى اه شيبينى قوله وهى تذكر
وتؤنث اى لفظها وضميرها ووصفها وغيرها لكن الارجح
فى الاول التذكير بان يقال حال بلا تاء وفى غيره التأنيث
قوله هذه صفة لازمة الخ فيه نظر لان الفضلة
تعم المنصوب والمجرور فلا يستغنى عن ذكر المنصوب
قوله فخرج النعت اعلم ان خروج النعت من
التعريف لا يخلو من احد امرين لانه يحتمل ان يكون خارجا
بقوله والمنصوب لان المتبادر منه المنصوب لزوما

وجوبا كما قاله العلامة صب ويحتمل ان خروجه انما هو
بقوله بالفعل اوشبهه بناء على الضعيف من ان النعت
ليس منصوبا بالفعل اوشبهه بل بالتبعية فيكون
النبتيتي جاريا على هذا القول الضعيف وبهذا يندفع
قوله وقد يقال الخ وقوله بقيد ملحوظ قد علمت انه لاحاجة
الى اعتبار قيد آخر بل اللزوم مفهوم من اطلاق المنصوب
فهو خارج بالمنصوب كما علمت قوله اوما يفهم منه
معنى الفعل وذلك امور عشرة وهى اسم الاشارة وليت
وكان والظرف والمجرور المخبر بهما او الواقع كل منهما نعتا
مثلا تقول تلك هند مجردة وليت زيدا اميرا اخوك وكان
زيدا راكبا اسد وزيد عندك اوفى الدار جالسا ومررت
برجل عندك قائما وحرف التنبيه نحو ها انت زيد راكبا
والترجى نحو لعل الحبيب قادما يعطف علينا والاستفهام المقصود
به التعظيم نحو يا جارتا ما انت جارة واما نحو اما علما فعالم
والندا نحو يا ايها الربع مبكيا بساحته ثم ان ظ كلام المحشى
ان العامل هو تلك الامور العشرة وهو ظ كلام ابن مالك
فى الخلاصة واقره الاشمونى لكن فى التصريح وش الجامع
ان اسناد العمل الى الاشياء العشرة ظاهرى وان العامل فى
الحقيقة الفعل المدلول عليه بها كاشير وانبه وفعل الشرط
فى اما علما فعالم اذ التقدير مهما يذكر انسان فى حال علم قوله
كما قال الش اى الصفات اى فالمراد من الهيئة الصفة وليس
المراد معناها الاصلى وهو الصورة والحالة المحسوسة المشاهدة
وح فالتعبير بالصفات اوضح واظهر لمقصودهم من التعبير
بالهيئات الى هنا قوله ويجى من الخبر الخ ظ انه لاخلاف
فيه وليس كذلك لانه فى حش الاشمونى ذكر ان مجيئ الحال
من الخبر فيه خلاف ايض والصحيح انها لا تجيئ منه قوله
وماكان كذلك اى ماكان دالا على حدث وصاحبه سواء

وقع حالا ام لا كما يدل له المثال وقوله بقاع عرفج هي الارض التي لا تنبت شيئاً **قوله** اشارة الى ان في كلام المتن اكتفاء يمكن ان يقال اراد المص بالذوات ما يقابل الهيئات المتقدمة في تعريف الحال فيشمل التمييز المفسر للنسبة بدليل التمثيل للتمييزين فلا اكتفاء وما ذكر مبني على طريقة الجمهور واما ابن الحاجب فذهب كما في حش الاشموني الى ان التمييز ابدا مفسر للذات المبهمة غاية الامر ان الذات اما مذكور اسمها كما في المقادير والعدد او مقدرة كما في طاب محمد نفسا قال الدماميني لان النسبة في الحقيقة لا ابهام فيها اذ تعلق الطيب بزيد مثلا امر معلوم انما الابهام في المتعلق الذي ينسب اليه الطيب في الحقيقة اذ يحتمل ان يكون دارا او علما او غيرهما فالتمييز في الحقيقة انما هو لامر مقدر يتعلق بزيد اهـ قال الشيبيني ولكن قد يقال ان ذلك المحذوف هو احد طرفي النسبة فيجهل بجهل هي فلا حاجة لما لابن الحاجب الا بحسب الظ فقط **قوله** ويسمى تمييز الجملة وقوله ابهام نسبة في جملة لعل المراد بالجملة ما يشمل الجملة تاويلا كما في عجبت من طيب زيد نفسا اهـ صب **قوله** وغير محول عن شيء اصلا نحو امتلا الخ الظ ان من غير المحول قول المص تفقأ بكر شحما خلافا للش وان تبعه المحش اذ لا يقال تفقأ شحم بكر بمعنى امتلا كما لا يقال امتلا الماء فافهم اهـ شيبيني **قوله** وحب عسلا بضم الحاء المهملة الجرة التي يوضع فيها العسل وقوله ونحي بكسر النون واسكان الحاء المهملة بعدها ياء اسم لوعاء السمن **قوله** قول الش ان ذكر الشيء مبهما قدم ان المبهم هو النسبة فالشيء بالنسبة لما هنا هو النسبة ولكن يقال هي لا تذكر لانها امر معقول الا ان يقال ذكرها بذكر الجملة الدالة عليها وقوله ثم ذكره مفسرا هو بالنسبة لما هنا بذكر التمييز فانه يفهم منه النسبة الصريحة لكونه

طرفها الاخر وقوله الاترى انك لوجعلت الخ غرضه مجرد بيان صحة كون التميز فاعلا من غير قصد الى انه محول عن الفاعل فلا منافاة بين ماهنا وقوله الآتى لان الاصل ابو زيد اكرم منك المفيد انه محول عن المبتدا وهو المختار عندهم لما يلزم على القول بانه محول عن الفاعل والاصل كرم ابو زيد وحسن وجهه من فوات التفضيل ولذا قال بعضهم ان الاصل كرم ابو زيد اكراما زايدا وقيل غير ذلك فعليك بحاشية الاشمونى اهـ شيبينى **قوله** الاخراج بالصفة نحو اعتق رقبة مؤمنة وقوله والشرط نحو اقتلوا المشركين ان حاربوا وقوله والغاية نحو واتموا الصيام الى الليل وقوله وغير ذلك كالاخراج بالبدل نحو اكلت الرغيف ثلثه قول الش اى ادواته اشارة للجواب عن جعل المص سوى واخواتها وغير وخلا مثلا فى حالة الفعلية حروفا ومحصل الجواب ان المراد بالحرف الاداة والكلمة فتصدق بالاسم والفعل والحرف وسيأتى يشير الى جواب آخر بقوله وسماها حروفا تغليبا اى لالا وخلا وعدا وحاشا فى حالة الجر وقد يغلب غير الاكثر لنكتة وقوله حرف باتفاق واسم باتفاق صوابه حرف لاغير واسم لاغير لان لفظ الاتفاق صريح فى ان فى غيره خلافا وليس كذلك كما يرشد اليه التعبير بالتردد فى المقابل وقوله وهو هنا مقدر نقل المحقق عن الدمامينى مانصه ولا يحتاج هذا الى ضمير رابط لان الا قرينة على ان الثانى كان بعض ماتناوله الاول لولاه اهـ وبه تعلم ما فى كلام الش هنا وفيما يأتى **قوله** فان لم يمكن تسلط العامل على المستثنى وجب النصب اتفاقا كذا فى الاشمونى وكتب المحقق على قوله وجب النصب اتفاقا اى على الاستثناء المنقطع من المذكور قبل الا كهذا المال واحد لاعلى المفعولية والاستثنا مفرغ كما زعمه الشلوبين لانه لامناسبة بين النقصان والزيادة كذا قيل وبحث فيه الدمامينى بان مراتب النقص متفاوتة فاذا اخذ من المال مرة

ثم

ثم مرة فهو في المرة الاخرى يزيد في النقص على المرة الاولى ١
قال وماذا يفعلون في نحو مال زيد انقص من مال عمرو وكيف
يفهمون ان انقص صيغة تفضيل مع ان اسم التفضيل ما اشتق
من فعل الموصوف بزيادة على غيره اه اى فيجوز ان يكون هذا المال
زاد نقص غيره بسبب اخذه من هذا الغير مثلا بعد الاخذ منه
اولا والمراد بوجوب النصب امتناع الابدال والا فيجوز رفعه
على الابتدا والخبر محذوف تقديره في المثال لكن النقص شانه
او على الخبرية لمحذوف تقديره في المثال لكن شانه النقص فسقط
اعتراض البعض على حكاية المحشي الاتفاق على وجوب النصب
وكتب على قوله اذ لا يقال زاد النقص الظ ان انتفاء قول ذلك
اذا كانت زاد متعدية وانه يقال اذا كانت لازمة فتامل اه كلام
المحقق وقوله لانه لا مناسبة الخ رد لكلام الشلوبين محصله
ان معنى زاد المتعدية كما في زادك الله علما جعل كذا زائدا على
اصل والنقص لا يجعل المال زائدا على اصل اذا النقص لا يتصف
بكونه زائدا فلا يصح كونه مفعولا ثانيا لزاد المتعدية لاثنين اذ
لابد لمفعولها الثاني من اتصافه بالزيادة اللازمة الناشئة
عن الزيادة المتعدية فلا صحة لاعراب الشلوبين وبحث الدماميني
في الرد عليه بذلك بان الزيادة اللازمة يتصف بها النقص لتفاوته
وح فيتفرع على ذلك ان النقص يصح كونه مفعولا ثانيا لزاد المتعدي
كما اشار اليه المحقق بالتفريع اعنى قوله اى فيجوز الخ نعم يرد
ان المتبادر من ما زاد هذا المال الا النقص نقص نفسه بل هو
المراد منه اذ مراد قائل ذلك انه لم يتصف بصفة الا بالنقص
فهذا المال اشارة للمال الماخوذ منه لا للماخوذ ثانيا فحينئذ
لا يصح كونه مفعولا ثانيا نعم ان اريد ما زاد هذا المال نفسه
صفة من الصفات الا النقص اى ما جعل هذا المال لنفسه امرا
زائدا على اصل الا النقص الزائد على النقص الحاصل اولا وكان
الاسناد في ذلك على سبيل التجوز تم كلام الشلوبين فيكون

النقص مفعولا ثانيا والاول محذوف تقديره نفسه وقوله اذا
كانت زاد متعدية اى لانه لا يقال زاد النقص غيره شيئا اى جعل
فى الغير شيئا زائدا وفيه انه يصح ان تقول زادك نقص الكفار رغبة
فى جهادهم ونحو ذلك والمدار كما قاله المحقق على امكان التسلط
ولو فى مادة اخرى فافهم **قوله** فى المقدم مطلقا سواء كان
الاستثناء متصلا او منقطعا وعلى كل امكن تسلط العامل ام لا
وعلى كل اكان الكلام منفيا ام لا فهذه ثمان صور وقوله وفى
المؤخر من كلام تام موجب سواء كان الاستثناء متصلا او منقطعا
امكن تسلط العامل ام لا فهذه اربع صور وقوله وكذا من كلام
تام منفى الخ اى وكذا المؤخر من كلام تام منفى الخ سواء كان
الاستثناء متصلا او منقطعا فهاتان صورتان وقوله وكذا ان
امكن عند البصريين فى المنقطع الخ اى وكذا اذا كان مؤخرا من
كلام تام منفى او شبهه وامكن تسلط العامل وكان الاستثناء
منقطعا فانه يجب النصب عند البصريين وان كان متصلا ترجح
البدل وضعف النصب فهاتان صورتان وقوله ويكون على حسب
العوامل فى المفرغ سواء كان الكلام منفيا او غير منفى بشرط
الافادة مثل قرات الا يوم الخميس ولا يكون الاستثناء المفرغ
منقطعا ولا يكون الا مع امكان تسلط العامل فهاتان صورتان
فالجملة ثمانية عشر صورة يمكن وقوعها كلها والتمثيل لها وان
كان ظاهر كلام المحشى ان امكان تسلط العامل وعدمه انما هو فى
الاستثناء المنقطع فى النفى وشبهه وقد جعل بعضهم ما لا
يصح فيه تسلط العامل من قبيل المنقطع ولولا خوف الاطالة
مع وضوح المقام لمثلت لها والله هو الهادى **قوله** نحو
قرأت الا يوم الخميس اى لانه يمكن قراءة جميع الايام بخلاف
ضربت الا زيدا فانه يتعذر ضرب جميع الناس ما عدا زيدا **قوله**
اى النافية لحكمه المراد به المحكوم به اخذا من قوله دلت على
نفى الكينونة والا لقال على نفى ثبوت الكينونة وقوله على

سبيل التنصيص اى ان كان مدخولها غير مثنى او مجموع
والا كانت محتملة لنفى قيد الاثنينية والجمعية فتقول لا رجلين
فيها بل رجل او رجال ولا رجال فيها بل رجل او رجلان كما ان العاملة
عمل ليس فى المثنى والجمع محتملة لنفى قيد الاثنينية والجمعية
على حد سوا وكذا المهملة وقوله وتعين ذلك بالقصد اى بالنسبة
للمتكلم وقوله والقرائن اى بالنسبة للسامع وقوله الزائدة اى
والناهية كما فى قوله تعالى ولا تقربوا الزنا والدعائية كما فى قوله
تعالى لا تؤاخذنا **قوله** بالعطف على محل لا مع الاول او
بالابتدا والخبر محذوف اى ولا امرأة فيها او على ان لا الثانية عاملة
عمل ليس والخبر ايض محذوف وقوله اسم لا الاولى بالابتدا
او على ان لا عاملة عمل ليس وقوله واسم الثانية بالعطف عليه
اى او على ان لا الثانية عاملة عمل ليس او على انه مبتدأ محذوف
الخبر وقوله او برفع الاول بالابتدا او على ان لا عاملة عمل ليس
قوله ومعلوم ان المنادى الخ وقيل ان العامل حرف النداء
نيابة عن المحذوف وهل الحرف متحمل للفاعل على هذا القول او
العامل محذوف ايض تبعا للفعل خلاف **قوله** فالهمزة للمنادى
القريب اى مقصورة خلافا لنظم اطلاقه **قوله** كان الانسب
ذكر ذلك هناك الخ قد يقال انما تعرض لذلك الشم هنا لكون المص
لم يذكر الافراد هناك بخلافه هنا ولئلا يتوهم من صنيع المتن ان
النكرة المقصودة وغير المقصودة لا يسميان مفردين كما هو
قضية العطف وان كان يقال العطف بالنظر لقوله العلم فلا
ينافى اطلاق الافراد بدون العلمية عليها ثم ان قول المص خمسة
انواع يفيد ان الضمير واسم الاشارة والموصول والمحلى بأل
يمتنع فيهن النداء وهو كذلك فى الضمير على قول واما قولهم
ياهو يامن لا هو الا هو فهو اسم للذات العلية داخله فى قوله
المفرد العلم لا ضمير واما اسم الاشارة فينادى منه الخالى من
حرف الخطاب وكذلك لا نباشر الاداة كل اسم موصول بل

ماليس فيه ال فان كان فيه ال كالذى توصل الى ندائه باى نحو
يا ايها الذين امنوا وكذا تقول فى المحلى نحو يا ايها الربع مبكيا بساحته
قوله ففى هذا المثال اى ونحوه كالمثال بعده فان الجملة لا يوصف
بها الا النكرة قوله ويجاب الاولى الجواب بانه يعتبر وصفها
قبل الندا فهو من نداء الموصوف لا من وصف المنادى قوله
نصبتهما ايض اى وجوبا اما الاول فلانه نكرة غير مقصودة واما
الثانى فلعطفه على المنصوب وقوله وان كانت اى الجماعة معينة
الخ قال الحفيد الظ ان الحكم الذى قاله محله فيما اذا اريد بثلاثة
ثلاثة معينة وبثلاثين ثلاثون معينه وانما قلت ذلك لان المنادى
انما يبنى اذا كان مفردا المعين وكذا لا يجوز فى تابعه الوجهان
اذا كان مع ال الا اذا اريد به معين اما اذا اريد بالمجموع معين فلا
يستحق كل منهما بناء بل الظ فيه نصبهما كما لو سمى رجل بثلاثة
وثلاثين اه سم قوله ضممت الاول اى لانه نكرة مقصودة
اه تصريح وقوله وعرفت الثانى قال فى التصريح وجوبا لانه اسم
جنس اريد به معين فوجب ادخال اداة التعريف عليه وهى ال
اه ولم يكتف بحرف النداء لانه لم يباشره وقضية التعليل امتناع
يا زيد ورجل وهو ما نقله السيوطى عن الاخفش ونقل عن
المبرد الجواز قال سم وقياس قول المبرد الجواز فى مسئلتنا بدون
ال وقوله ونصبته اى عطفا على محل الاول وقوله او رفعته
اى عطفا على لفظه والوجهان ماخوذان من قول الخلاصة *
* وان يكن مصحوب ال ما نسقا * ففيه وجهان ورفع ينتقى *
وقوله تعين ضمه اى بناؤه على ما يرفع به فلا يرد انه يبنى على
الواو ولو قال تعين بناؤه لكان اوضح وقوله وتجريده من ال
اى لانه لا يجمع بين يا وال الا مع لفظ الجلالة والجمل المحكية
المصدرة بال كما قال فى الخلاصة * *
* وباضطرار خص جمع يا وال * الا مع الله ومحكى الجمل *
افاده صب رحمه الله قوله وخرج غير القلبى فى الرضى

ما حاصله ان المفعول لاجله ان كان متقدما فى الوجود على عامله
شرط كونه قلبيا اى ليس من افعال الحواس تقول قعدت عن الحرب جبنا
وان كان متقدما عليه فى التصور فقط بان كان غرضا مترتبا فلا يلزم
كونه قلبيا تقول جئتك اصلاح حالك وعلى هذا فتكون حكمة ذكر المص
للمثالين التنبيه على ان المصدر تارة يكون قلبيا كالمثال الثانى وتارة
غير قلبى كالمثال الاول ان اريد التعظيم الظاهرى كما هو الظاهر فلا
يشترط كونه قلبيا على الاطلاق وان شاع اشتراط ذلك وهذه
الحكمة احسن مما سلكه الشارح فى بيانها اهـ شيبينى وقوله فلا يجوز
تاهبت اليوم السفر فيه ان هذا خارج بما خرج به غير القلبى على كلامه
قوله الا انها داخلة فى المثال الاول فى اللفظ على الفعل اى
بحسب ظاهر اللفظ وان كانت فى الحقيقة داخلة على جملة مؤولة
باسم وبهذا اندفع ما يقال انها فى المثال الاول داخلة على جملة
الفاعل فيها ضمير مستتر واندفع ايضا ما يقال ان ان مقدرة قبل
الفعل فتالى الواو اسم فى الحقيقة قوله من فعل او شبهه
اى فى العمل بشرط صحة عمله فى المفعول به كما فى المغنى فخرج
الصفة المشبهة وافعل التفضيل ودخل اسم الفعل كحسبك
وزيدا درهم فزيدا مفعول معه والدرهم فاعل حسب بمعنى يكفى
والكاف مفعوله فان جعل حسب صفة مشبهة بمعنى كافى
مبتدا ودرهم خبر فزيد مفعول به لمحذوف اى وحسب زيدا
لا مفعول له تدبر قوله كما خرج بقيد ملحوظ فى كلامه وهو
الفضلة نحو اشترك زيد وعمرو اى برفع عمرو كما هو الموجود
فى النسخة التى بيدى ولا حاجة لملاحظة هذا القيد لان ما
خرج به خارج بقوله المنصوب نعم لو اخرج بالفضلة نحو
اشترك زيد وعمرا بنصب عمرو لكان اظهر فان هذا المثال ليس
من قبيل المفعول معه بل هو فاسد ونحو اشركت زيدا وعمرا فان
الشركة لا تكون الا بين شيئين وعلى هذا مراده بالفضلة ما يتم
الكلام بدونه لا غير المرفوع قوله اخذه الخ هذا الاشكال مدفوع

ماليس فيه ال فان كان فيه ال كالذى توصل الى ندائه باى نحو يا ايها الذين امنوا وكذا تقول فى المحلى نحو يا ايها الربع مبكيا بساحته **قوله** ففى هذا المثال اى ونحوه كالمثال بعده فان الجملة لا يوصف بها الا النكرة **قوله** ويجاب الاولى الجواب بانه يعتبر وصفها قبل النداء فهو من نداء الموصوف لا من وصف المنادى **قوله** نصبتهما ايضا اى وجوبا اما الاول فلانه نكرة غير مقصودة واما الثانى فلعطفه على المنصوب وقوله وان كانت اى الجماعة معينة الخ قال الحفيد الظ ان الحكم الذى قاله محله فيما اذا اريد بثلاثة ثلاثة معينة وبثلاثين ثلاثون معينة وانما قلت ذلك لان المنادى انما يبنى اذا كان مفردا المعين وكذا لا يجوز فى تابعه الوجهان اذا كان مع ال الا اذا اريد به معين اما اذا اريد بالمجموع معين فلا يستحق كل منهما بناء بل الظ فيه نصبهما كما لو سمى رجل بثلاثة وثلاثين اه سم **قوله** ضممت الاول اى لانه نكرة مقصودة اه تصريح وقوله وعرفت الثانى قال فى التصريح وجوبا لانه اسم جنس اريد به معين فوجب ادخال اداة التعريف عليه وهى الـ اه ولم يكتف بحرف النداء لانه لم يباشره وقضية التعليل امتناع يا زيد ورجل وهو ما نقله السيوطى عن الاخفش ونقل عن المبرد الجواز قال سم وقياس قول المبرد الجواز فى مسئلتنا بدون ال وقوله ونصبته اى عطفا على محل الاول وقوله او رفعته اى عطفا على لفظه والوجهان ماخوذان من قول الخلاصة *

* وان يكن مصحوب ال ما نسقا * ففيه وجهان ورفع ينتقى *

وقوله تعين ضمه اى بناؤه على ما يرفع به فلا يرد انه يبنى على الواو ولو قال تعين بناؤه لكان اوضح وقوله وتجريده من الـ اى لانه لا يجمع بين يا وال الا مع لفظ الجلالة والجمل المحكية المصدرة بال كما قال فى الخلاصة * * *

* وباضطرار خص جمع يا وال * الا مع الله ومحكى الجمل *

افاده صب رحمه الله **قوله** وخرج غير القلبى فى الرضى

ماحاصله

ما حاصله ان المفعول لاجله ان كان متقدما فى الوجود على عامله شرط كونه قلبيا اى ليس من افعال الجواس تقول قعدت عن الحرب جبنا وان كان متقدما عليه فى التصور فقط بان كان غرضا مترتبا فلا يلزم كونه قلبيا تقول جئتك اصلاح حالك وعلى هذا فتكون حكمة ذكر المص للمثالين التنبيه على ان المصدر تارة يكون قلبيا كالمثال الثانى وتارة غير قلبى كالمثال الاول ان اريد التعظيم الظاهرى كما هو الظاهر فلا يشترط كونه قلبيا على الاطلاق وان شاع اشتراط ذلك وهذه الحكمة احسن مما سلكه الشارح فى بيانها اهـ شيبينى وقوله فلا يجوز تاهبت اليوم السفر فيه ان هذا خارج بما خرج به غير القلبى على كلامه **قوله** الا انها داخلة فى المثال الاول فى اللفظ على الفعل اى بحسب ظاهر اللفظ وان كانت فى الحقيقة داخلة على جملة مؤولة باسم وبهذا اندفع ما يقال انها فى المثال الاول داخلة على جملة الفاعل فيها ضمير مستتر واندفع ايضا ما يقال ان ان مقدرة قبل الفعل فتالى الواو اسم فى الحقيقة **قوله** من فعل او شبهه اى فى العمل بشرط صحة عمله فى المفعول به كما فى المغنى فخرج الصفة المشبهة وافعل التفضيل ودخل اسم الفعل كحسبك وزيدا درهم فزيدا مفعول معه والدرهم فاعل حسب بمعنى يكفى والكاف مفعوله فان جعل حسب صفة مشبهة بمعنى كاف فى مبتدا ودرهم خبر فزيد مفعول به لمحذوف اى وحسب زيدا لا مفعول له تدبر **قوله** كما خرج بقيد ملحوظ فى كلامه وهو الفضلة نحو اشترك زيد وعمرو اى برفع عمرو كما هو الموجود فى النسخة التى بيدى ولا حاجة لملاحظة هذا القيد لان ما خرج به خارج بقوله المنصوب نعم لو اخرج بالفضلة نحو اشترك زيد وعمرا بنصب عمرو لكان اظهر فان هذا المثال ليس من قبيل المفعول معه بل هو فاسد ونحو اشركت زيدا وعمرا فان الشركة لا تكون الا بين شيئين وعلى هذا يراد بالفضلة ما يتم الكلام بدونه لا غير المرفوع **قوله** اخذه الخ هذا الاشكال مدفوع

ماليس فيه ال فان كان فيه ال كالذى توصل الى ندائه بأى نحو يا ايها الذين امنوا وكذا تقول فى المحلى نحو يا ايها الربع مبكيا بساحته **قوله** ففى هذا المثال اى ونحوه كالمثال بعده فان الجملة لا يوصف بها الا النكرة **قوله** ويجاب الاولى الجواب بانه يعتبر وصفها قبل النداء فهو من نداء الموصوف لا من وصف المنادى **قوله** نصبتهما ايضا اى وجوبا اما الاول فلانه نكرة غير مقصودة واما الثانى فلعطفه على المنصوب وقوله وان كانت اى الجماعة معينة الخ قال الحفيد الظ ان الحكم الذى قاله محله فيما اذا اريد بثلاثة ثلاثة معينة وبثلاثين ثلاثون معينه وانما قلت ذلك لان المنادى انما يبنى اذا كان مفردا المعين وكذا لا يجوز فى تابعه الوجهان اذا كان مع ال الا اذا اريد به معين اما اذا اريد بالمجموع معين فلا يستحق كل منهما بناء بل الظ فيه نصبهما كما لو سمى رجل بثلاثة وثلاثين اهـ سم **قوله** ضممت الاول اى لانه نكرة مقصودة اهـ تصريح وقوله وعرفت الثانى قال فى التصريح وجوبا لانه اسم جنس اريد به معين فوجب ادخال اداة التعريف عليه وهى ال اهـ ولم يكتف بحرف النداء لانه لم يباشره وقضية التعليل امتناع يا زيد ورجل وهو ما نقله السيوطى عن الاخفش ونقل عن المبرد الجواز قال سم وقياس قول المبرد الجواز فى مسئلتنا بدون ال وقوله ونصبته اى عطفا على محل الاول وقوله او رفعته اى عطفا على لفظه والوجهان ماخوذان من قول الخلاصة *

* وان يكن مصحوب ال ما نسقا * ففيه وجهان ورفع ينتقى *

وقوله تعين ضمه اى بناؤه على ما يرفع به فلا يرد انه يبنى على الواو ولو قال تعين بناؤه لكان اوضح وقوله وتجريده من ال اى لانه لا يجمع بين يا وال الا مع لفظ الجلالة والجمل المحكية المصدرة بال كما قال فى الخلاصة * * *

* وباضطرار خص جمع يا وال * الا مع الله ومحكى الجمل *

افاده صب رحمه الله **قوله** وخرج غير الثعلبى فى الرضى

ماحاصله

وحاصله ان المفعول لاجله ان كان متقدما فى الوجود على عامله شرط كونه قلبيا اى ليس من افعال الجوارح تقول قعدت عن الحرب جبنا وان كان متقدما عليه فى التصور فقط بان كان غرضا مترتبا فلا يلزم كونه قلبيا تقول جئتك اصلاح حالك وعلى هذا فتكون حكمة ذكر المص للمثالين التنبيه على ان المصدر تارة يكون قلبيا كالمثال الثانى وتارة غير قلبى كالمثال الاول ان اريد التعظيم الظاهرى كما هو الظاهر فلا يشترط كونه قلبيا على الاطلاق وان شاع اشتراط ذلك وهذه الحكمة احسن مما سلكه الشارح فى بيانها اهـ شبشيرى وقوله فلا يجوز تاهبت اليوم السفر فيه ان هذا خارج بما خرج به غير القلبى على كلامه **قوله** الا انها داخلة فى المثال الاول فى اللفظ على الفعل اى بحسب ظاهر اللفظ وان كانت فى الحقيقة داخلة على جملة مؤولة باسم وبهذا اندفع ما يقال انها فى المثال الاول داخلة على جملة الفاعل فيها ضمير مستتر واندفع ايضا ما يقال ان ان مقدرة قبل الفعل فتالى الواو اسم فى الحقيقة **قوله** من فعل او شبهه اى فى العمل بشرط صحة عمله فى المفعول به كما فى المغنى فخرج الصفة المشبهة وافعل التفضيل ودخل اسم الفعل كحسبك وزيدا درهم فزيدا مفعول معه والدرهم فاعل حسب بمعنى يكفى والكاف مفعوله فان جعل حسب صفة مشبهة بمعنى كافى مبتدا ودرهم خبر فزيد مفعول به لمحذوف اى وحسب زيدا لا مفعول له تدبر **قوله** كما خرج بقيد ملحوظ فى كلامه وهو الفضلة نحو اشترك زيد وعمرو اى برفع عمرو كما هو الموجود فى النسخة التى بيدى ولا حاجة لملاحظة هذا القيد لان ما خرج به خارج بقوله المنصوب نعم لو اخرج بالفضلة نحو اشترك زيد وعمرا بنصب عمرو لكان اظهر فان هذا المثال ليس من قبيل المفعول معه بل هو فاسد ونحو اشركت زيدا وعمرا فان الشركة لا تكون الا من شيئين وعلى هذا فمراده بالفضلة ما يتم الكلام بدونه لا غير المرفوع **قوله** اخذه الخ هذا الاشكال مدفوع

ما ليس فيه ال فان كان فيه ال كالذى توصل الى ندائه بأى نحو
يا ايها الذين امنوا وكذا تقول فى المحلى نحو يا ايها الربع مبكيا بساحته
قوله ففى هذا المثال اى ونحوه كالمثال بعده فان الجملة لا يوصف
بها الا النكرة قوله ويجاب الاولى الجواب بانه يعتبر وصفها
قبل النداء فهو من نداء الموصوف لا من وصف المنادى قوله
نصبتهما ايضا اى وجوبا اما الاول فلانه نكرة غير مقصودة واما
الثانى فلعطفه على المنصوب وقوله وان كانت اى الجماعة معينة
الخ قال الحفيد الظ ان الحكم الذى قاله محله فيما اذا اريد بثلاثة
ثلاثة معينة وبثلاثين ثلاثون معينه وانما قلت ذلك لان المنادى
انما يبنى اذا كان مفردا المعين وكذا لا يجوز فى تابعه الوجهان
اذا كان مع ال الا اذا اريد به معين اما اذا اريد بالمجموع معين فلا
يستحق كل منهما بناء بل الظ فيه نصبهما كما لو سمى رجل بثلاثة
وثلاثين اهـ سم قوله ضممت الاول اى لانه نكرة مقصودة
اهـ تصريح وقوله وعرفت الثانى قال فى التصريح وجوبا لانه اسم
جنس اريد به معين فوجب ادخال اداة التعريف عليه وهى ال
اهـ ولم يكتف بحرف النداء لانه لم يباشره وقضية التعليل امتناع
يا زيد ورجل وهو ما نقله السيوطى عن الاخفش ونقل عن
المبرد الجواز قال سم وقياس قول المبرد الجواز فى مسئلتنا بدون
ال وقوله ونصبته اى عطفا على محل الاول وقوله او رفعته
اى عطفا على لفظه والوجهان ماخوذان من قول الخلاصة *
* وان يكن مصحوب ال ما نسقا * ففيه وجهان ورفع ينتقى *
وقوله تعين ضمه اى بناؤه على ما يرفع به فلا يرد انه يبنى على
الواو ولو قال تعين بناؤه لكان اوضح وقوله وتجريده من ال
اى لانه لا يجمع بين يا وال الا مع لفظ الجلالة والجمل المحكية
المصدرة بال كما قال فى الخلاصة * * *
* وباضطرار خص جمع يا وال * الا مع الله ومحكى الجمل *
افاده صب رحمه الله قوله وخرج غير القلبى فى الرضى

ما حاصله

وحاصله ان المفعول لاجله ان كان متقدما في الوجود على عامله شرط كونه قلبيا اى ليس من افعال الحواس تقول قعدت عن الحرب جبنا وان كان متقدما عليه في التصور فقط بان كان غرضا مترتبا فلا يلزم كونه قلبيا تقول جئتك اصلاح حالك وعلى هذا فتكون حكمة ذكر المص للمثالين التنبيه على ان المصدر تارة يكون قلبيا كالمثال الثانى وتارة غير قلبى كالمثال الاول ان اريد التعظيم الظاهرى كما هو الظاهر فلا يشترط كونه قلبيا على الاطلاق وان شاع اشتراط ذلك وهذه الحكمة احسن مما سلكه الشارح في بيانها اهـ شيبينى وقوله فلا يجوز تاهبت اليوم السفر فيه ان هذا خارج بما خرج به غير القلبى على كلامه **قوله** الا انها داخلة في المثال الاول في اللفظ على الفعل اى بحسب ظاهر اللفظ وان كانت في الحقيقة داخلة على جملة مؤولة باسم وبهذا اندفع ما يقال انها في المثال الاول داخلة على جملة الفاعل فيها ضمير مستتر واندفع ايضا ما يقال ان ان مقدرة قبل الفعل فتالى الواو اسم في الحقيقة **قوله** من فعل او شبهه اى في العمل بشرط صحة عمله في المفعول به كما في المغنى فخرج الصفة المشبهة وافعل التفضيل ودخل اسم الفعل كحسبك وزيدا درهم فزيدا مفعول معه والدرهم فاعل حسب بمعنى يكفى والكاف مفعوله فان جعل حسب صفة مشبهة بمعنى كافى مبتدا ودرهم خبر فزيد مفعول به لمحذوف اى وحسب زيدا لا مفعول له تدبر **قوله** كما خرج بقيد ملحوظ في كلامه وهو الفضلة نحو اشترك زيد وعمرو اى برفع عمرو كما هو الموجود في النسخة التى بيدى ولا حاجة لملاحظة هذا القيد لان ما خرج به خارج بقوله المنصوب نعم لو اخرج بالفضلة نحو اشترك زيد وعمرا بنصب عمرو لكان اظهر فان هذا المثال ليس من قبيل المفعول معه بل هو فاسد ونحو اشركت زيدا وعمرا فان الشركة لا تكون الا من شيئين وعلى هذا يراد بالفضلة ما يتم الكلام بدونه لا غير المرفوع **قوله** اخذه الخ هذا الاشكال مدفوع

بان معنى قوله بلا تشريك فى الحكم ان واو المعية لا تقتضى المشاركة
فى الحكم انما تقتضى المقارنة فى الزمن سواء وجدت المشاركة فى الحكم كجئت
وزيدا ام لم توجد كاستوى الماء والخشبة وبذلك فارقت واو العطف
فانها تقتضى المشاركة فى الحكم ولا تقتضى المقارنة فى الزمن وان
وجدت فى نحو كل رجل وضيعته كما ذكره شارح الجامع قوله فالحامل
له على ذلك خروج نحو اشترك زيد وعمرو اى برفع عمرو كما هو الموجود
فى النسخة التى بيدى وقد علمت ان هذا خارج بالمنصوب فلا حاجة
لاخراجه بقوله بلا تشريك ولا لاخراجه بالقيد الملحوظ فى
كلامه وقد تقدم ما يتعلق بذلك فتدبر قوله بقيد ملحوظ صرح
به العلامة الاشمونى وعبارة الاشمونى مع المتن ينصب الاسم
الفضلة تالى الواو التى بمعنى مع التالى لجملة ذات فعل او اسم يشبهه
مما فيه معناه وحروفه مفعولا معه ثم قال بعد ذلك وبالفضلة
نحو اشترك زيد وعمرو وبالواو اهاى وخرج بالفضلة نحو اشترك
الخ هذا الاخراج صحيح لانه لم يذكر فى التعريف قيد النصب بخلاف
عبارة مصنفنا فانه ذكر فى التعريف قيد النصب فتامل قوله ولم يذكرا
هذا القيد فى مع اى لم يذكر الاشمونى ولا عبد المعطى هذا القيد يعنى قوله
بلا تشريك فى مع اى لم يقولا ان واو المعية هى التى بمعنى مع الدالة
اى مع على المعية بلا تشريك فى الحكم لاخراج نحو اشترك زيد وعمرو
بالرفع قوله نحو كل رجل وضيعته اى اذا قدر الخبر مثنى كان قيل
كل رجل وضيعته مقترنان اما اذا قدر مفردا معطوفا على ضميره ما بعد
الواو كان قيل كل رجل موجود وضيعته لم يخرج من المفعول معه
بصحة كون ما بعد الواو مفعولا معه قوله فلا يتكلم براى لفساده
لتعين ان يقال هذا لك ولابيك على راى الجمهور ويجوز وابيك على
مذهب ابن مالك وقوله خلافا لابى على فانه اجاز مثل ذلك بناء
على مذهبه من الاكتفاء بما فيه معنى الفعل كالتنبيه والاشارة والظرف
ولهذا اجاز فى قوله هذا رداءى مطويا وسربالا ان سربالا انتصب
على المعية بهذا والجمهور على انه نصب بمطويا لا غير قوله وللنصب

مختار

مختار لهذا ضعف النسق * اى عند ضعف عطف النسق اما من جهة المعنى
واما من جهة اللفظ وقد ذكر المحشى ما فيه الضعف من جهة اللفظ
واما ما فيه الضعف من جهة المعنى فهو كما فى قولهم لو تركت الناقة
وفصيلها لرضعها فان العطف فيه ممكن على تقدير لو تركت الناقة ترأم
فصيلها اى تعطف عليه وترك فصيلها يرضعها لرضعها لكن فيه تكلف
وتكثير للعبارة المقدرة وانما احتيج لهذا التكلف لان مجرد تركها لا يتسبب
عنه الرضاع لاحتمال نفرتها من ولدها او تباعدها بخلاف تركها ترأم
فصيلها وتركه يرضعها اى يتمكن من رضاعها فانه يتسبب عن ذلك
رضاعه اياها بالفعل واذا كان فى هذا الوجه تكلف وتكثير للعبارة
المقدرة فالوجه النصب على انه مفعول معه على معنى لو تركت الناقة
مع فصيلها اى معية فى الحس والمعنى لئلا يرد احتمال كونه معها
وهى نافرة منه فلا يرضعها قوله لضعف المعنى اى لفساده اخذا
من التعليل قوله لانتفاء المشاركة اى مشاركة الماء واللبن فى
العلف والعيون للحواجب فى التزجيج الذى هو تدقيقها وتطويلها
كما فى التصريح وغيره وقوله وانتفاء فائدة الاعلام بها فى الثانى
قال سم فيه نظر قال العلامة الحفنى كالعلامة المدابغى تبعا لبعضهم
وجهه ان المقصود مصاحبة العيون للحواجب المزججة لا لمطلق
الحواجب وفى الاعلام بها فائدة اهـ قال العلامة صب وانت
خبير بان قوله والعيون لم يقع الا بعد افادة تزجيج الحواجب فلا يحصل
له الا مصاحبة العيون لتلك الحواجب المزججة وهذا معلوم مما قبله فلا
فائدة للاعلام به اهـ باب مخفوضات الاسماء قوله اى لانه لا يخفض
الا الاسماء ان قلت من جملة ما يخفض المضاف اليه وجمل الافعال يضاف
اليها وعند الاضافة اليها تكون مخفوضة ضرورة ان المضاف اليه مجرور
كما فى حيث فانها تضاف الى الجملة فلا يكون القيد لبيان
الواقع فحينئذ كان الاولى اسقاط هذا القيد
لتدخل فى المجرور بالاضافة قلت المضاف اليه وان كان غير اسم
فى الظ ففى الحقيقة هو اسم ماخوذ من الجملة كل هذا على ان الاضافة

على معنى من اما على معنى انها من اضافة الصفة للموصوف كما سبق فلا يجي كلام الشارح فانه يصير التقدير باب الاسماء المخفوضات وهذا لا يفيد ان هنالك مخفوضا من غير الاسماء حتى يقال ان القيد لبيان الواقع فلا تغفل اهـ شيبيني ببعض اصلاح وزيادة قوله احترز بذلك عن غير المشهورة وهو نوعان الخ فيه نظر لان الخفض ذكر بمقابلة الرفع والنصب فيكون المراد الخفض الاعرابي الذي جلبه عامل به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب واما حركة جر الجوار او التوهم او المناسبة فغير مرادة هنا لكونها ليست اعرابية وممن نص على ذلك في اولى الحركات المذكورة الشيخ الحلبي في كتابه الازهرية كما نقله عنه العلامة الامير في حاشيته وزاد عليه فقال على هذا لا ينبغي عد الجر بالمجاورة في باب حروف الجر كما لا يعد كسر التخلص وحركة الاتباع فيه لان الكلام في حركة الاعراب اهـ فاذن لا حاجة لقوله المشهورة على ما فهمه المحشي رحمه الله فالمناسب ان قول الشارح المشهورة انما هو للاشارة الى انها عند التحقيق قسمان مخفوض بالحرف مباشرة ومنه المضاف اليه على ما قيل انه مجرور بالحرف المنوي ومخفوض بالتبع اهـ شيبيني قوله اي بسببها اي فالباء للسببية لا للآلة قوله بجر المضاف من اضافة المصدر لفاعله وقوله والاضافة لغة الاسناد يقال اضفت ظهري للحائط اي اسندته اليه والصقته به وقوله في الاسمين احترازا من قام زيد فيه ان هذه نسبة حكمية تامة كما في زيد قائم فهما على حد سوى خلافا لما يفيده صنيعه قوله اي فيكون قوله وتابع المخفوض من عطف التفسير على ما قبله وهو قوله وقسم مخفوض بالتبعية وهذا بالنظر لكلام المصنف مع الشارح والا فهو في كلام المصنف وحده معطوف على قوله مخفوض بالحرف عطفا مغايرا تامل قوله وام اوعال كهما او قربا * صدره * خلا الذنابات شمالا كثبا * وضمير خلا لحمار الوحش والذنابات بفتح الذال المعجمة اسم موضع وشمالا ظرف اي ناحية شماله وكثبا بفتح الكاف والمثلثة اي قريبا منه والمفعول الثاني لخلا اما شمالا وكثبا حال او بالعكس وام اوعال اسم موضع مرتفع وهو منصوب

عطف على الذنابات او مرفوع بالابتداء خبره كهما اى كالذنابات واقربا على الاول معطوف على محل الجار والمجرور وعلى الثانى معطوف على المجرور اهصب قوله واذا الحرب شمرت الخ اى اذا شمرت الحرب اى نهضت وقامت على ساقها ولم تكن جواب الشرط اى لم تكن انت مثلى وتمامه حين تدعو الكماة فيها نزال والكماة بضم الكاف جمع كام مثل قاض وقضاه وهو المتكمى فى سلاحه لانه كمى اى ستر نفسه بالدرع والبيضة وقوله نزال اسم فعل مقصود لفظه فلذلك نصب على انه مفعول تدعو والكماة فاعل تدعو والضمير فى فيها عايد على الحرب قوله وملكت بين العراق الخ بناء الخطاب قاله الشاعر يمدح به عبد الوحد ابن سليمان بن عبد الملك بن مروان اراد ان ملكه عم اهل ما بين العراق ويثرب من المسلمين واهل الذمة قوله بل بلد ذى صعد واكام صعد بضمتين جمع صعود بفتح الصاد العقبة والذى فى شرح الاشمونى اضبا بدل اكام واضباب جمع ضب وهو الحيوان المعروف والباء الواقعة رويا فى هذا البيت يجب اسكانها كما لا يخفى على من له المام بفن العروض وفى بعض نسخ المحشى اكام وهو الذى فى المغنى قوله رسم دار الخ الرسم ما كان من اثار الديار لاصقا بالارض كالرماد والطلل ما شخص من اثارها كالوتد والاثافى وتمامه كدت اقضى الحياة من جلله * اى من اجله اى من عظم شانه قوله اى لينظر ما عندى الخ اختبار اذ الابتداء هو الاختيار قوله منذ ان الله خلقه اى على رواية فتح الهمزة اما على رواية الكسر فمنذ اسم لدخولها على الجملة قوله وهما حينئذ مبتدآن اى حين اذ دخلا على اسم مرفوع وساغ الابتداء بهما لانهما معرفتان لفظا ومعنى او معنى فقط على الخلاف اذ معناهما امد انقطاع الرؤية واول امد انقطاع الرؤية واورد على ابتدائيتهما انه هل لا جاز يومان مذ كما جاز يومان امد ذلك واجيب بانهم اجروهما رافعين مجراهما خافضين فى انهما لا يدخلان الا على اسم الزمان افاده بعض ذلك اسم وبعضه الدماميني اهصب قوله يافع اى ناهز الحلم او عشرين سنة على الخلاف يقال ايفع الغلام فهو يافع ولا يقال موفع وان كان هو القياس قوله ومثل ما تقدم ايضا ما لم تفد فيه الاضافة تعريفا الخ

ظم ان الاضافة اللفظية على معنى حرف والذى انحط عليه كلام المحقق
فى الحاشية عن الدماميني وابن الحاجب وابن هشام ان الاضافة اللفظية
ليست على تقدير حرف قال ولا يرد ظهورها فى نحو فعال لما يريد فان هذه
اللام لام التقوية واللام التى الاضافة على معناها لام الملك او الاختصاص
اه قال العلامة الشيبيني وفى كون فعال فى الآية بمعنى الحال فقط
او الاستقبال فقط شئ لا يخفى اه قوله ولا يقع اظهارها فيه مثل
الشيخ المحقق فى حاشيته على الاشمونى لما لا يصح اظهارها فيه بنحو كل
وجل وعنده ومعه تامل قوله وموهم الاضافة بمعنى فى محمول على
انها فيه بمعنى اللام الخ قال المحقق قد يقال حيث ارجع هذا الى ما هو
على معنى اللام الاختصاصية فاللائق ارجاع التى على معنى من البيانية
اليها فيكون ما يقدر بالحرف واحدا لا اثنين الا ان يفرق بين التى بمعنى
فى والتى بمعنى من بان الاولى قليلة فى الكلام فردت الى اللام تقليلا
للاقسام بخلاف التى على معنى من فهى كثيرة كثرة تستحق بها جعلها
مستقلة اه وللشيخ الامير فى حث الازهرية توقف فيه ولكن الفضل
للسابق اه شيبيني قوله وهى خاتمة الكتاب الضمير عائد على الباب
وانث باعتبار معناه وهو الالفاظ او مراعاة للخبر وان كان مراعاة المرجع
ايض جائزة بل قيل انها اولى من مراعاة الخبر وضعف بان الخبر محط
الفائدة ويحتمل ان الضمير عائد على المخفوضات اى مسائلها لكن هذا
باعتبار الاصل قبل جعله جزء ترجمة فالتانيث على هذا ظاهر الا انه
يحتاج لتقدير فى الاخبار اى وهى خاتمة معانى او مدلول الكتاب
لان الكتاب الفاظ وليس القصد ختمه بالمسائل التى هى المخفوضات
واضافة خاتمة الى الكتاب ان كانت من اضافة الوصف الى مفعوله
كان فى الكلام مجاز عقلى من اسناد الحدث الى مفعوله كعيشة راضية
والا فلا ثم ان الشئ قد يختم بجزئه ومنه ما هنا وال فى الكتاب للعهد
الحضورى وهى التى علم مدخولها لا بتقدم ذكر لكن مع حضوره نحو
اليوم اكملت لكم دينكم فهى بمنزلة اسم الاشارة على ما قاله شيخ الاسلام
ناقلا له عن السعد ولا تنافى بين اطلاق الكتاب على هذا المؤلف

والطلاق

واطلاق المقدمة عليه فيما ياتى وان توهم ذلك ثم انه ختم كتابه بالمخفوضات للاشارة الى ان نهاية قوة العبد الخفض والعجز وعدم نسبة شيء من الاشياء اليه وايض لما كان الخفض والتواضع شعار الانبياء والاولياء والصالحين والمص رحمه الله تع من اكابر الاولياء ولذلك كان اشرف الاوصاف وصف العبودية كان ختامه به مسكا وقوله وهو مراد المص اى ان قول المص وتابع للمخفوض معناه التابع الذى جرته التبعية هذا معنى الش وقد يقال لم معنى كلامه ان قوله مخفوض بالحرف اى مباشرة وكذا نقول فى قوله مخفوض بالاضافة وقوله وتابع اى غير مباشر له الخافض وهذا لاينافى ان خافض ذلك هو خافض المتبوع فى غير البدل ولذلك لم يقل ومخفوض بالتبعية على نسق ما قبله وقد جرت عادة المص ان يذكر المعرب استقلالا ثم المعرب تبعا فانه قال فى باب المرفوعات والتابع للمرفوع وفى باب المنصوبات والتابع للمنصوب ثم ان المص جعل تابع المخفوض قسما واحدا مع ان تابع المخفوض بالحرف غير تابع المخفوض بالاضافة وكذا صنع فى تابع المرفوع فعده قسما واحدا واما تابع المنصوب فعده اربعة باعتبار النعتية والعطف والتوكيد والبدلية على ما تقدم وقوله وقد اجتمعت الثلاثة الخ اما الخفض بالحرف والاضافة فظ واما الخفض بالتبعية فى المخفوض بالحرف فيظهر ان قلنا ان الرحمن نعت لاسم ووصفه بالرحمة باعتبار ان الاسم بمعنى المسمى وكذا الرحيم ولا خفض ح بالتبعية بالمجرور بالمضاف فان كان الرحمن الرحيم تابعين للفظ الجلالة فالخفض بالتبعية للمجرور بالمضاف دون المجرور بالحرف وقوله فاما المخفوض بالحرف الخ خالف عادته السابقة من ذكر الانواع اولا معدودة ثم التبويب لكل نوع ولعل ذلك لقلة الكلام هنا على ما فيه وقوله واما ما يخفض بالاضافة فنحو قولك الخ قال الشبشيرى لم يقل هنا فهو ما يخفض بكذا وكذا كما فعل فى المخفوض بالحرف وذلك لضبط عدد الحروف على ما فى الكتاب ولا ضبط للمضاف وان كان مضبوطا بالاقسام الآتية للفرق بين الضبطين وهو مبنى على ما قاله من ان الياء فى قوله مخفوض بالاضافة سببية او بمعنى على لا باء الآلة فيكون العامل المضاف لا الاضافة وقوله وخاتم حديد قد يدعى ان ذكر خاتم يشير الى

انتهاء المقصد من تفصيل الكلام فهو براعة المقطع وهو ان يذكر المتكلم آخر كلامه ما يشعر بانتهائه لا يقال ان ختام هنا من الختم الذى هو الطبع ولا اشارة بذلك فلو كان من الختام والاختتام لظهرت الاشارة لانا نقول تكفى الاشارة ولو بحسب المادة على ما هو الظ وقوله واما تابع المخفوض لا يمنع الاشارة بل يؤيدها فتفطن وقوله وتربص اربعة اشهر الشاهد فى اضافة تربص الى اربعة اما اضافة اربعة الى اشهر التى هى من اضافة العدد الى معدوده ففيها خلاف فقيل انها على معنى اللام وقال ابن مالك تبعا لابن السراج واختاره انها على معنى من وكذا اضافة المقادير الى مقدراتها نحو قفيز بر ورطل زيت ومال اليه الشيخ صب رحمه الله واستظهره وجوز بعض الامرين وقوله وما اشبه ذلك قد يقال لا حاجة اليه مع ذكر نحو والجواب المشهور وهو ان يراد باحدهما الامثلة الذهنية وبالآخر الامثلة الخارجية واجاب الشبيبينى بانه يلاحظ ما ذكره حواشى المختصر فى التشبيه من ان قولهم نحو كذا لا يدخل فيه كذا الا باعتبار ان من كان على اخص اوصاف الشيء يلزمه ما يلزم الشيء وقول الناس فى نحو كذا اى كذا ونحوه هو بذلك الاعتبار لا بالمطابقة فاسم الاشارة فى قوله اشبه ذلك عائد على النحو الشبيه وشبه النحو هو الامثلة الثلاثة المتقدمة فعلى هذا مراده بالامثلة فى قوله من امثلة القسمين الخ الامثلة التى نص عليها المتن ولعله اراد بما ذكره حواشى المختصر ما ذكره المحقق عنه قول التلخيص والاصل فى نحو الكاف ان يليه المشبه به قال السعد اى فى الكاف ونحوها كلفظ نحو ومثل وشبه وكتب عليه المحقق ما نصه قوله اى فى الكاف ونحوها يريد ان الكلام على طريق الكناية كما تقرر فى قولك مثلك لا يبخل لا ان فى الكلام مقدرا انتهى فنرى لكن فى عبد الحكيم على المطول ما نصه قوله اى فى الكاف ونحوها لانه اذا كان الاصل فى نحو الكاف ذلك ففى الكاف اولى لا بطريق الكناية كما فى قولك مثلك لا يبخل فانه لا يدخل فيه النحو كما لا يخفى انتهى اى لان معنى مثلك لا يبخل على طريق الكناية انت لا تبخل فلو كان هذا من

قبيل

قبيل الكناية لكان معناه في الكاف فلا يشمل نحو الكاف كما لا يشمل
مثلك لا بخل غير المخاطب وجواز ارادة المعنى الاصلي مع المعنى
الكنائي لا ينفع لان كلا من الكاف ونحوها مقص لا ان الثاني تابع
في القصد فتدبر وقوله او الثلاثة فيه ان اسم الاشارة من المتن وهو لم
يذكر القسم الثالث الذي هو المقدر بقي حتى يرجع اسم الاشارة اليه لكن
هذا الاحتمال الاخير للنظر للشرح مع المتن لا بالنظر للمتن في حد ذاته وقد
تقدم نظير ذلك وقوله جميع ذلك اسم الاشارة عائد على التابع والمراد
بالجميع الانواع الاربعة التي هي النعت والعطف والتوكيد والبدل
وقوله ما اردنا قال الشيبيني اللايق ان يقول هذا ما اراد شيخي
واستاذي شيخ الوقت والطريقة الشيخ عباس الازهري ان اذكره فانه
قال اول الكتاب حملني عليه شيخ الخ وذلك متبادر في طلبه منه فالادب
ان يكون على مراد شيخه في الذكر لا على مراده هو نعم ان حملت النون في قوله
اردنا عليه وعلى شيخه وارادته هو بالتبع لارادة شيخه فلا يرد ذلك كما لا
يرد ما قد يقال اللائق ان نترك نون العظمة وان كان يقال اتى بها
بالنظر الى تعظيم الله له بتاهيله اياه لهذا الصنيع البديع والله اعلم
بالصواب واليه المرجع والمآب وصلى الله على سيدنا
محمد وعلى اله وصحبه وسلم تمت هذه التقريرات
الشريفه في ٢٠ جا ١٢٨١ على ذمة ملتزمها
الشيخ محمود الحلبي الكيال
غفر الله له ولكافة
المسلمين آمين
امين
م

